الدَّولة ...
مغامرة غير أكيدة

تأليف/ جـاك باغنـار
ترجمة / نور الدين اللباد

مكتبة مدبولى

الدَّولة...
مغامرة غير أكيدة

مكتبة مدبولى

العنوان: ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ ـ ٥٧٥٦٤٢١ **ـ فاكس:** ٥٧٥٢٨٥٤
الكتاب : الدولة مغامرة غير أكيدة
تأليف : جاك باغنار
ترجمة : نور الدين اللباد
رقم الإيداع : ١٥٢٧٣ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى : 2 - 361 - 208 - 977

الطبعة الأولى : ٢٠٠٢

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧& ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ـ٣٢٥١٠٤٣ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

الدَّولة...
مغامرة غير أكيدة

تأليف/ جاك باغنار
ترجمة / نور الدين اللباد

2002

مكتبة مدبولى



«هناك، حيث تنتهي الدولة، انظروا إذاً يا إخوتي ؟
ألا ترون قوس قزح وجسر السمو الإنساني؟»
«هكذا تكلم زرادشت»

«نيتشه»

مقدمة

لقد أعقب تحلل العالم القديم الثنائى القطب تركيبات هشّة متعددة الأقطاب لقاء اضطرابات متعددة. وفيما وراء تناقضاته وانتفاضاته، نستطيع كلياً أن نأخذ الدولة كهدف أو نجعل منها رهاناً، إما من أجل الطعن بهويتها الناجمة عن شكل معقد لتاريخ مضطرب، وإما من أجل إثارة بزوغ كيان دولى جديد بواسطة تفكك جماعات مدمجة بشكل اصطناعى، وإما من أجل إتاحة الفرصة لدولة جديدة مبُتكرة كنتاج حتمى لهويّة قومية «مُستردة».

وهكذا أُعلنَ من طرفٍ واحد فى 15 / أيلول/ 1996 ولادة «بادانيا» «PADANIE»، فهل أطلق «أميرتو بوسى» القائد المتهوّر لرابطة الشمال التحدى الراعد للدولة الإيطالية التى كفلت وحدةً وطنيّةً بُنيت بكدح وتعب.

وكذلك وجد التوازن الهش للاتحاد الكندى نفسه مهزوزاً بصورة جديّة أمام الإخفاق القصير للسادة الكيبكيين «سكان مقاطعة كيبك الكنديّة» نتيجة الاقتراع العام المنظم فى 30 أكتوبر 1995 فى «المقاطعة الجميلة» حيث عبّرت 49.40 من نتَائج الانتخابات لصالح سيادة حقيقيّة لـ «الكيبك».

ولا تزال المخاطرة موجودة برؤية بلجيكا تتمزق حينما حاولت إيجاد إنقاذ غير مؤمل لوحدةٍ متنازع عليها، فى القرار الفيدرالى عام 1995 الذى لم ينجح فى إعادة السلام بصورة دائمة للعلاقات الصاخبة بين جماعات «الفلاماند» و «جماعات والون»... وفى

آن واحد حرّض التفكك المعدى للإمبراطوريَّة السوفيتية طموحاتٍ قوميةً جديدة، وغالباً ما أدخلَ سرّ الانبثاق الفوضوى لدولٍ مُعتقلة فى الإمبراطورية الروسيّة فى شروط ارتجالٍ مذهلة، وقد عانى الاتحاد السوفيتى نفسه من حكّات الاستقلال المتمثلة فى الصراع السياسى بصورة مؤلمة.

وانقسمت تشيكو سلوفاكيا سلمياً إلى دولتين ذاتى سيادة، وانطلقت يوغسلافيا بانفجارات مريعة تحت الإشراف الجاحد والجرئ للجماعة الدوليّة التى تظاهرت لزمن طويل بضميرٍ متيقظ بواسطة تدفق المساعدات الإنسانية، فتمزقت شعوب وتنظَّمت إباداتٍ جماعيّة عنصريّةٍ وطائفيّة، ولمرّةٍ جديدة تنشر التصفيّة العرقيّة خساستها وانحطاطها فى أوربا.

وأدمى تفاقم المنافسات القبليّة التى نُسيت منذ زمنٍ طويل القارة الأفريقيَّة من جديد، وانبثقت الصراعات العرقيّة ثانيةً فى آسيا، تحت وقاحة وصفاقة «الخميْر الحُمُر»، وفرض تحدى المخدرات نفسه على السلطات المتذبذبة والمشبوهة على عدة دول فى أمريكا اللاتينيّة، وأضنيت السلطة الفلسطينيّة وشقيت كى تتحول إلى دولة.

ولم تكن أيّة قارة بمنأى عن هذه الأحداث التى كانت النقطة المشتركة لتحويل الدولة لهدف أو العمل منها رهان.

وقد عانى تعميم «الدولة – الأمة» تحت الشكل المقولب من انقضاضات رهيبة وهدّامة. وبدت الدول – الأمم ضيّقةً بنظر المنطق التجارى الذى فرض نظرة كوكبيَّة وأحداث عدم تموضع تحت اسم العولمة والترجمة الميركانتيليَّة الجشعة لعالميّةٍ فاسدة. وفى آنٍ واحد بدت هذه الدول الأمم كبيرة جداً للاستجابة بفعاليّة لحاجات التماهى والتطابق وللتعطش بالاعتراف الذى يتطلبُ كلَّ مواطن بصورة مشروعة، ولم تبدُ هذه الدول ملائمة للحلول فى «كل مكان» بالنسبة للبوتقات الموّحدة للثقافاتِ المتناقضة والمتغايرة الخواص أحياناً، والمتنافرة بسبب المنافاة السلفيّة.

وقد صدمت عولمة التبادلات واللامركزيَّة الديناميكيّة قوّة عمل الدول التى غالباً ما يكشف العناد عن عدم فعاليتها. وليست هذه المفارقة الوحيدة التى نراها، وإنما فى الوقت نفسه توالدُ الدول الجديدة – على معظم القارّات – التى تضع يدها على سيادة مخاطرةٍ وبقاءٍ غير أكيد.

وعلى مشارف نهاية القرن العشرين سيكون مكان الدولة فى قلب حربٍ جدليّة مستمرة.

فبعض المطالبين «أقلّ من دولة» يرغبون بمنازعة الوجود الكلى الذى غالباً ما يفسد نوعه بعجزٍ وعاهة. وأخرى تقايُض من جَديد، بأنها الوحيدة الجديرة بالحفاظ على توازنٍ اجتماعى هش.. إنه تحسين صورة أهليّة تدخلها الذى يجب أن يرقى بالنتيجة إلى امتياز فاعليتها «للدول الأفضل». ويتنبأ فرانسيس فوكو ياما «بنهاية التاريخ» بسبب الانتصار الحاسم لليبراليّة بواسطة انهيار التجارب المنتمية للماركسيّة، كما ترك انبثاق القوميّات المتصلبة استشفاف تحديات جديدةٍ ورهيبة. كما أن العلاقة الجدليَّة التى تحافظ على الفرد والمجتمع يجب ألا تنتهى أبداً.

ولكن إذا بدت تسمية الدولة مُغتصبة أحياناً وأَعطتْ صورةَ السُرادق الذى يخفى باحتشام الكثير أو القليل من الحقائق المتناقضة، فسيكون ذلك - بصورة دائمة - الإطار القانونى المعترف به دولياً لتأهيل ومنح الفرصة للمجتمعات السياسيّة المنظمة.

وظهرت «الدولة - الأمة» التى استفادت من عمليَّة التصدير من القارة الأوروبية، نتيجة تخلُّق مُجهدٍ متعدد الأجيال، وغالباً ما كانت مُرغمة وأحياناً إراديَّة، وكانت تفرض نفسها كمرجعيَّة شاملة لمؤسسة السلطة، وتستوحى نموذج تنظيمها من القيم المسيطرة فى المجتمع الذى تؤطره، بل كانت المكان الدائم الذى يتمتع بامتياز لنشر استراتيجيَّات السلطة المتفاقمة.

وفى الواقع، فإن كل دولة تستلهم نفسها من الشىء المؤسف، ومن الانشقاق الدائم الذى يفصل الحاكمين عن المحكومين، لأن كلَّ مجتمع يُولَد ويحافظ بصورةٍ حتميّة على علاقات السلطة. ومهما يكن أصلها، مقدسًا أو ذا طبيعة اجتماعيّة، مفروضاً، أم مختاراً، فإن الدولة تنضوى فى بقاء وديمومة العلاقات غير العادلة، ما دامت تعنى لذلك الذى يحوزها «فرصةً لإنجاز انتصارٍ داخلَ علاقةٍ اجتماعيّة بمحض إرادته. وحتى ضد المقاومات لا يهمّ على ماذا ترتكز هذه الفرصة».

وتستطيع الحكومات أن تَطبَع إرادتها بطرائق متنوعة، فإنها تعتمد إمَّا على «القوّة» وهذا يعنى استخدام تهديد العنف الجسدى والأخلاقى،وإما على «القدرة» البليغة لتأثير شخصيتها الذى ينضوى تحت منطق النفوذ والسلطان، وإما على القيادة المنضوية تحت

اسم «الصلاحيّة». ولكنه مهما كانت استراتيجيتها المثمّنة لإحدى طرائقها أو أسلوبها المصطنع فى النسب المتغيرة لكل واحدةمن بينها، فإنها تغذّى وتحافظ على إسنادات القيادة والخضوع.

إن الشكل الأكثر إثارة، إن لم يكن الأكثر حيوانية، هو ذلك الذى ينتج الانحطاط النوعى التوتاليتارى الشمولى والفاسد، وإن السيرورة نحو «دولة الحق والقانون» تقدم طرائق أكثر احتراماً للحريات الفرديّة.

لكنه، فى ظل طبيعة دولة قمعية، فإن التوترات تتعقد بصورة حتميّة بين متطلبات سيادتها وتلك التى تخص استقلال الأفراد. وتقتضى قوّة الدولة من كل مواطن الخضوع لنظام معيارى تقرُّ احترامَه بنفسها.

ويرى نيتشه «NITZCHE» فى مركز الحصار المطلق الذى يغذّى المواجهات العنيفة (الأبرد من بين المسوخ الباردة)، ويصفه بول فاليرى «PAUL - VALERY» (بكائن ضخم رهيب له قوّة عملاق أسطورى وبعين واحدة وبرعونة شهيرة لطفلٍ مسيخ للقوّة والحق) ويشبهه شوبنهاور «SCHOPENHAUER» (بالكمامة التى تجعل الحيوان الضارى غير عنيف وتجعل من الإنسان كمن له هيئة آكل الأعشاب).

وقد مجّد الماركسيون سقام الدولة التى تتماهى وتُطابق وسيلةَ الاضطهاد التى تُمنحُ للطبقة المسيطرة حتى تستمر فى سيطرتها، ولا يُمكنها مذ ذاك أن تنجو من دكتاتوريَّة البروليتاريا التى تكون مُهمتها التاريخيّة على وجه الدقة إلغاءَ صراع الطبقات بزوالها.

وأدان الفوضويون الدولة دون تسمية رمز الطغيان الذى يرونه فيها، ووافق عليها الليبراليون بأطراف الشفاه عندما يوجد دورها لحصرِ وظائفَ محددة، وهو ما يسمح للقوى الخلاقة بالازدهار كلياً حسب تنظيمات سوق حرّة دون أيَّة إعاقة.. ووجدت الدولة نفسها لدى آخرين هدفاً أو موضوع تفانٍ متأجج. فبالنسبة لـ «هيغل» «HEGEL» فإن «الدولة هى الروح التى تكمن فى الوجود الذى يتحقق به بالوعى والمعرفة، وتكون الدولة لدى محافظٍ على مهابةٍ مغذاةٍ باعتقادات استبدادية منتجة للتجارب الشمولية التوتاليتاريَّة البغيضة».

إن الأنظمة الشموليَّة الفاسدة والأنظمة الرُهابيّة القائمة على الخوف، والتى تهيّج

الأهواء والعواطف المتناقضة التى يجدد كلَّ قرن من الزمن ذرائعها، ستفقدُ حياتية الدولة والتى هى الحجة الجوهريَّة فيها بسبب الغموض والإبهام.

وبعلاقة السياسة والحق، تقدم الدولة بشكل حتمى وجهاً مزدوجاً، مُسالماً بنظر النظام المعيارى الذى يشكل العامل الصاخب بواسطة المواجهات العاطفيَّة الموجهة للحيازة على السيطرة.

وبكونها متأثرة باستهلالٍ كبير من أجل تحديد مهابتها، تميل الدولة لتعابير قوتها البليغة، التى لا يوجد لها شبيه.

ألا نُذكر إذاً كأمرٍ خطير ومُهم كلُّ مسألةٍ يكتسى بها الرهانُ الغامضُ أهميَّة خاصة؟ وذريعةُ المصلحة العليا، أليست ذلك الشيء الذى نعبر عنه لتبرير كلِّ شيء ونقيضه لأنها بالجوهر تفرض نفسها على كل تبرير؟

وأنْ نَصفَ رَجَلَ سياسةٍ بأنه «رجل دولة» ألا يعنى هذا الاعتراف له بقوامٍ خارج عن المألوف ومنحه حظوة لا يمكن أن تكون وضيعة؟.

وأسرارُ الدولة، ألم تكن ذلك الصمت الحاسم الواقى بصورة بليغة بواسطة ظلّ قاتم لأعمالٍ عدائية تحت ذريعةِ المصلحة العامة، حتى لو كانت الأخلاق والآداب المألوفة تدينها؟....

وتبتهج القوّة الرمزيَّة للدولة بالطقوس الشعائرية التى تحافظ على التفانى من أجلها، فابتكرت الدول تاريخها بنفسها، واخترعت علْمَ مقدساتها المعمورَ بالشهداء والمرقمَ بالتواريخ التذكاريَّة التى تحقق الانتماء لشعب له ماضٍ منقوش بالدم، ومتجذر بأساطير مُؤسسةٍ له. فالعلم والنشيد الوطنى هما الرمزان اللذان يحققان هويّة الدولة، والعيد الوطنى هو الذى يشهر تاريخها، وبسبب هذه القيم تفرض الدولة واجبَ احترامها، فيما تمجّد أضرحة الأموات ضحايا أطفالها...

وقد اشتق اسم الدولة من الكلمة اللاتينية «حالة» «STATUS» ومعناها المجازى «وضع»، وتغوص الدولة فى جذورها الاشتقاقية وتعود إلى الرومان، فمنذ نشأة هذه الحالة «STATUS» تم إدخالُ تمييزٍ بليغ. وشكّل وضعها الحىّ خصوصية النوع الإنسانى للهيمنة الحيوانية، ويمكن لاستدلالٍ قياسى أن يؤدى إلى تحويل هذه الخصوصية إلى

الصعيد الاجتماعى. وتخوّل الدولةُ المجتمع فى إدارة هذه الحالة الحيّة، على عكس المجتمعات التى بدون دول والتى لا تستفيد من البنية العمودية.

وتبلغ المجتمعات ذات الدول «النظام الفقارى»، فى حين أن تلك التى بدون دول لا تبلغ إلا عمر الرخويّات. وتكون مجازفة التأسيس كبيرة حين يدخل نظام تسلسل عُرفى مركزى فى المجتمعات المكتملة التى تحمل صفات الدول. وتنمو المجتمعات الموصوفة بالبدائية بوضع متدنٍ ما دامت بدون دول.

واحتج «بيير كلاسترز» «PIERRE CLASTRES» على هذا التدرّج، بيد أن انحيازه للمجتمعات الهندو - أمريكيَّة اللاتينيّة وعلى وجه الدقة «التوبيس - غيورانيس» «TUPIS - GUARNIS» قادهُ لبناء دفاعٍ عاطفيٍ لصالح المجتمعات «البدون دول» التى كانت تسمح بازدهار كل فرد دون إعاقة من السلطة «وقبلَ أن يكونَ انحيازُه اقتصادياً، كانَ سياسياً».

ويتصل بذلك التيار الفوضوى الذى عمل على اجتثاث الدولة، حيث يسمح ذلك المعيار الحتمى بتحرير أهليّة ازدهار كلِّ فرد.

لكن الإنسان يعيش فى مجتمع، وتم التسليم منذ «أرسطو» «بأن الإنسان له طبيعة حيوان سياسى»، وأن ألفتُه الاجتماعيّة لم تكن غريزةً قطيعيّةً ببساطة وأنه لم يكن وحده الذى يبحث عن الحياة والعيش داخل مجتمع. ويخبرنا جان - وليام لابيّر (- JEAN WILLIAM - LAPIERRE) حسب علم الأخلاق «أن الهيمنة الحيوانية عرفت درجات مختلفة من الألفة الاجتماعيّة بمعنى الانجذاب المتبادل للأجناس، فبعض أنواعها «كالدلافين» و«الدعاسيق» وهى نوع من الحشرات مغمدات الأجنحة «لا تحافظ إلا على علاقات عرضيَّة بين أعضائها»، وبالمقابل تطوّر أخرى حياة اجتماعيّة ناتجةً عن نظام تسلسل أكثر أو أقل تعقيداً يعبرعن تعاونٌ دائم بين أعضائه، مثل «الفيلة والشمبانزى والنمل». ويمكن التطابق بين هذين الوضعين الأخيرين. إنه تدرّج معقد، لكن بدون أن يطابق التعقيد المنمى للألفة الاجتماعية جَميع المراحل المتلاحقة لتطوّر الأنواع. وحسب دروس الطبائع السلاليّة للمجتمعات الإنسانية التى تمثل مستوياتٍ اجتماعيّةً حقيقيةً فإن الدرجة الأكثر تواتراً تكون لتلك المجتمعات ذات النظام المباشر والسلطة السياسيَّة غير

المتميزة «كالأسكيمو» أو «الياماناس فى أرض النار». وتطابق الدرجة الأكثر نُضجاً المجتمعات ذات السلطة المؤسساتية المُمَارسَة عبر إدارات متخصصة ومتسلسلة والتى نُسميها دولا.

وبالتأكيد، فإن هناك اختلافاً جوهرياً يميّز الأنواع الحيوانية المنظمة بعلاقات سيطرة وخضوع عن الأنواع الإنسانية التى يسوسُها مبدأ يقوم على علاقة تطويريَّة بين القيادة والخضوع، ولكنه ـ هنا وهناك ـ لاتتطابق تغيرات الألفة الاجتماعية مع المراحل المتلاحقة لتطويريَّة متدرجة، وتبدو المجتمعات الأكثر بدائية - حسب المعيار الاجتماعى - متجانسة عرقياً وتمارس نظام الاكتفاء الذاتى.

وتجد المجتمعات الأكثر تكلفاً وتصنعاً نفسها بتغاير خواصها وتنافرها، وبازدهارها الذى ينطوى على قابليّة التكيّفْ. ويكشف التاريخ أن المجتمعات البدائية فى بعض حالاتها المغلقة فى عالم ثابت وغير متحرك، لا تستطيع فى حالة المواجهة أن تقاوم المجتمعات الأخرى لأنها محْميّة ومُعقمة داخل فقاعة تعزلها عن كلّ اتصالٍ خارجى. ولا تستطيع أن تخفى مُضادات الأجسام التى تسمح لها بالمقاومة فى حالة مواجهة كائنات أخرى.

وهكذا، انقرضت المجتمعات الدوليّة بشكل متدرج، وأصبحت الدولة الأنموذج المقبول عموماً كتنظيم اجتماعى.

ويعرّف القانون الدولة «بأنها مؤسسة تمارس سيطرتها السياسية على إقليم وشعب محددين» أو أنها «التنظيم السياسى والقانونى للأمة التى تجسدها». ويضيف مؤلفو معجم الحقوق الدستورية «بأن الدولة شخصيّة اعتبارية تمتاز بحيازة سلطات القدرة العامة، وبإخضاع التبعيات المرتبطة بها». إذاً، وبهذه الصفة تكون الدولة شخصاً وتتصرف بجميع خاصيات الحياة القانونية لكنها ليست شخصاً كالآخرين، لأن مَأسَسَةَ الأمة تفرض على الدولة سيطرتها القانونية والسياسية. ويعرّف «ماكس ويبر» «MAX WEBER» الدولة بأنها «المشروع السياسى ذو السمات الدستورية». وكى تنطلق الدولة لمجتمع كامل لا يمكنها أن تقبل المنافسة لسلطتها، ومن أجل الوجود يجب أن تفرض كل دولة نظامها، ولا يستطيع احتكارُ القسر والإكراه أن يَفلتَ منها لأنها تنطلقُ بهما لبقائها وديمومتها. وإن مباشرة السلطة بالنسبة لكل مجتمع، هى من ضرورات الكفاح ضد القصور والتدهور اللذين يهددان بالفوضى.

وبسبب تكونها القابل للتحول، تم تصدير الدولة - الأمة التى أصبحت نموذج المرجعيّات. ويبدو أنها استفادت من ديمومة مطلقة.

لكن، هل كان انتصارها حاسماً؟

إن الإجابة على سؤالٍ كهذا، تقتضى الفحص الدقيق لحقيقة الدول كى نعرف مغامرَتها جيداً.

ـ فمن أين جاءت الدولة؟.

وسيسمح مخاضها العسير والشاق، بتحديد ولادتها على أرض أوروبا بظروف لا تزال غامضة.

ـ فمن تكون الدولة؟

وما هى بطاقتها الوصفية والبيانية التى تقود لكشف هويتها المترجمة لحقيقةٍ معقدة؟.

ـ وماذا سيكون جدواها؟.

وما هو دور هندستها المتغيّر الذى شهد إنجازات جمعيّة متجانسة بصورة خاصة؟.

وكيف تُنَظَمُ الدولة؟.

لقد سمح تاريخ المجتمعات السياسيّة بفهم أن الدول تُمثِّلُ وجوهاً مختلفة بسبب الإجابة النوعيّة التى تقدمها كلُّ أمة عن علاقاتها الجدليّة بين «الواحد» و«المتعدد» وبين «الجزء» و«الكلّ».

وستسمح هذه التحقيقات والاستقصاءات المتوجهة لمعرفة هويّة الدولة بالتساؤل عن ديمومة الدول فى فجر القرن الحادى والعشرين.

وهل سيبقى للدولة - الأمة مستقبل؟؟؟.

«إنّ ما يرويه التاريخ، فى الواقع، ليس إلا ذلك الحلم الطويل، الحلم المبهم والغامض للإنسانية»
«شوبنهاور»

الفصل الأوّل

البحث عن الأصول

● من أين جاءت الدولة؟

إن مثل هذا السؤال لا يمكن إخفاؤه، عندما نبحث عن إثبات صيرورةٍ مُؤسسة تمّ تبنيها بشكلٍ كامل. ولكن إذا كان السؤالُ بسيطاً فإن التساؤلَ يبقى غير كافٍ، لأن البحث عن أصول الدولة يبدو ضروريّاً وصَعباً فى الوقت ذاته، حيث تأتى ضرورته من فهم الطريقة التى قادت الناس الذين يعيشون فى مجتمعاتٍ لابتكار نمط تنظيم ومنحه ديمومةً استثنائية.

ويصطدم تحقيق كهذا بثلاث عقبات أساسيَّة:

- حيث يمكن للطريقة نفسها أن تُحدثَ كاً وريبة، بما أن الأمر يتعلق بإعادة البناء «بشكل استدلالى» و«بواسطة الاستصوابَ والاستدلال»، لأنه من الإمكان إيجادِ ماضٍ مصطنعٍ يعُاد تشكيله بواسطة الإثبات والمناورة.

- أليس المسألة العلميَّة النقديّة التى يثيرها كلُّ بحث واستقصاء تاريخى يريدُ أن يعطىَ معنى لأحداثٍ مُفرزة مدَّعمة بشواهد موضوعيَّة وضروريّة ومُتَنازع بها منطقيّاً؟.

وبهذا الشكل، يكون هدف البحث منبع الصعوبات، لأنه إذا كان حقيقةَ «أنَّ الدولة مصطنعة» فهذا يعنى أنها لم تُقدَّم كظاهرة طبيعيّة، بل يجب أن تكون مبنيّة بواسطة الذكاء الإنسانى، وتترك مجالاً لاختصامِ التفسيرات المختلفة.

«إذا كانت الدولة هى الشىء الذى نَستحق، فلتكن»!

وبهذه الصورة، ستعكسُ الرؤيةُ التاريخية أكثرَ اهتماماتِ موجهيها لحقيقةِ سيرورةٍ معقدةٍ تخلط بين التعقل والاندفاع والإرادة والانفعال.

وتثير التأسيسات الجمعيّة للدول صعوبة أخرى.

- أليس من المخاطرة توخى اختصارِ هذه الدول بنموذج بِدئىّ موَّحد لمحوِ الاختلافات النفسية المولّدة للتباينات العميقة؟

وما يجعلُ هذه العقبات والصعوبات مهمةً جداً، حقيقتان تطرحان نفسيهما:

- بادئ ذى بدء، ومن غير القابل للجدل، فإن مركز هذه الظاهرة تموضعِ فى أوربا الغربية، وأن مخاضها كان عسيراً ومُتعباً، ومن الواضح أنه إذا كانت ولادة الدولة متموضعة فى مكان مُحدد، فإن تاريخها لن يبقى دقيقاً لأنه لم يكن نتيجةً مبرمجة لتأسيس متجذر ومترابط، بل يكون ثمرة لتاريخ صاخب ومضطرب موشح بانتصاراتٍ وهزائم وتَقدُمْ وتَّراجع. وخلال مرحْلة بنائها الإنسانى عرفت الدول بنضوجها فترات مشجعة للانقباض (الجابذ) الدافع نحو المراكز، ومراحل الانبساط (النابذ) المبتعد عن المراكز وفق طريقة حسابيّة.

ويبقى جزء من اللغز الغامض لهذا السفر التكوينى، يلحُ بصورة مستمرة ويبقى حاجزاً فى طرح التساؤلات اللجوجة السابقة لتحليل «المخاض العسير للدولة».

أولاً: التساؤلات الملحّة:

فى البداية كان «السياسى هو المكوّن الجوهرى الراسخ والدائم للطبيعة الإنسانية لكل مجتمع».

وبطبيعته الاجتماعية، عاشَ الإنسانُ منذ البدء داخلَ الجماعة، التى كانت إما قبيلة أو عشيرة أو عائلة. وفى البدء أيضاً لم يكن انتماؤه سوى للجماعة التى تعمقت هويته بها، ومن تلك اللحظة «انعكس السياسى للصورة التى ركبها له المجتمع نفسه».

وتحوّل، مُظهراً دفعة واحدةً وجهه المزدوج: مبدأ التنظيم بل وأيضاً الوجود المقدس، فكان يجب عليه أن يساهمَ بسد الحاجات الأساسيّة لبقاء الجماعة التى تخصّه مع الأفراد الذين ينتمى إليهم، وهذا هو حد الأمان للديمومة العُرفيةولسد الحاجات الفيزيائية لأعضاء هذه الجماعة.

لكنّ كل مجتمع يبدو أيضاً «كمصنعٍ لصنع الآلهة»، وبهذا يختتم السياسى هذا البعد السحرى.

ويبيّن «سيوران» (CIORAN) «أن تَدّين الإنسان يبدو مثابراً وشمولياً ومستمراً بذكاء فى هذه الحدود». ويقول سيوران «حتى لو ابتعد المرءُ عن دينه فإنه يبقى خاضعاً له، منهكاً نفسه بتزييف صور الآلهة، التى يتبناها بحماسة بعد ذلك بسبب حاجته للخيال والأسطورة والانتصار على الوضوح والسخرية».

ويبتكر كلّ مجتمع أسطورته بنفسه،حيث يحافظ السياسى على طقوسها وشعائرها. (فى البدء كانت الكلمة) هكذا يبدأ الكَتاب المقدس مُضيفاً (وكانت الكلمة إلها)، والإله يتضح بالكلام المقدّس. ويعرف الإنسانَ نفسه بالكلام الذى هو طريقة التواصل الناجحة والمميّزة.

وتحقق المجتمعات السياسيّة هويّةَ حيازةِ الكلام المشروع بتقديسه، حتى فى المجتمعات القديمة، كما يبيّن «بيير كلاسترز» (PIERRE - CLASTRES) «أنه إذا كان الزعيم صانعَ سلام، فإنَّ خطيباً واحداً فقط يمكن أن يوصله إلى الزعامة»... إذاً، فالسياسى هو عَالمُ الكلمة التى تخدم التعاويذ والعزائم لطرد الشرور التى يعانى منها المجتمع، ولا يوجد فرق كبير بين الساحر المكلف – بواسطة الرُقى والتعاويذ ـ بإبعاد الأخطار التى تحوم على القبيلة بأشكال شعائرية، وبين الحكام المعاصرين الذين يستخدمون اللعنات واستنزال الأذى لطمأنة شعوبهم.

ثم تشكلت السلطة، وحينها بدأت الخطوة الطويلة التى قادت إلى بناء الدولة، التى استندت إلى مفهوم تطويرى للسلطة.

وتبقى التساؤلات تدور حول تحقيق هويّة سيرورتِها وتنجم عن دولة ماديّة مُثارة بأحداثٍ لا يُمكن تجنبها...

أو ما يجب الكلام عن دولة حق ناجمة عن تجليّ إرادةٍ جماعيّة؟...

١ - المفهوم التطويرى للسلطة:

فى مؤلفه «عن العلوم السياسيَّة» يبين «جورج بوردو» (GEORGES BUR-DEAU) «أنّ تشكلَّ الدولة ينجم بصورة رئيسية عن تطوّر عميق لإيمانٍ متعلق

بالسلطة، فكان في البداية «تستر السلطة» الذى حقق هويّة المجتمعات البدائيّة، التى لم تكن سوى امتدادٍ لسلطة عائليّة أو لاتساع الوظيفة الدينيَّة». لكن هل يمكن أن تتحقق هويّة السلطة بإخفائها وسترها، مع علمها أن علاقة القيادة والإخضاع تنضوى جوهريّاً تحت علاقات فرديّة؟.

ويُفضّلُ «فيليب برود» (PHILIPPE - BROUD) أن يتكلم عن السلطة «المميّزة» مستحضراً غياب «تخصص الفرد فى ممارسة سلطة على الجماعة ككلّ».

وتلتقى حقيقتان فى رؤية المجتمعات المكتفية ذاتيّاً والمتجانسة عرقيّاً والتى تجهل الكتابة، وفى تلك التى ما زالت بها الأعمال الجماعيّة محدودة، حيث تفضل جماعة الامتياز طريقةً جماعيّة للتنظيم الذاتى. ويتعلقُ الأمر بسلطة غير نوعيّة لأنها لم تحقق هويتها بدقة وذائبة فى إخفاء الجماعة. ومن هنا جاءت صعوبة إدراكها الحسى الذى صاغ المجادلات الكلاميَّة حول هويتها الحقيقية.

وأنكر بيير كلاسترز أيضاً وجود سلطة شبيهة قائمة بالضرورة على الإكراه «إذا كان هناك شيء غريب تماماً، بالنسبة لهندى، فإنه يكون تلك الفكرة التى تأمره بالخضوع، فيما عدا ظروف خاصة كغزوة حربيَّة مثلاً»....

ومهما كانت الحال، فإن هذه المجتمعات مجبولة بالاعتقادات السحريّة أو الدينيَّة التى تشترط تنظيمها، وتطويع سلوك أفرادها.

ويتكوّن المكان الحقيقى للسلطة، بوجه الاحتمال، بواسطة الجماعة فى كليتها، ولكن الارتباط بهذه الاعتقادات يُجَذّر فكرة المُلازَمَة والمثوليَّة التى توحى بظهور علاقات سلطويّة فى ظروفٍ خاصة متطابقة بشكل ردىء.

وبدون شك، هذه حاجة تنظيم مُثارة بواسطة تَبدل مُناخى وبروز تحدّياتٍ جديدة حرَّضَتْ على تشكيل السلطة دون أن نعرف بشكل دقيق ما هو العامل المولّد لهذا التطور. ويرى فيه جورج بوردو «التطابق المُشَخصُ لسلطة الرجل الذى ترتكز فى شخصه ليس فقط كل وسائل القوّة وإنما التبرير الكاملَ للسلطة أيضاً».

وهكذا «انطلق ازدهار السلطة التى تستهوى الجماهير». وكما يوصِّفها ماكس ويبر فإنها «التفانى الكامل للأفراد فى سبيل رجل واحد، بسبب ثقتهم المطلقة بشخصه فقط».

وبسبب «الفضل غير العادى لهذا الفرد» . ولا يكون هذا فقط «تطابق وتماثل الرجل مع السلطة» ولكنه بالمعنى الدقيق «السلطة التى تصنع الرجل» .

وقد سهل هذا التشخيص تحقيقَ وإثباتَ هويّة السلطة، كما أوجد أيضا هشاشاتٍ رهيبة يذكر جورج بوردو أربعة منها :

- النفور من انعكاس صياغة السلطة كظاهرة نقيّة للقوّة.
- نقيصة الوحدة القانونية للجماعة.
- الشرعيَّة العاجزة التى تطرح مشاكل الانشقاق والانفصال.
- مخاطرة انحطاط النوع وفساد الأصل نحو سلطة اعتباطيّة.

ويُحدّدُ تحقيق هوية السلطة بمظهره العاطفى المؤقت بصورة ضروريَّة قوّة الالتحام الجماعى ، الذى غالباً ما يفرض نفسه بواسطة السلاح، وعلى الزعيم الذى يحرّض على على التواطؤات ويغذى التبعيات التى يمكن أن تكون مؤقتة، وغالباً ما يصل إلى لحظةٍ تتلاشى فيها قوته، كما يشجع تنازع السلطة أيضاً المنافسات التى تسوّغ تفريخ المؤامرات والدسائس الهدَّامة . وهكذا تبقى هويّة الجماعة مهدّدةً وهشة وهويتها مترددة.

ومن أجل تحاشى الضياع وتسهيل ديمومة الجماعة وبقائها، هناك حلان يمكن التوجه إليهما فقط: تأليه الزعيم ، أو تفكيك السلطة لمن يمارسها، وقد استخدم الشكل الأول مع تعسفاته وتجاوزاته، ليثبت خلال عدّة قرون هوّية الأنظمة الملكيّة ذات الحق الإلهى، لكنها لم تنجُ من دنيويَّة وعلمانية السلطة حتى لو استمرت حتى أيامنا هذه أنظمة ثيوقراطيَّة قريبة من هذا المفهوم. أما الثانى فيمثل وحده رداً بنيوياً على السؤال المطروح، حيت أتى عصر السلطة المؤسساتية الذى أدخل التفريق بين الشخص الفيزيائى للحكام والمفهوم المجردّ للسلطة، وسمحت هذه القفزة النوعيَّة بانبثاق الدولة . ولكن ماذا يعنى مفهوم «المأسَسَة» ؟

يدقق أندريه هوريو «ANDR HAURIOU» على التعقيدات فيها قائلاً: «إن المؤسسة هى فكرة العمل أو المشروع الذى يتحقق ويدوم قانونيا فى وسط اجتماعى مُحدد، ومن أجل تحقيق هذه الفكرة يجب أن تنتظم السلطة التى تزودها بالهيئات. ومن جانب آخر،

فإنه ينتج بين أفراد الجماعة المشتركة المهتمة بتحقيق هذه الفكرة ظواهر مشاركة ووحدة شعور تدار بواسة هيئات السلطة، وتنتظم حسب إجراءات قانونية».

والمهم، بشكل دقيق، هو أن الفكرة قد تغلبت على الأشخاص، وأن الهيئات لم تكن وسائل وُضعت فى خدمة تحقيق المشروع. وينجم البقاء عن الاستمرارية المؤسساتية التى تصبح ضمانة للديمومة، قياساً للقصر الزمانى الحتمى لحياة الأشخاص الذين اضطلعوا بالإدارة بشكل مؤقت. هكذا ظهر مفهوم الشخصية القانونية التى ستسهل الديمومة المؤسساتية للجماعة المعنية.

بيد أن التطورّ، قد أثار عدّة أسئلة فى مراحل ثلاث:

فهل الأمر يتعلق بتطورّ حتمى، تبنت تحقيقه إيقاعات مختلفة بالنسبة للجماعة المعنية؟

وهل عرفت جميع المجتمعات السياسية تطوّرا متوازيا؟

وهل يجب أن نستنبط من هذا التطور أن المجتمعات المتقدمة تتعلق اليوم بصورة ثابتة بهذه السلطة المؤسساتية؟...

ويكون السؤال مُهما بناءً على تجاوزات وسائل إعلام مجتمعاتنا المتجهة إلى دعم وتوطيد البعد الإنسانى تحت إشراف شهوانية السلطة.

وهكذا يفسد التشخيص الحاصل فى بعض حالات التجذير المجرّد للمأسسة.

وينجم تشخيص السلطة حسب « جان لاكوتور» (GEAN-LACOUTURE) «عن إلحاق تكثيف عملياتى للسلطة لصالح رجل وعن التجسيد الأسطورى للسلطة بواسطة هذا الرجل». وينضوى عددٌ غير قليل من مجتمعاتنا تحت هذا الشكل الذى يترجم حاجة لا تُقاوَم لإثبات وتحقيق الهويَّة.

ولا تقبل السلطة أن تكون «مُمَفْهَمَة» «أى مدخلة ضمن مفاهيم»، كما يلزمها أيضا تمثيل وجه إنسانى، حيث تدعم التيليقراطية هذا التطابق المشخص للسلطة. ويتوطد تنظيم هذه السلطة ويتحقق بواسطة استبدال العقائد لا بسترها أو إخفائها.

كما يقبل الإيمان بمأسسة السلطة أيضاً بشرعيتها الجوهريّة والذاتية وهذا ما يكوّن أيضا اختيارا للقيم.

أضف إلى ذلك، إذا أقررنا أن الشرعيَّة الديمقراطيَّة توطد المنطق الذى يقوم على

الإيمان والعقيدة بميزات الاقتراع العام، فإن هذا الأمر يتعلق بسلوك عقائدى وإيمانى.
وهكذا ضمت التحوّلات التى أقرّتها المفاهيم السلطة لقوسى دائرتها معتمدةً على تبدل الاعتقادات لا على إخفائها من الكون الذى سيجد نفسه فجأةً متجذراً بصورة كليَّة.
وعند حد هذه القراءة العاجلة للمفهوم التطويرى للسلطة، تبقى ثلاث حقائق:

- إن التمييز بين الإنسان والسلطة يؤكد ديمومة هذه الأخيرة، حتى لو لم تكن دائما إلا بشكل نسبى.

ومن شكلها الأكثر تعقيدا، تكون الدولة هى الاسم الذى أعطىَ لمأسسة السلطة. كما تفسر الدرجة المتغيّرة للوعى الجماعى المشترك اختلاف إقامة الدول فى الزمان والمكان، وإذا أقرَّ بعض المفكرين بأن المأسسة تشكل ظاهرة مُميزّة، فإن فيليب برود «PHILIPPE BRAUD» يحكم بضرورة إضافة عنصرين إليها:

- حيث ينجم تخصيص العوامل عن هذا التطورّ وعن المركزة والإكراه، إنه تلاقى الثوابت الثلاثة الذى يسمح بتمييز الدولة عن جميع الأشكال الأخرى للسلطة السياسية.

وكما أشار إليه فيليب برود يمكننا أن نميِّز - فى اللوحة التالية - الدولة عن الأشكال الأخرى للسلطة السياسية بسبب « نظام الإكراه» الذى يستفيد أو لا يستفيد من مركزة حقيقيّة وبسبب درجة «المأسسة» التى يمكن أن تكون ضعيفة أو قويّة...

الدولة بين الأشكال الأخرى للسلطة السياسيَّة

درجة المأسسة / نظام الإكراه	ضعيف	قوى
مركزة ناقصة	- سلطة عُرفيَّة - مجتمعات إقطاعية	الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
مركزة تامة	- اغتصاب السلطة - الاستبداد بالمعنى اليونانى - ديكتاتوريّة إمبراطوريات غازية وأنظمة ملكية وراثية	الدولة

إذا كان نظام الإكراه لا يُمارس إلا فى الإطار الناقص لمركزة غير تامة، فإنه يمكن أن يكون منُافسا أو يتكشف بعجز التجلىّ بصورة واقعيَّة. وهناك حالتان تناظران هذه الحقيقة.

– فإذا تجلت السلطة المعينة بشكل جمعى، وبدرجة مؤسساتية خفيفة، فإنها تطابق السلطات العُرفية أو المجتمع الإقطاعى.

وفى حقيقة الأمر، تمنحُ هذه الأشكال من التنظيمات امتيازا للعلاقات بين الأشخاص بنسب متغيّرة ولكنها مهمة بشكل دائم.

وإذا كانت درجة المؤسساتية قويَّة، تطابق هذه الحالة الأُممَ المتحدة والمنظمات الدوليَّة، وفى هذه الحالة لا تكتمل صفة نظام السلطة التكنوقراطية المنتشر بشكل واسع والتى لا تكتمل بأهليَّة قسريّة حقيقيَّة.

ويمكن أن توصف المنظمات المعنية بأفضل ما يستطاع« بدول افتراضية» ، ولو أنه بالمقابل ينتمى نظام الإكراه إلى احتكار القهر الجسدى الفيزيائى الذى يراه ماكس ويبر «MAX-weBeR» المعيار المميّز للدولة. ولا يتحقق تمام إنجاز الدولة إلا بتثبيت ملازم لمؤسساتية قويَّة، إلا أن ضعف هذه المؤسساتية يشكل حالات مختلفة« كما الاستبداد والإمبراطوريات الغازية والفاتحة والأنظمة الملكية الوراثية» .

ويتوجه الاستبداد فى هذا الإطار ويمتاز بسلطة مطلقة تستمد مرجعيتها من المفهوم اليونانى الذى يقول « ماض فارق تحقيرى دقيق لا يكون مرتبطاً بهذه الكلمة» .

ويصف أرسطو من جهة أخرى بيزترات «PISITRATE» «بالمستبد المعتبر الحسن واللطيف.» . إلا أن شخصيَّة المستبد تتغلب على البُعد المؤسساتى لسلطته ونفوذه الممارس بصورة مطلقة وفوق القانون. كما تستند الإمبراطوريات الفاتحة والغازية بصورة طبيعية على تشخيص أفراد السلطة التى تحقق هويَّة الإمبراطور المتسلط والموقر، وكذلك يدعم البُعد المورِّث للأنظمة الملكية بُعْداً لا يتطابق مع المؤسسة الضرورية للسلطة الذى بدونه لا يمكن أن نتكلم عن الدولة.

إذن، فالدولة هى نتيجة لمفهوم تطويرى للسلطة المتصلة باجتما ع ثوابت ثلاث هى :

– المأسسَة الفعالة للسلطة، والمركزة الحقيقية الصحيحة للإكراه، وتخصيص العوامل

المضطلعة بمصير جماعى، بل ونستطيع أن نتساءل إذا كان مثل هذا التطورّ حتمياً وعن دوام الممارسات الغامضة المعطاة بتسمية شائعة.

وعددٌ غيرٌ قليل من الدول الشكلية لا تَضم هذه العناصر المادية الثلاثة التى يجب أن تشكل منها مؤسسات لا تنافسها سلطات أخرى، وأن لا يكون لديها بعض المتاعب لاثبات نفوذها ولا يوجد وضعها القانونى متنازع به ولا يمكن تجنبه.

٢- ولادة الدولة: الدولة المادية أو دولة الحق والقانون:

منذُ تجلِّيه فى تاريخ المجتمعات الإنسانية بقى بزوغُ الدولةِ لغزاً، وإذا سلَّمنا عُموماً أنه ترافق مع تكوين المفاهيم التدريجيَّة للسلطة، فقد أتاحت محاولات تفسير هذه البلاد الفرصة للنظريات التى بقيت عبارة عن فرضيات ، وتشكل فى عداد هذه الفرضيات ثلاثة تيارات:

- فقد رأى الأول فى الدولة نتيجة متجانسة للتطور الاجتماعى، وإدراك لكمال الإدارة المقدسة ومستندة لعَقد الإيمان العقائدى، فقد تحرر مثل هذا التفسير من كل استدلال علمى وتكشّف تعذّرُ إثباته بصورة طبيعيَّة.

وبدا المفهومان الآخران متنافرين ظاهراً، فاستنبط أحدهما الدولة من تطور المجتمعات حسب سيرورة معقدة بدون شك، ولكنّه مُسيطرٌ عليها بأحداث غير قابلة للتوصيف القانونى، حيث يقال إن الدولة نجمت عن الدولة المادية.

ويتعارض مع هذه النظرية التطويريَّة المفهوم الثالث الذى يرى ولادة الدولة نتيجة حتميّة للإرادة الإنسانية المشكلة بإبرام عَقد ترى فيه هذه النظريات الاصطلاحية نتيجةَ عمل قانونى شكل من ميلاده الدولة، دولة حق وقانون.

ويشكل اختلاف هذه النظريات شاهدا على عجزنا عن تفسير سر تكوين الدولة، فهل ستتحول المجتمعات الإنسانية تحت ضغط بعض الأحداث لتمنح الفرصة الحياتية للدولة؟.

فى هذه الحالة يمكن أن تتماثل ثلاثة دوافع: التجارة والحرب والامتداد الطبيعى.ويمكن فى الواقع أن يكون مجتمع بدائى ينطوى على نفسه فى البداية، أو أن يتصل صدفة أو بالضرورة بجماعات أخرى ويلتزم معها بعلاقات تبادل.

وستشكل المقايضة مبادلاته التجارية، حيث يفرض متطلب التماثل الجديد بالتصديق لممثلى كل جماعة شريكة. ويترافق تطور العقود التجارية مع انبثاق سلطة تفرض المأسسة نفسها عليها قرونا متعددة فى المستقبل.

ويحلل «جورج بوردو» بصورة أكثر خصوصيّة منبع النزاعات ، بكون الدولة مدركةً بنتيجة نزاع بين مجموعات بدائية فى لحظة أكيدة من تاريخها لكنها مع الأسف غير مؤرخة.

وتفرض جماعة نفسها بالقوّة وتصادر السلطة وتنتزعها وتثبت سلطانها ونفوذها، وستكون الحروب هى العامل المولّد.

وسيبتكر المنتصرون- بفرض قوانينهم- ظهورَ ما نُسمَّيه مستقبلاً بالدول. ولسوء الحظ، لا يمكن بهذه الفرضية أن تُحددَ اللحظة أو الأعمال التى أطلقت هذه العداوة بين الجماعات المتنافسة.

وتلتقى هذه الفرضية مع رأى «هيراقليط» «HERACLITE» الذى يرى فى الحرب «أباً لكل الأشياء» .

وعرفت ازدهارها فى النظرية الماركسية التى بالنسبة لها« كل دولة هى دولة طبقات» ، بيد أن نظرية هذا النزاع تبقى بنظر جورج بوردو قابلة للنقد بشكل ثلاثى:

ولم تحلل هذه النظريَّة تَشَكُّل جميع الدول «بل الدولة القائمة فقط» وتسبغ بكرم بالغ صفة الدولة، مماثلة بذلك كل إقطاعة بمجموعة أخرى، وثمَّنت عالياً كل توسع بمنح الفرصة لكل دولة . ولم يبق بها ، على الأقل، سوى غالبيّة الدول التى قامت بصورة فعليَّة على صراع ابتدائى.

وهنا يكون وجه الصحة، فعلى سبيل المثال ولدت الولايات المتحدة من حروب الاستقلال بل ومن إفناء وإبادة القبائل الهندية، وكذلك أستراليا التى ولدت نتيجة إبادة عرقيَّة حقيقيَّة.

ويناسب هذا التفسير أيضاً الدول الأوروبية التى قامت نتيجة انسلاخ الإمبراطوريَّة الرومانية الجرمانية المقدسة، وكذلك قام عدد غير قليل من الدول فى جميع القارات نتيجة حروب تحرير وطنيَّة.

وكان الوعى موجوداً، فى أساس قيام هذه الدول، بصورة أقل أو أكثر غموضاً لهويَّة جماعيَّة نوعيَّة، وبما فيه الكفاية لاسترداد سيادتها وحكمها الذاتى، إلا أن السلطة كانت مُصادرةً بداخل هذه الجماعات من قبل طبقة أو من قبل أصحاب الامتيازات، وكانت هذه مشكلة أخرى.

ويتعلق السؤال الحقيقى بالأسباب التى قادت جماعة ما كى تحتشد فى لحظة محددة من تاريخها لإثبات ذاتها فى سبيل نيل اعتراف الآخرين بها.

فهل نستطيع بدايةً أن نُماثل امتداداً طبيعيّاً يقود جماعة مشكلة لتعميق اندماجها والتحامها محركة أصالتها المحددة بتبرير متطلب الاعتراف النوعى؟

وهل كان فى طبيعة الأشياء أن تتكشف الولاية والتنصيب ويتعقَّدا من أجل الوصول بشكل تدريجى لسلطة مؤسساتية؟

مع الأسف، تبقى مثل هذه الأسئلة دون جواب، أو بشكل أدق، فإنها تولّد الكثير من الأجوبة التى يحافظ اختلاط تفسيراتها على تنوع غير ممكن تقليصه بالفعل. بيد أن «غروتوس» «GROTUS» ينضوى تحت هذا المنظور عندما يقرّ« أن المجتمع السياسى هو أثر لألفة اجتماعية كانت تحقيقاً لقانون الطبيعة». ولكنه يبتعد عن هذا مضيفاً « أنه بواسطة عقد جماعى يقرر أعضاؤه بإرادة تامة بتسليم السلطة لسيادة عُليا ودائمة والتى من مهامها الحفاظ على السلم والتعاون».

ويتماثل كل من «توماس هوبس» «TOMAS.HOBBES» و«جون لوك» «JOHN-LOCKE» «وجان جاك روسو» «JEAN-JACQUES ROUSSEAU» «فى نظريَّة الأصل التعاقدى للدولة، لكنه فى حين يقسِم جون لوك وجان جاك روسو نظرةً إيجابيَّة للدول الطبيعيَّة يصفها توماس هوبس« بأنها وجود تسيطر فيه العدائية على العلاقات الفرديَّة».

فجميع البشر يريدون الشىء نفسه ولا يمكنهم إلا أن يدخلوا فى حربٍ ضد بعضهم «فالحرب الداخليَّة عامة ومستمرة».

ويستشف جون لوك وجان جاك روسو – على النقيض من « هوبس» – أنَّ الدولة

الطبيعيَّة مسالمة حيث يكون الناسُ أحراراً ومتساوين ويعيشون بانسجام حقيقى دون سلطة سياسيَّة محققة لهويتها.

والعائلة، حسب جون لوك، ليست إلا امتداداً طبيعياً للإنسان. وسيحاولُ كل واحدٍ من أفرادها بطريقته الخاصة أن يفسر لماذا وكيف خرج الناس ذات يوم من هذه الدولة الطبيعية؟.

أما مسألة البقاء والديمومة فيشرحها «توماس هوبس» على أنها« كل إنسان يمتلك نفس الحقوق والطموحات التى لجاره، سيكون لديه القدرة على قتله».

وصحيحٌ أنه « يوجد خلافات فى بنية الأجسام بين الناس إلا أن الأضعف جسدياً لديه ما يكفى من القوة لقتل الأقوى جسدياً » . « فالإنسان، ذئب بالنسبة للإنسان» . وإذا أردنا تحاشى هذا المنطق الهدّام الذى يمكن أن يؤدى إلى إبادة عنصرية للعرق الإنسانى، فإنه يجب على كلّ إنسان أن يتخلى عن جزء من حقوقه « النقل المتبادل للحقوق» ، وهذا ما نسميه «العقد» . كما أن وجود الحاجة للأمن تفسر، حسب جون لوك، تشكل المجتمع المدنى.

وبواسطة عقد فردى بالمعنى الحصرى، تخلَّى كل واحد عن أن ينصّب نفسه حكما وعدلا، وبالتخلى عن هذا الحق فإنه يساهم فى تشكيل العقد الاجتماعى، الذى يقوم المجتمع المدنى على أساسه.

ويبوحُ جان جاك روسو « بأن العقد الاجتماعى يتوجه إلى مهمةٍ أكثر شموليَّة ، حيث ينهض بحريَّة الإنسان» «يولدُ كل إنسان حراً، ولكنه حيثما كان يكون مكبلاً بالأغلال» .

«وأن الذى يظن نفسه سيداً للآخرين، هو الذى لا يحجمُ عن كونه عبداً أكثر منهم» . كما أن القوة لا تستطيع إصلا ح الدولة الطبيعيةَ إلى حد تفضيلها على ازدهار الإنسان. والعقد الاجتماعى وحده الذى يمكن أن يساهم به. وكتب روسو بهذا الصدد: «يجب إيجاد شكل من الشراكة يدافع ويصون - من كلّ قوّة - شخص وأملاك كلّ مشارك به، وبهذا الشكل يتوحد كل واحد بالكلّ، ومع ذلك لا يخضع إلا لنفسه، وأيضاً يبقى حراً أكثر من ذى قبل» . وهكذا، يوجد مقيم الهيكل الأساسى القائم بدءاً من « التصرف دون تحفظ » تحت اسم الإدارة السامية العليا للإرادة العامة، وتبحث هذه العوامل الثلاثة عن تأسيس مجتمع دائم بدءا من الحاجة الحرّة للأمن واحترام المساواة والحريّة.

لكن جميع هذه التفسيرات لم تخدم النظريّات المتوجهة لتفسير ولادة الدولة، بل اهتمت بتشكيل المجتمع المدنى بواسطة الاختصام مع الدولة: الدولة الطبيعية المثاليَّة، أو الدولة الشيطانية بسبب الحاجة الملحة والقاهرة للأمن. كما أنها لم تفسر الأسباب التى أدت إلى ظهور الدولة كشكل مُعَمَّم لتنظيم المجتمعات السياسية.

وتفرض حقيقتان مزدوجتان نفسيهما، فمن جهة كانت الدولة بلوغَ تطورين ونتيجتين طبيعيتين هما: تعميق الرباط الاجتماعى ومأسسة السلطة. ومن جهة أخرى لم تستطع الأحداث نفسها تفسير هذا الانبثاق المتدرج تحت اسم ادعاء التحقيق المسبق، كما لم يستطع العقد الاجتماعى أن يكون مُفسراً كتوقيع واضح وجماعى للعقد.

ويبيّن جون لوك أن الإحياء الوحيد في مجتمع ما، يعادل الموافقة الضمنيَّة على هذا الميثاق، وهكذا يمكن أن تبدو النظريّتان أقل تناقضاً مما تبدوان عليه، حتى لو سلمنا بأن وصف الدولة الماديّة غير كاف لإيضاح أساس الدولة، وحتى لو كان قدومها ينجم عن عدّة أحداث.

وكذلك لا تملك الأحداث نفسها كثافة قانونية، ولا تبتكر الحقوق والقوانين، وقد كان تشكيل علاقات الحق ضروريا لتوطيد العلاقات الاجتماعية. ويفضى التجاوز الجدلى للتناقض بين العمل والحق إلى إنجاز نظام الدولة كما يؤكد هيغل «HEGEL» قائلا إن: «العلاقات الجدليّة تصون القوّة والحق»، حيث تبرر القوّة بعدم تعزيز الحق. ويرفض هيغل«النظريّة التعاقديَّة» ويرى فى الدولة «بعث الروح بالتراب وإقامة الحق فى الأرض»، و«من خلال إقامة النظام العقلانى للأشياء». ويؤكد أن « الدولة هى حقيقة الحريَّة المحسوسة» لأنها الجدير الوحيد بالتوفيق بين الخاص والعام، ولحل التناقضات التى يحملها كلُّ واحد بنفسه: فرديته الأنانيَّة وعقله الذى يحملها على تقدير وتقويم المصلحة العامة.

وتعلق «كاترين كويّو تيلين» «CATHERINE-COLLIOT THELENE» بصدد فكر هيغل ومفهومه الذى ينضوى فى الرؤية الخاصة بوجود علاقة بين الدولة والمسيحيَّة، وتقول: «عندما أصبح فى النهاية جسد مستعار لهذا الشكل الجديد للعالم الذى هو المسيحيةً التى كانت تتضمن العهد منذ بداياتها، تم توافق الدين والدولة والفلسفة».

لكنه عندما حوّلت الدولة نظامها إلى دين بدت كأنها متأصلة ومطلقة، وأفسحت المجال للتعسفات المذمومة بشدة.

ولم يقتصر الأمر على أن الدولة لم تستطع إيجاد ما تثبت به النظام الذى تحدده بشكل احتكارى، وإنما بنقل الإرادة الإلهيَّة أو بتحقيق الفكرة المرتبطة بتقدير طبيعة أخرى.

وبالجوهر الإيديولوجى، توافقت التفسيرات مع المفاهيم التى يمتلك عواملها جمهور غفير، لكنه بالنتيجة تبقى تساؤلات وتشوشات الوضوح البدئى متواصلة.

ثانيا: المخاض العسير:

وهكذا، مهما تكن ملاءمتها النوعيّة، لم تتوصل انعكاسات النور النظريَّة إلى إيضاح سر ولادة الدولة بشكل تصورّى.

فهل ستنجح الرؤية التاريخيَّة فى إذابة الكثافة القاتمة المصرّة إلى هذا الحد؟...

إنَّ هذا أقل من أى شىء أكيد، لأنها إذا أتاحت تطابق ثلاث حقائق، فإنها تبقى دائما غير دقيقة نحو ذاك الذى يجب أن يكوِّن خصوصيتها- أى التاريخ- حتى لو كان تقريبيًا لميلاد الدولة.

فقد نجمَ انبثاق الدولة عن مخاض عسير وصعب، أكثر أو أقل تشنجاً. وتلك الحقيقة الأولى التى علمها التاريخ.

لم يستطع تطوّر المجتمعات أبداً أن يتحرر من فترات التوتر الشديدة المرقمة بالحروب بمغامرات غير أكيدة، والمثبتة أحياناً بانتصارات عظيمة تحوّلت إلى فتوحات، والمثبتة أحيانا أخرى بهزائم ثقيلة توسعت لاقتطاع الأقاليم الأرضيَّة.

وكان شعور عاطفة الانتماء لجماعةٍ لها نفس المصير مدفوع الثمن على الدوام لتوحيد أشكال مفروضة قبل أن تكون مرتبطة بالباطن ومتبصرة بثمن إبادة عرقيَّة مُنكرة دائماً.

ويحتمى التاريخ الرسمى بحشمةٍ مذمومة أخلاقيًاً، مكرساً فقدان ذاكرة انتقائى محفوظ بصورة واعية.

ودائما وفى كل عصر، ينتحل المنتصرون امتياز الحقيقة، ويصرخ الفاتحون «VAE-VICTIS»: «يحيا النصر»، وهى الصيحة التى تنسب ليوليوس قيصر- وليكن بعد بضعة قرون - حيث فرض المستعمرون قيمهم على الديار المفتوحة.

وغالباً، ما يكتفى التاريخ بالرواية الأصليَّة التى ألَّفها المنتصر وثبتها بالأذهان. وإذا عرف ميلاد الدولة طفولة مؤلمة، فإنَ هذا قد تحقق عبر سيرورة متغيّرة من مجتمع لآخر، بسبب الحقائق النفسيَّة المتنافرة بشكل عميق، وهذه الحقيقة التاريخيَّة الثانية.

وإذا كان من المعترف به عموما أن النموذج الأوروبى شكل الرحم الأصلى للدولة، فقد عرف التطعيم الدولى، هنا وهناك، توترات وخصوصيات أصليَّة.

وليس من المبالغ به الإدعاء بأن كل دولة تمتلك هويّة تكوينيَّة خاصة ونظاما «D.N.A» نوعيا، حتى لو بقى الحد النوعى الجنسى للدولة معتمداً عموما.

وقد تطلب هذا المخاض قروناً عديدة، وتلك هى الحقيقة الثالثة. وتحقق هذا المخاض والحمل حسب سيرورة معقدة وتعاقب تسارعات وتباطؤات ، وتطوّرات واختصامات.

إلا أنه لم تكن عَصْرِيَّةُ هذه القفزات الفجائية تُدرِكُ بوضوح هذا المعنى، خلافاً للمؤرخين.

ولكن هل بالإمكان إثبات هويّة عمل خلاق ومؤسس؟.

وهنا يكمن الشك الكبير، حيث أعطت الغالبيّة المراحل التأسيسية قيمة كتلك التى للولادة، بينما أثبت آخرون هوية جذور عصور أوسطيَّة تحمل فى أساسها وجيناتها بزوغ الدولة.

ومثال على ذلك: فرنسا التى تجلت بشكل كبير كأول إشهار تاريخى لانبثاق الدولة الذى سيتيح بشكل أفضل إثبات هويّة هذا المخاض العسير للنموذج البدئى والأصلى للدولة الحديثة.

(أ) الانشقاق والتجذير:

هل كان عصر النهضة هو تلك الفترة التاريخيّة ذات الامتياز التى حرّرت كلّ الطاقات الخلاّقة على جميع الصُعد وأقامت الدولة الحديثة؟...

لقد عرفت هذه النظريّة ساعةَ مجدها التى حوّلت عصر النهضة بحركةٍ انفجاريّة لشكل دولى، إلا أنها اصطدمت باعتراض ثلاثى:

- لقد قيِّمت بشكل مُهين القرنين الخامس عشر والسادس عشر على حساب عصر

وسيط معزول بمملكة الظلمات والعتم والتجهيل، شاملة بذلك ما يقارب قرنين من الزمن.

– ولم تستطع أن تؤرخ بشكل دقيق العمل الخلاق والمؤسس الذى أقرّت تحديده، وبالتالى بدت النهضة لحد تأكيدها جوهرياً كإعادة الشرف للعصور القديمة الملحدة.

وكان مثل هذا الانبعاث – على وجه الخصوص – التحرى فى المجال التقنى مساعدة ضعيفة لذلك الذى يتعلق بالمؤسسات السياسيّة، لأن نقل الخصوصيَّة اليونانية كان صعبا جداً ، وقد أنجب العَالَمُ الرومانى الكثيرَ من القادة الفاتحين، لكنه لم ينجب إلا القليل من الفلاسفة والسياسيين.

ولم يقتصرْ الأمرُ على سقوط القسطنطينية بشكل رمزى فى 29 آيار 1453 الذى نعى الحلم القديم لهيمنة الأمبراطورية الرومانية – الجرمانية المقدسة، بل دفعت هزيمة الإمبراطور قسطنطين الأتراك العثمانيين المدافعين عن الإسلام وحرّكتهم إلى الأمام.

وهكذا انتهى الدور المتعدد الأجيال لبيزنطة.

وتجمّع نسيجٌ حقيقى مرقع من الإمارات والمدن الحرّة والإقطاعات المترنحة، كما تجمَّع موزاييك متغاير الخواص بشكل ظاهرى فى الإمبراطوريَّة المقدسة، وانطلق هذا الموزاييك بالتفتت والتشرذم بصورة تدريجيَّة.

وقد كشف ظهور تأكيد العواطف القوميَّة التوق العمومى لهذه الإمبراطوريَّة، وأصبحت اللغة الامتيار الموجه بها. فحينما كتب دانتى «DANTE» الكوميديا الإلهيَّة باللغة اللاتينيَّة كتعبير عن الإنسانية المسيحيَّة بين عامى 1307 و1321 نشر «ماكيا فيللى» كتابه «الأمير» باللغة الإيطالية عام 1513.

وتفتّح إثبات السلالات الملكيَّة الممثلة لأعراقها الخاصة على السلطات المنافسة لسلطة الإمبراطور «الملك هو إمبراطور فى مملكته»، هكذا صرّح «جان بودان» «JEAN-BOUDIN» عام 1576.

ووجدت الوصاية الإمبراطورية نفسها فى حالة اختصام مع هذه الادعاءات والمطالبات القوميّة التى عانى البابا نفسه من حالة مشابهة لها، وشكلت تجاوزات «بورجيا» «BORGIA» المفرطة والهيئة العسكرية ليوليوس الثانى «JULES II» وتعسفات

المكاسب الكنسيَّة التربة الخصبة التى تفتّح بها الإصلاح الذى نادى به «لوثر» «LUTHER» ساعيا لفصل عالم الدين والإيمان عن عالم القانون «ففى العصور الوسطى كان يقتسم العالم نصفا آلهة».

وعلى النقيض تماماً، ستولد الدولة القوميَّة العلمانية، وسيصبح عصر النهضة الزمن الهائج والمحرّض لهذا المخاض العسير.

وقد بلورَ بزوغُ المخططات الدوليَّة الإجماليَّة بهذا العصر وفق معايير متغيرة من مجتمع لآخر التطوّر المتجذّر فى طمس عدّة قرون وأجيال.

ويبيّن جوزيف سترايية «JOSEPH STRAYER» هذه الأهميَّة فى كتابه «جذور العصور الوسطى والدولة الحديثة» عندما يستند ببرهان على تطابق وتماثل معظم الإشارات التى بشرت بولادة الدولة، ويلخصها بثلاثة معايير:

أولاً: «سهولة الاعتراف» الذى يشتمل على رصدٍ أكيد فى الزمن والمكان لجماعة إنسانية يستند وجودها على علاقات مميّزة تماثل الشعب الذى حافظ على ديمومتها الوراثية، وأكدت حضورها على إقليم من الأرض تسيطر عليه. ويتطلب هذا الحيّز الخاضع لمركز جغرافى محدد، ولذلك لم تستطع الشعوب «المتنقلة» «الرُّحل» التى تقطع الأرض بدوائر غير دقيقة أن تُشكل دولاً.

ويكون المعيار **الثانى**: كافيا، ما إن نستطيع ان نرصد به حضور المؤسسات السياسية غير الفردية والدائمة بصورة نسبيَّة ويتضوى هذا الشرط تحت مُتطلب مأسسة أكيدة للسلطة.

أما المعيار **الثالث**: الذى يصفه «جوزيف سترايه» «بالأهم والأكثر ضبابيَّة وغموضاً» فيعود لإثبات أن عواطف الولاء المُختبرة ـ فيما مضى ـ للعائلة أو الجماعة المحليَّة أو التنظيم الدينى قد تمّ استبدالها لصالح الدولة

ومن الصحيح أن هذا الشرط الأخير يكشف بصورة كبيرة تثميناً موضوعيًا، بينما الأوّل يتكشف قابلاً للقياس بشكل موضوعي أكثر من الثانى.

وإذا سلَّمنا بأن إضافة هذه المعايير الثلاثة تماثل شروطا ضرورية وكافية كى نستطيع أن نتكلم بها عن الدولة «وهذا فى أوربا الغربية من السنوات 1100 إلى 1600، حيث وجدت الآن على هذه التغيرات»، فإنه بالتأكيد يمكن للمدن اليونانية وإمبراطورية «هان» فى الصين أو مملكة «الآنكا» أن تتصنف ضمن دول بنواح متعددة.

ولكن «المدينة ـ الدولة» تشابه وتطابق نموذج تنظيم نوعى جداً كى تتحول لنموذج يمكن نقله، وكانت أغلب الإمبراطوريات عبارة عن كيانات تعتمد على التوسعات الحدودية المؤقتة وأمل فى فتوحات جديدة تُختَرّ صيغ تنظيم متغاير الخواص.

وظهرت الصيغة الحديثة للدولة التى تعممت ودياً عن طريق القوّة فى أوربا خلال القرون الوسطى، وهناك تم ابتكار النموذج المعمم للدولة ـ الأمة «وفى العصر الحاضر، وأينما نجدها، تطابق الدولة الحديثة المخطط المبتكر فى أوربا بين الأعوام 1600 - 1100».

ويعود الفضل فى إنجاز هذه الدولة إلى ارتقاء السيادة الداخلية للحاكم الذى فرض السلطة على رعاياه، لأنه قبل تنظيم الشئون الخارجية والحرب والدفاع تم تنظيم المحاكم العليا للعدل والماليّة.

وانضوت احترافية القانون المعالج لشئون الناس الذى يشكل فعاليتها فى الانبثاق الضرورى لتخصيص الأفراد الذين يعزز «فيليب برود» «PHILIPE BRAUD» أهميتهم فى إثبات وتحقيق هويَّة الدولة.

ويختتم جوزيف سترايير «أن الدولة تأسست فى كل من إنجلترا وفرنسا ما بين عامى 1100و1300».

فهل نجم ميلاد الدولة عن انشقاق أو انضوى تحت تجذير مماثل؟

على ما يبدو، وبعد كل الحسابات، أن الروايتين اغتنتا أكثر مما تناقضتا.

فقد جاءت الدولة من بعيد، وأنجز العصر الوسيط بواكيرها بشكل تدريجى وصعب. لكن القصة لم تكن موجزة، وكان عصر النهضة بكل تأكيد أحد هذه اللحظات التى تسارعت فيها الأحداث التى شكلت تخثُّرات جديدة، لهذا لم تكن السيرورة الطويلة نحو الدولة الحديثة منجزة آنئذ.

(٢) تكون النموذج الأصلى: المثال الفرنسى:

تأسست فرنسا ما بين أواسط القرن التاسع ونهاية القرن الثالث عشر. ويحددُ المؤرخ جاك لو غوف «JACQUES LE GOFF» بادئًا بالدراسة التى كرّسها لتكوين فرنسا استنادا إلى ثلاثية جوزيف سترايبه ويقول: كى نطلع على انبلاج الدولة، لابد بداية أن نعرف أن الجماعة الفرنسية قد شهدت ديمومة ثانية فى الزمان والمكان، وكان لابد من قرون عدّة كى يتكوّن هذا الثبات الإقليمى.

ففى عام «843» أقرّت معاهدة فيردان «VERDUN» انصعاق الإمبراطوريّة الكارولينجية، باقتسامها بين أحفاد شارلمان «CHARLEMAGNE» فآلت فرنسا الغربية لـ «شارل لوشوف» «CHARLES LE CHAUVE» وأخذ لويس الجرمانى «LOUIS LE GERMANUQUE» فرنسا الشرقية التى أكدّت هويتها جوهريًا فى أراضى ألمانيا القرن التاسع عشر. ووجب إقناع «لوثير» «LE THAIRE» بمملكة متوسطة.

لكن فرنسا الغربية لم تكن آنئذٍ سوى موزاييك مكدس لحشدٍ من الإمارات المتنافسة تذبذبت حدودها باتفاقات الزواج والحروب، ويُجملُ معظمها فى «نوستريا القديمة» المحددة بنهر «السين» من الشمال ونهر اللوّار من الجنوب، وفى قلب هذه توجُد جزيرة فرنسا.

ولم يشهد مجال النفوذ الملكى توسعًا وامتداداً بليغين إلا فى القرن الثانى عشر تحت اندفاع فيليب أوغوست «PHILIPPE - AUGUSTE» «1180 - 1223».

وبالتأكيد، كان التشكل الحاسم للحيّز الفرنسى بعيداً عن التحقيق، فقد توحدت «غاسكونيا» مع «آكيتين» ولكنها لم ترتبط بها إلا فى القرن الخامس عشر.

وحصل الشىء ذاته «لبروتان» «BRETAGNE» بزواج «آن دو بروتان» «ANNE DE - BRETAGNE»، وبعد تقلبات متعددة لم ترتبط نورمانديا بمجال النفوذ الملكى إلا عام 1468.

ولكن النواة القاسية لهذا الحيّز الذى فرض عليه الملوك سيادتهم كان قد تشكل بشكل تدريجىّ. وتحققت هويّة المركز الجغرافى فى القرن الثانى عشر.

وأقرّت «باريس» مركزاً لإدارة الملكية، حتى لو بقيت «رامس» REIMS مركز التقديس والتتويج، وسان دونى SAINT DENIS مقرّ المآتم.

وسيشهد تاريخ فرنسا تغيّرات طارئة مزر كشة باقتطاعات أو اتساعات إقليميّة ارتهنت بحالة الجيوش والسلاح أو التحالفات، لكنه بالتأكيد ستحقق استمراريّة من الآن فصاعداً.

وكذلك خلال هذه القرون نستطيع أن نثبت هويّة بزوغ المؤسسات غير الفردية والثانية نسبيًّا، من خلال المعيار الثانى الذى افترضه جوزيف سترايبه.

ومن أجل الوصول إلى الاستمرارية السلاليّة، فإنه يجب أولاً أن تكون هذه الاستمراريّة فعّالة وناجعة.

وبهذا، سادَ على الميروفينجيين كلّ من «كلوفيس» «CLOVIS» 481 - 511 وشيلدريك الثالث «CHILDERIC III» الملك من عام 743 - 751 وفق المبدأ المُقر من قبل الكنيسة.

ففى عام 751 قدّم «بيبان لوبريف» «PEPIN LE BREF» عُمدة قصر أوسترازيا شيلدريك الثالث، الذى أسس السلالة الكارولنجيّة بمحاباة الكنسيّة.

واحتج أحفاد «روبير لوفور» «ROBERT LE FORT» المتوفى عام 866 على هذا الوضع، لكنه فى عام 987 تم حل النزاع السلالى بشكل قطعى وكان اثنان يطالبان بالعرش:

الكارولينجى «شارل دو لورين» «CHARLES DE LORRAINE» ابن لويس الرابع، والروبيرتى «هوغوس كابى» «HUGUES CAPET» حفيد الملك روبير الأول، فاختارت جمعيّة البارونات هوغوس كابى بتواطؤ مع مطران أبرشية رامس «REIMS» «أبالديرون» «ABALDERON» الذى رسّمه فى الثالث من تموز عام 987. ومنذ تلك اللحظة تحققت الاستمرارية السلاليّة.

وقد حكمت سلالة كابى «CAPET» بشكل مستمر حتى عام 1328، وبقى الورثة الذكور فى الحكم بخط قرابة الحاشية حتى عام 987.

وإذا كان من البد انتظار القرن الخامس عشر كى تظهر «شريعة الإفرنج»[1] الخاصة بالانتقال الوراثى وتكون دستوريّة، فإن ديمومة السلالات تحققت بواسطة الانتقال الوراثى عام 987.

وقد منحت أهميّة الترسيم والتنصيب «بصفة ملك» منذ «بيبان لوبريف» «PEPIN LE BREF» وضعاً اجتماعياً للملوك، ومع هذا فقد تمتّع العلمانيون بها بمعاملة نوعيّة أيضاً.

«الملك هو ملك الكهنة والقساوسة والمحاربين والمنتجين»، وهو ملك ـ كاهن ـ محارب وملك منتج، كما يفسر جاك لوغوف واصفاً نظام الدولة الملكيّة من فيليب أوغوست «PHILIPPE AUGUSTE» إلى فيليب لوبيل «PHILIPPE LE BEL». ومنذ عام 1254 لم يعد اللقب الملكى «ملك الفرنجة» بل أصبح «ملك فرنسا» وهذه إشارة أكيدة لسيرورة نحو مأساة السلطة. كما تبلور خلال هذه القرون المفهوم الحقيقى «للأملاك العامة».

وفى ظل الميروفينجيين والكارولينجيين، لم يكن الملك سوى إقطاعى من بين الإقطاعيين والأرض التى يملكها تبقى أملاكاً موروثة.

واعتمد النظام الإقطاعى على وجود إقطاعات متحدة بعلاقات فرديّة لتكامليّة السيادة الإقطاعيّة ولوجود الأشخاص الممنوحين إقطاعات من الأرض لقاء تقديم الخدمات لأسيادهم، الذين عملوا على تحويل إقطاعاتهم إلى حيازة وملكيّة دائمة وموروثة، وكانت الخاصّة المميِّزة للملك بعدم كونه مانحاً هذه الإقطاعات للأشخاص.

وقد جعلت هذه القفزة النوعيّة من المجال الملكى «إقليماً قائماً» وهذا يعنى التنظيم المشروع لمنافسات الحقوق والقوانين على هذا الحيّز.

ويوصف «المرسوم» الذى أصدره فيليب أوغوست عام 1190 تحت اسم «وصيّة» كشاهد على طريق متبعة ومسلوكة على كل السلطات. ونص هذا المرسوم على أنّ «الوظيفة الملكيَّة تشتمل على كل السلطات المتاحة من أجل تلبية حاجات رعاياها،

(1) شريعة الإفرنج «LA LOU SALIQUE» قانون فرنسى قديم يمنع النساء من تملك الأرض بالميراث والصعود إلى العرش «المترجم».

وتعمل على تنفيذ المصلحة العامة قبل مصلحتها الخاصة» وهكذا تقدّم تكوّن الدولة بشكل معتبر.

«إن الإجماع على ضرورة وجود السلطة العليا، والولاء الواجب لها من قبل رعاياها» هو معيار جوزيف سترايبه الثالث، المطعَّم بوصية فيليب أوغوست التى شكل فى ظلها سيطرة الإدارة الملكية الحقيقية.

وقد شكل الكارولينجيون سابقًا شبكة متسلسلة لممثلى الملك، وأدرجوا إجراءات التحقيق الجنائى فى مواد جزائية، وقد هُجر هذا الإجراء منذ النصف الثانى للقرن التاسع.

ولم يُعَدْ بناء المؤسسات الماليَّة وتنظيم القضاء المتجول إلا فى القرن الثانى عشر بواسطة تأسيس الأرشفة الثابتة من جديد. وبنفس العصر تحولت إدارة القضاء إلى هيئة حكوميَّة مؤلفة من مختصين فى القانون الرومانى، ويسمون من قبل الملك.. وكان من المبالغة الإثبات أن فرنسا كانت تمتلك فى بداية القرن الرابع عشر العناصر الأساسيَّة لدولة مركزيَّة حديثة. وبالتأكيد فإن التاريخ لا يتوقف هنا، وأن تاريخ الدولة يبدأ دون انقطاع، وسيأتى الكثير من التعاقبات الزمنية كى تزعزع بناء الدولة الحديثة.

لكنه، ومهما تكن المحن والتراجعات، خلال هذه القرون، نستطيع القول بأن رحم الدولة قد تشكل منذ تلك اللحظة.

وسلكت بريطانيا طريقا مشابهة بشكل «متحفظ»، وبعد عام **1066** أقرّت نظامًا إقطاعيا لم يعترف إلا بسلطات محدودة للملك على مانحى الإقطاعات.

«لكن حرب الوردتين» التى ناوأت «اللانكاستر فى يورك» من عام **1450** إلى عام **1485** سترجىء كذلك تكوين دولة أقل مركزيَّة من نظيرتها الفرنسيّة.

وسيفرض النموذج نفسه على الشعوب الأوربية ومستعمراتها، وسوف يتعمم بهذا العمل، وستصبح الدولة ـ الأمة النموذج الأصلى للمجتمعات التى لم تكن تتقاسم بالضرورة قيمها بشكل مصطنع على جماعات عرقيَّة من نسيج آخر أصبحت ممزقة على الدوام، بين «منطق شكل التكيف» و«منطق التجديد»، حينما حملها الأول على إدارة إنجاز المؤسسة التى طبعتها بواسطة التقليد الإيمائى، ودفعها الآخر إلى البحث عن تخصيص تفردها مستبعدة نفسها من النموذج البدئى للدولة ـ الأمة.

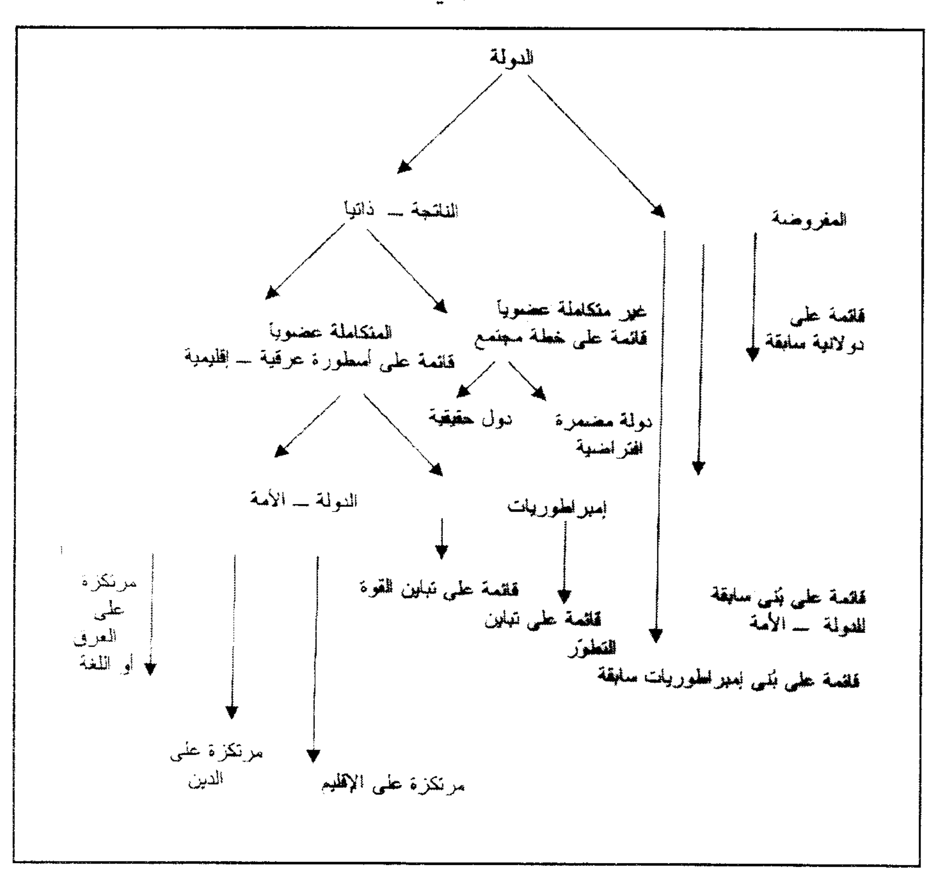
وعاشت القارّة الأفريقية هذا الوضع بصورة مؤلمة بسبب الانبعاث العنيف والمعدى للصراعات العرقية والقبليَّة.

لكنه هنا، كما هو هناك، بقية الواجهة الدوليَّة ونموذج الدولة ـ الأمة المرجعيَّة المقرّة دوليًا.

وأحيانا، لم تكن هذه الواجهة إلا ديكوراً مسرحيًا وساتراً يحجب الصراعات القائمة للنفوذ والسلطان.

وفى دراستهم المخصصة لصحيفة «اللوموند» «الأمكنة والأنظمة» وضح ثلاثة أساتذة فى الجامعات الفرنسيَّة ميلاد الدولة من خلال «التصنيف التكوينى لعلم النماذج البشرية» وفق المخطط التالى:

التصنيف التكويني للدول



وتعد التسمية النوعية للدولة حقائق جمعيَّة. هنا ظهرت حالتان للدول على الواجهة الطبيعية الاجتماعية.

الأولى: تلك الدول التى توصف بـ«الناتجة - ذاتيًا» والتى حققت هويَّة الانبثاق الداخلى لبناء دولى.

والثانية: الدول المفروضة الناتجة عن تطعيم فرض نفسه إما على بنى دولانية سابقة «وهذا الوضع ينطبق على معظم الدول الأفريقية» وإما على بنى سابقة للدول - الأمم «كما هى الحال فى دول الشرق الأوسط والبلقان». وتنقسم الأولى الناتجة ذاتيًا إلى نموذجين، الأول يستند على رؤية شاملة متعالية على الأفراد توصف به الدول بـ«المتكاملة عضويًا» أو تلك التى تجعل من الفرد عاملاً متكامل العضويّة فى بناء عمل المجتمع. ويطلق اسم الدول غير المتكاملة عضويًا على تلك التى تتعلق بالصنف الأول والقائم على أسطورة عرقية - إقليمية، ونعنى بذلك الدول - الأمم والإمبراطوريات التى حققت هويتها بتباين واختلاف القوى كصورة الاتحاد السوفيتى بالنسبة لدول البلطيق، أو بتباين التطور كما هى الحال فى العلاقات التى يحافظ عليها الاتحاد السوفيتى مع بلدان آسيا الوسطى.

وحدد واضعو هذا التصنيف ثلاثة نماذج للدول - الأمم.

كتلك التى ترتكز على العرق، كالدول الجديدة لأوروبا الوسطى والشرقية، أو التى ترتكز على اللغة التى تفسر الأسطورة المؤسسة، كألمانيا، وتشكل إسرائيل فى النموذج الثانى مثالاً على الخصوصية الدينية.

ويعتبر النموذج الثالث كحامل للفكرة الثابتة للأولوية الإقليميَّة، وتشكل فرنسا النموذج التاريخى فيه.

ويقوم الصنف الثانى من الدول« غير المتكاملة عضوياً» على خطة مجتمع وحقق هويَّة الدول الحقيقيَّة كمثال الولايات المتحدة، والدول المفترضة والمضمرة كما هى الأمم المتحدة.

وقد أجاز هذا التصنيف التكوينى للدول تحديد ثلاثة ثوابت:

إذ إنه أثبت اختلاف الأوضاع التى شملتها سهولة المنهجيَّة تحت تسميات عامة. ويجب ألا يحجب التبسيط التكوينى الاختلاف الموضعى للمجتمعات غير القابلة للتحول من رحم عام وشامل.

كما أدخل تمييزا أساسياً بين الدول التى حققت هويتها بواسطة أسطورة مؤسسة أو تلك التى حققت هويتها بخطة مجتمع، حيث تسمح البطاقة الوصفية والبيانية للدولة بالتشديد على تفسير الماضى المعاد تركيبه وعلى المستقبل المتخيل فى إثبات هويَّة الدولة، وتكون مفاهيم الأمة فى قلب هذه المشكلاتية.

وأخيراً، أجاز هذا التصنيف التشديد على الوضع المتفوّق للدولة - الأمة، بالنسبة للإمبراطوريات التى تفسخت والدول المفترضة التى نجمت عن الإمكانية التى سمحت لها بتحقيق هويتها، كالدول الحقيقية أو الدول المفروضة التى لم تقتصر على التمثل الناقص للنموذج المنسوخ الذى يكون بدقة، ذلك الذى تحمله الدولة - الأمة.

إذن، فقد أصبحت الدولة - الأمة النموذج الأصلى لتنظيم المجتمعات السياسية، وعلى هذه المُسلَّمة استند اليوم معظم المؤلفين ، من أجل قياس درجة التحقيق أو صفة الإنجاز هنا وهناك.

ومن المُسَلّم به عموماً، أن هذا الرأى يجب ألا يخفى الوقائع المؤكدة بأن الدول - الأمم كانت تستخدم ليونة أسلوب بناء الدولة لتشوش به الفكر، مثلما كان نظام الدولة للاتحاد السوفيتى فى ذروة أمجاده، ومثلما انضوت الدولة التابعة تحت نظام إيديولوجى كان يخلُّ بعملها المنمذج. كما أن المصادر الاحتكارية لركائز السلطة وأصحاب الامتيازات الشيوعيّة، أحلت محل البنية الدولية المراتب الحزبية التى تمتلكها ركائز سلطة الدولة.

كما جعلت مصادرات أخرى للسلطة من الخضوع للأنظمة الدينية التدريجية المعيار الحاسم للتعبير عن السلطة. وبهذه الحالة، بقيت واجهة الدولة صوريَّة وشكليَّة. كما حافظت «آيات الله» فى إيران، و«الطالبان» فى أفغانستان على مظهر الدولة لأسباب الإعتراف الدولى بها . وكما أنه بالنسبة لأحدهم كما للآخر، فالدولة ليست سوى أداة لخدمة دعوته الدينيَّة.. ومع هذا فإن استعادة دولة معزولة فى عداد الوسائل وليس إثباتها كغاية فى ذاتها، ولم يكن تحقيقها الكامل الهدف المقصود من قبل الحكام المعنيين، ولم تختصم هذه الاستعادة مع القيم الشاملة لصيغة الدولة، ولكنها أوضحت فقط بالنسبة للكثير من الشعوب أن حساب المنطق الدولى سيكوْن بعيداً عن التحقيق والاكتمال.



«كل دولة اجتماعية تتطلب أوهاماً وخيالات»

«بول فاليري» PAUL VALERY

الفصل الثانى

البطاقة البيانية للدولة

بداية تشكلت فى فرنسا، ثم أشعلت الدولة - الأمة أوربا كلها بصورة تدريجيَّة وبعد ذلك القارّات الأخرى حسب إيقاعات متنافرة، متخذة بذلك طرائق مختلفة جداً.

وسوف يفرضها الاستعمار على مجتمعاتٍ لم تكن مُهيأة للتكيّف، حيث كان استقلالها المقهور طُعْماً غريباً عن تقاليدها وطرائق حياتها.

وحرّض انشطار الإمبراطوريَّة السوفيتية على ولادةٍ جديدة لكياناتٍ قوميَّة بادعاءاتٍ دوليّة بالرضى أو بالقوّة، وهكذا تعمم النموذج الأوربى.

ومنذ ظهورها فى شبه الجزيرة الأوربيّة نمت الدولة، وحققت هويتها، ومن أجل العيش بحريَّة كانت بحاجةٍ إلى حيّز معروف بحدود ثابتة وإلى سكان مطابقين بدقة لذلك الشيء الذى تحرّض عليه نُظُم وقواعد الحياة والعيش.

وفى كل زمن، خثّر ترسيمُ الحدود الخاصة المطالبات العنيفة المتناقضة فى منشأ الهزّات الأكثر فتكاً وشراسة.

فقد حرّض الخط الأزرق الاستحواذى « للڤوسجيس» «VOSGES» على المواجهات الدامية التى خلفت هنا وهناك آلاف الجثث فى ساحات المعركة، كما سمح الغزو الوحشى «لليبرانسوم» بتوسع العرق الآرى الذى أثار الحرب الكونية الثانية.

كما انبعثت المواجهات الصربيّة - الكرواتية من صنع تقسيم إقليمى لحدود «فو واقعيّة»، بل ولم تقتصر القارّات الأخرى على ذلك، إلى حدٍ ظهر فيه معنى الحيازة الإقليميّة منضوياً بعمق فى السلوك والتصرفات الإنسانية.

وهكذا، سمحت المطالبة العراقية بأرض الكويت المفعمة بآبار البترول بأهم تحالف عالمى شهده التاريخ.

وخلال هذا الوقت، أنهكتْ أفريقيا بالتحرر من حدود رُسمت اعتباطياً من قبل مهمومين أكثر باسترجاع تجارتهم وبإمساك النظام أكثر من احترام الهويّات العرقيّة المتفسخة والمنقسمة بين سيادات دوليّة مختلفة.

ووقف العالم عاجزاً أمام الإبادات العرقية «للهوتس» «HUTUS» و«التوتسى» «TTUSIS» الذين وجدوا أنفسهم لسوء الحظ والمصادفة مبعثرين على أرض رواندا وبروندى، واشتبكت أمريكا اللاتينية بنزاعات حدوديّة قادمة من زمن آخر، ففى عام 1995 حصلت المواجهة بين الإكوادور والبيرو وتشيلى، كما تمت المطالبة بثلثى غويانا من قبل فنزويلا.

ولم تنجُ آسيا من هذه التشنجات والانقباضات الحدوديّة التى أدت - بشكل عرضى - إلى استعراض القوى بين الصين واليابان.

إنها اللحظة التى استمرت بها الدول بتأكيد أنانيّة حادة تتعلق بحدودها التى أدت إلى اختصامات تدريجيّة حاذقة ومبررة بدوافع اقتصاديّة ناجمة عن ادعاءات تجاريّة.. وكانت اتفاقات «IALENA» و«MERCOSUR» من بين الاتفاقات «البيْدوليّة» التى سلكت بفطنة الطريق الخبيرة من قبل الاتحاد الأوربى.

لكن الموحد تماماً، أن الدول تبقى قلقة جداً من قضيّة الحفاظ على سيادتها الإقليميَّة.

ومن أجل أن تحيا وتستمر، فإن الدولة بحاجة إلى شعب تمارس عليه سلطة الأمر والإيعاز.

وكونها متنبذبة بين أسبقية حق الدم وحق الإقليم، حاولت أغلب الدول- حسب معايير معقدة جداً- إثبات هويّة شعبها القومى الخاضع لمدِ المهاجرين المسيطر عليه بصعوبة بالغة.

وكذلك أصبحت الدولة الصيغة المنظمة للمجتمعات الإنسانية، حيث شملت هذه الصيغة عنصرين أساسيين: الحكام والأمة اللذاين يشكلان بها التفاعل المستمر، وشخصيَّة الدولة التى اصطدم إثباتها بالفناء والتلاشى المؤلمين لسيادتها.

وأخيراً، تكون الدولة حقيقة غامضة ككيان قانونى، بل أيضاً مركز محاصرة نفسى ورمزى.

أولا: مكوّنات الدولة:

إن كلّ مجتمع يولد وينجب دولته الخاصة التى لا يمكن لسماتها الباطنيَّة أن تنتقل خارجاً، بحيث إنه لا توجد دولة أمم موّحدة كنموذج أصلى شامل، بل توجد مجموعة دول يعكس سماتها التاريخ والجغرافيا وكلّ ما يساهم بتحقيق هويتها الثقافية الخاصة لشعوبها، لأن كلّ دولة تمثل شخصية نوعية تجعل من خصوصيتها غير قابلة للانتقال.

وما ينسحب على الدولة ينسحب على كلّ وجود إنسانى لا يمكن اختزاله وراثياً وعسير المعالجة وفق قواعد علم الأخلاق.

وإذا كان كلّ إنسان يختلف عن نظيره، فإنه أيضاً يحمل الإنسانية بداخله وينتمى إلى نفس النوع.

وهذا يكون صحيحاً أيضاً بالنسبة للدولة، فإن كلّ دولة تختلف عن الأخرى، لكن جميع الدول ترتبط بنفس المنبت، حيث تقوم بداية على الاتحاد الجدلى المتمم لعنصرين مركبين ومؤسسين هما : الحكام والأمة اللذان يحافظان على حوار غامض أحياناً وعسير وشاق دائما، حيث تختلط القوّة بالمشروعيَّة.

(١) العناصر المشكلة للدولة:

الحكام والأمة

.الحكام:

إن كلَّ مجتمع قائم يفرض ويتطلب وجود حكام به، وما نعرفه على وجه الخصوص أن الدولة تكون نتاجاً لمأسسة السلطة، ومهما كانت الطريقة التى يتوصل بها الحكام إلى السلطة،فإنهم هم الذين يصدرون القرارات لكافة الجماعة باسم الدولة.

زد على ذلك أنه فى كثير من البلدان تكون السلطة العليا مهيأة لزعيم الدولة الذى يتصرف باسم ولصالح هذه الدولة.

فعلى ماذا ترتكز هذه السلطة؟

حسب فيليب برود « إن كلّ علاقة للسلطة يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مستويات» . وبداية ، يمكن أن تلاحظ « كدافع سلوكى أو تصرف» .

وإن ذلك الذى يكابد من علاقة السلطة يكون مرغماً على تنفيذ العمل الذى لا يتم طواعية.

كما يمكن أيضاً أن تتطابق مع «تقييد حريّة الآخرين».

وأخيراً، يمكن أن يُفهم على أنها « التعبير عن تبادل غير متكافىء»، وبصورة أساسيَّة فإن كلّ سلطة تعادل تأسيس وإقامة علاقة مع شخصيّة غير عادلة.

مثال على ذلك 'A' و'B' فإن 'A" هو الشخص الحائز على السلطة و"B" هو الشخص أو المجموعة الخاضعة لسلطة 'A'.

لكن طبيعة السلطة التى يمارسها الحكام يمكن أن تنضوى تحت منطق مختلف بصورة جوهريَّة.

يمكن أن تلخص فى اللوحة التالية التى تترجم بيانياً فكر جان بيشليه 'JEAN BEACHLER'

منطق السلطة

منطق السلطة	إرادة'A'	خضوع'B'	عدم خضوع 'B'	عقوبة'A'
قدرة	قوّة	خوف	تمرد	موت
سلطة	تأثير شخصيّة بارزة	قبول	رفض	حرمان
إدارة	صلاحيَّة	موافقة	انشقاق	طرد

وقد طوّر هذا المنطق الثلاثى العقليَّة غير القابلة للانتقال، فالأول يُطابق القدرة والإمكانية المفروضة بالقوّة الجسديَّة الفيزيائية والتهديد تحت إشراف العنف، كالأنظمة العسكريَّة والتوتاليتارية الشموليّة التى تكوّن طرائق تعبيرها المميّزة.

ويستجيب خضوع'B' للإرادة الوحشية لـ'A' آخذاً شكل الخوف شبه الباطنى من العوامل الإرهابيَّة . ويكون التمرد وحده، وبسمته المطلقة والحاسمة فرديّاً أو جماعيّاً، ويمكن أن يصل إلى الانتحار على صورة الرهبان البوذيين الفيتناميين الذين يرمون بأنفسهم فى النار.

ويمكن أن يصل إلى عصيان مسلح قد يترجم ذبذبات عدم الخضوع عند 'B'. ولا يمكن أن تتشكل عقوبة 'A' بهذا المنطق إلا بموت 'B' الذى يكون إما جسديّاً وإما معنويا بالنفى والإبعاد.

ويتأكد هذا المنطق السلطوى بشكل ذروىّ بصورة غزيرة مع علاقات سيطرة وخضوع أكثر منها علاقات قيادة وإذعان. كما يماثل الاستبداد الذى لا يمكن أن يحتمل سيداً آخر.

وعندما تبيحُ السلطة المنطق السلطوى، وهو الطريقة الثانية التى تحدث عنها جان بيشليه ، فإن العلاقات تُدون فى جدول العواطف والأهواء ويفرض الحاكم نفسه بواسطة نفوذه، ويحرّض على الالتصاق النفسى اللاعقلانى للمحكومين.

وتأخذ كل إرادة لعدم خضوع 'B' شكل التمزق العاطفى، وسترتبط عقوبة 'A' بنفس الجدول شبه الإيمانى ، آخذة شكل الحرمان.

وترتبط طريقة المنطق السلطوى الثالثة بالالتصاق العقلانى المُدَرك والمحسوب والمقدّر بسبب الصلاحيَّة المُقرّة لـ 'A' ، وستصبح انفراجات 'B'انشقاقات ناجمة عن حساب المصالح ويمثل طرده ونفيه العقوبة الملائمة لـ 'A'.

ويقدم هذا التحليل فائدة تطابق العقليّات المختلفة للمنطق السلطوى النوعى بشكل دقيق ولكنها تكون فى الواقع متشابكة.

ويوّضح جان بيشليه «أن السلطة السياسيّة تكون حتماً خليط قدرة السلطة والإدارة، ولكن لا يمكن رفعها أبداً إلى الذروة بشكل متزامن، ولا إمساكها بتناسب متساو».

ويفسر هذا الخليط الحتمى أن الحكام يتصرفون بشكل متزامن على ثلاثة جداول لإخضاع المحكومين.

حيث يثبت « جون كينيث غالبريت» «JHON KENNETH. GALBRAITH» أن أهليّة فرض السلطة الرادعة على أفضليات الفرد والجماعة تكون شرط تحقيق غير كافٍ وغير مستحب ومؤلم تم هجره والتخلى عنه»

وتتشكل السلطة الرجعيَّة « بتقديم مكافأة موضوعيَّة وتصبح سلطة مُقنَّعة وأكثر مكراً، حيث تأخذ شكل التجهيز الاجتماعى جاعلة لكل فرد واجب خضوع للحكام.

ولكن من هم الحكام؟...

إن مماثلتهم تترجم وتخون قيم المجتمعات التى يحكمونها، إلا أنه تتجابه فرضيتان فيما يخص مركز تموضعها الحقيقى: حيث يؤمن المتحزبون للفرضيَّة النخبويَّة بقدرة تمييز نخبة للسلطة، مهما كانت «طبيعية» كما يعتقدها باريتو «PARETO» أو «دستوريَّة» كما يرسمها «رايت ميلس» «WRIGHT. MILLS»واصفاً وجود ثلاث مراتب تأسيسية - سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريّة - تشتمل على أجهزة القيادة الإستراتيجيَّة التى ترسم مثلث السلطة، وهكذا يُؤمِّن سير النخبة نفاذيَّة حقيقية بين هذه المؤسسات الثلاث.

وعلى العكس لم يبيّن «ريمون آرون» «ARON » أنواع طبقات غير حاكمة وإنما فئات حاكمة».

إن هذه الفرضيَّة التعدديّة تم تبنيها خصوصاً من قبل «روبى ردال» «POBERTDAHL» المدافع عن نموذج «السلطة التعدديّة»[1] ومن قبل «ديفيد ريسمان» «DAvIDREISMAN» الذى ميّز وجود «فيتو الجماعات».

وتتعلق هذه الرؤية المؤسساتية لهذه الدراسة جوهرياً بالحكام المفوّضين شرعاً للحكم والتصرف باسم الدولة، وتسمح بملاحظة أن كلّ مجتمع دولى ينتج نموذج الحاكم الخاص به والذى يمثل القيم التى يدرك رجحانها وتفوّقها.

(١) السلطة التعدديّة «POLYARCHIE» «نمط مجتمعى تتوزع فيه السلطة بين عدّة أشخاص وتبدو مغفلة لمن يكون فى أدنى التراتبيَّة » «المترجم».

وهكذا ، رزحت فرنسا بصورة خطرة تحت شبه احتكار التكنوقراط ، بينما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع شخصيات قويّة لمسافةٍ مبتكرة فى أطوار كثيرة، ولم تنته دول أوربا الوسطى والشرقيّة من إعادة ترتيب مظاهرها الشيوعيّة، إلا أنه يقتضى تحديد نسبيّة دورها قياساً إلى القوى الأخرى والسلطات المتنافسة التى تستطيع أن تفرض نفسها عليها ، أو مع تلك التى تدخل فى العلاقات المعقدة للمساومات.

وإذا بقيت نسبة السلطة معقدة للصفة المميّزة للحكام الذين يكونون رسميّاً بالسلطة «والشؤون» حسب التعبير الديغولى، فإنه يجب التحديد أن هؤلاء الحكام لا يمارسون السلطة بصورة مشروعة.

وتتجلى أعراض مرض السلطة منذ الطمع بها كما يقول« إيريك فروم» «ERICH FROMM» «إن الطموح إلى السلطة ليس وليد القوّة وإنما الطفل الفاسد للضعف والعجز».

ويشدد «موريس بيرجيه» «MAURICE BERGER» بالتنافس على الهشاشة النرجسيَّة لرجل السلطة التى تجعله يرتبط بالآخر.

وتتأكد هذه الأعراض المرضية السلطويَّة ، بواسطة اللانقليَّة الحتميَّة للسلطة التى تحيط بالزعيم ووريثه المحتمل بأخصام «أو ديبيين».

ويكون الوصول إلى السلطة مُدركا، كالانتصار الفردى الذى يفرض بشكل خاطىء إمكانية المطالبة بها قبل الآخرين تحت ادعاء الوراثة وكشبيه لرداء نيسوس 'NESSUS' «تفترس حيازة السلطة ذلك الذى يحتلها».

- الأمة:

يرتبط الحكام والأمة برباط لا يتفكك، بما أن هؤلاء يحكمون باسم الدولة المحققة لهويتها «كدولةٍ - أمة»....

لكن ماذا تعنى كلمة« الأمة »؟

جائبةً فى الحقل المعجمى الفرنسى ، تحدد « مدام سيليفيان ريمى - جيروMme' Sylvianne -Remi - Giraud' رَحِمَ دلالة لفظيّة مشتركةً بين الكلمات التالية: شعب- أمة - دولة - بلد - وطن - حيث تتحد هذه الرحم بتطابق سمة إنسانية «مجموعة إنسانيَّة» بسمة جغرافيّة «إقليم محدد» وسمة بنيويّة «سلطة مشتركة».

ووجدت هذه العناصر ازدهارها فى «الدولة - الأمة».

ويّحدد خط الوصلة المرمِّز للتأثير التاريخى المتبادل الدائم الواحد بالآخر. وتبعاً لتغيّر هذه المعطيات المجمعيّة تُعرّف الدولة «بأنها تجمع إنسانى ثابت فى إقليم محدد يخضع لسلطة يمكن اعتبارها شخصيَّة اعتبارية».

وتُعرف الأمة «بأنها المجموعة الإنسانيّة التى تشكل جماعة سياسيّة تقوم على إقليم محدد أو مجموعة أقاليم محددة تتجسد بسلطة سيّدة وعُليا».

لكن «كلمة الأمةَ» لا تحدد بهذا الرصد المعقم. فقد أنذرت بالنزاع إلى درجة أنها جندت للصراعات الأكثر تناقضاً كل ما يتعلق بتبرير التوسعات الإقليميّة، وأخضعت للرقابة وقدّمت الحجج والذرائع للطرد الدنىء، ويذكر التاريخ بهذا الخصوص مفهومين لهذا الناتج الرمزى القوى.

يتمثل الأول «موضوعيّاً » ويرى بالأمة «جماعةً تاريخيَّة لا يمكن لأى مشروع فردى أو جماعى أن يملك القدرة على خلقها وابتكارها»، بل ويفرض الوجود نفسه بها على هؤلاء الذين يقتسمون سماتها.

ويتوصّف الثانى « بالذاتى » ويطابق الأمة «لجماعة إنسانية محددة حسب تبدل المعايير المتغيّرة اصطناعيّاً أو طبيعيّاً، موحية لأولئك الذين ينتمون إليها بعاطفة انتماء مشترك» . وقد أسهم تطوّر المجتمع فى تبديل كثافتها بشكل عميق جداً.

ويكون المجتمع المدنى التقليدى منتمياً للروابط العاطفيّة القويّة «GEMEINSCHAFT» المطابق من قبل «تونيّى» «TONNIES».

بينما يرتبط المجتمع المعاصر بالموافقة العقلانية «GESELLSCHAFT» حيث يستند الأول على حشد الروابط العاطفية القويّة ، بينما يعتمد الثانى على القبول والموافقة العقلانية.

ولكن هل يمكن لثبات واستقرار الروابط المشتركة أن يقتنع بعلاقات تعتمد فقط على حساب المصالح؟.

بالضرورة، ستكون الأمة مشحونة بالتأثر الأوّلى وستبقى عسيرة على «مفهمتها»، أى وضعها ضمن مفاهيم محددة.

ومنذ عام 1882 راز « إيرنست رينان» 'ERNEST RENAN' هذه الصعوبة باحثا عن الإجابة عن هذا السؤال الجوهرى :

«ما هى الأمة» ؟.

وهذا ما قاده إلى إنكار ورفض كل تبسيط، مستبعدا المعايير الخمسة السابقة كعناصر حتميّة بغية التوصل لتعريف عام للأمة.

فلا يمكن للأمة أن تتماهى بعرق مُحدد «لأننا كلّنا هجناء ومولّدون»، وسيكفى لإقناع أنفسنا الكشف عن بعض الذريّات والأنسال، عندها سنكتشف تبخّر هذا المعيار السُّخرى الذى من المستحيل أن يعيد انتماء البشر «لأرومة صافية»

ويُستبعد الإنتماء اللغوى أيضاً، لأننا نرى أمماً مختلفة تستطيع أن تتفاهم بنفس اللغة كمثال اللغة الإنكليزية التى تمارس بصورة شبه متجانسة باستثناء ألسنة بعض الأقوام – فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، أو الإسبانية المألوفة إلى حد كبير فى إسبانيا ومعظم دول أمريكا اللاتينية، وتحت تحفظ أن الإنكليزية والإسبانية كانتا لغات المستعمرين ، ولم تفرضا نفسيهما إلا بعد أن هجَر السكان الأصليون لهجاتهم المحليّة.

وعلى العكس أيضاً، تستطيع أمة واحدة أن تعبر عن نفهسا وتتفاهم بلغات مختلفة ومُقرّة بصورة متجانسة، كما يقدم التعدد اللغوى السويسرى نفسه مثالاً شهيراً.

وفى هذه الحالة، ماذا تعنى الهند؟.

إضافة لذلك ، ينكر أرنست رينان المعيار الدينى، بسبب ما ترخص به الحرية الدينيّة ولأنه بعدد غير قليل من الدول المعاصرة، ينتمى إلى نفس الأمة المواطنون الذين يمارسون اعتقادات مختلفة.

كما يرفض الأخذ بعين الاعتبار المعيار المتميز لمصالح مشتركة، كاشفاً «أن الاتحاد الجمركى لا يشكل وطناً».

وفى العصر الذى يعزم فيه نظام التجارة العالميّة فرض نفسه على الأعمال الاقتصادية المميزّة، وحيث تحاول الدول أن تتجمع مزيلة بالتدرج حواجزها الجمركيّة الإقليميّة، يتأكد الرفض بشكل أكبر، لأن الأمم غير قابلة للذوبان بالاقتصاد.

وأخيراً، يرفض المعيار الجغرافى حد الادعاءات الحدودية الموصوفة« بالطبيعية» التى تشير إلى ذاتية مثل هذه التقديرات.

فإذا كانت الأمة عسيرة على أىٍّ معيار موضوعى.

فأين يكمنُ جوهرها إذن؟...

يعلن أرنست رينان بقوّة وصراحة عن البعد الباطنى «الجوّانى»: العاطفى الوجدانى.

«إن الأمة روحٌ، ومبدأ روحىّ»، وإن الشيئين اللذين يكوّنان واحداً فى حقيقتهما، يشكلان هذه الروح وهذا المبدأ الروحى. فالأول ناجمٌ عن الماضى والثانى ناجم عن الحاضر. والأول عبارة عن حيازة لإرثٍ غنىٍّ مشترك للذكريات، والثانى يشكل الالتزام والرغبة بالعيش سويا».

وازدهرت الرؤية وانفتحت على اقتسام مثالى بعد أن تجذرت عميقاً بماض مشترك مغلول بالألم «إنها الاستفتاء العام فى كلّ الأزمنة». إنها العقلية التى تكون بنفس الوقت غير محسوسة وموجودة فى كلّ مكان وتستدعى عدوى الالتحام العاطفى تحت إشراف عواطف أولئك الذين ينتمون إليها.

«إن الدولة تأثر وانفعال وإحساس»، بهذه الصرخة القلبيّة يباشر «بيير فوجيرولاس» 'PIERRE-FOUGEYROLLAS' الدراسة التى كرّسَها «لانبعاث وزوال المجتمعات المعاصرة».

فما هى قوّة الأمة؟.

إنها تستطيع أن توحد وتُكوِّم العناصر المشتتة مضافاً إليها السكان المتخثرون ضمن جماعة. وكذلك يكون لهذه القوّة عجزها، لأنه لا شىء يبقى ثابتاً سوى السجل العاطفى الذى يغذى الحماس الأكثر تطرفاً، ليولد بعد ذلك فى لحظاتٍ أخرى الحذر الذى يتلاشى بالتفكك والانقسام. وهكذا يخاطر بتصديع الرابطة القوميَّة.

ويطرح هذا التفكير أيضاً ثلاثة تساؤلات:

- فهل يتلخص مجمل القول فى إدراك وفهم الأمة بهذا البُعد الوجدانى؟

- وهل يمكن لأيةِ جماعة إنسانية عندما تظن نفسها قد أصبحت نوعيَّة أن تكون أمة؟

- وهل يمكن أن تتماهى الدولة وتحقق هويتها، كمأسَسَة أمة؟.

ومهما كانت صلابة البناء الوطنى، فإنَّ هذا لا يشكلُ انطلاقاً من لا شىء أيَّة مقوّمات متعددة تدخل فى تركيبة هذا البناء.

وهكذا تبقى اللغة عامل الالتحام والترابط وعنصر تحقيق الهويّة. ولن تكون إلا هذا، لأنها الوسيلة المميّزة للتواصل الاجتماعى، والآليّة الثقافية الحاملة لرموز وقيم كلٍّ المجتمعات.

وبهذه الصفة، تساهم اللغة الأم فى تعميق الانتماء للجماعة المتماهية والمماثلة.

وكان هذا أول شعاع موجه لإضفاء النظام الاشتراكى. وكثيرة هى الأمثلة التاريخيّة التى تؤكد أهميّة اللغة كوسيلة للسلطة.

وليس عن طريق المصادفة أن تختار فرنسا اللحظة التى أيّدت اندماجها بعمق فى الاتحاد الأوربى بواسطة معاهدة ماسترخت، كى تدوّن فى دستورها «أن الفرنسية هى لغة الجمهوريّة».

ومنذ لويس الحادى عشر وحتى لويس السادس عشر، تزامنت المركزيَّة الفرنسيَّة المتنامية لإثبات اللغة الفرنسيّة كلغة قوميَّة وحيدة.

وفى عام **1539** فرض فرانسوا الأوّل بمرسوم ملكى اللغة الفرنسيّة فى الأعمال الرسميَّة وإصدار الأحكام.

وبهذه النهاية للقرن العشرين، وبفضل اللغة الفرنسيَّة، يمكن أن يبدو الصراع المبعد «للأنكلزة» والعُجمات الأخرى سُخرياً. وهذا ما يترجم الاعتراف باللغة كحصان طروادة الذى يفتح الطريق لسيطرة اقتصاديّة وثقافية حتميّة.

وإذا أخذ النموذج الفرنسى حدوداً سلطويّة خاصة مقرراً الاجتثاث الكلى للغات الإقليميَّة، فإنه لم يكن وحيداً بهذا التصرف . ففى أسبانيا ومنذ عام **1707** فرض فيليب الخامس دو بوربون الكاستيليّة لغة رسميّة.

وفى الدول الجديدة لآسيا الوسطى، أصبح إثبات اللغة القوميَّة مُدركاً «كمعيار للأمة» فمنذ إعلان استقلال أوزبكستان، قرر رئيسها « إسلام كاريموف» **"ISLAM KARIMOVE"** فرض اللغة الأوزبكيَّة فى الأعمال الرسميّة، قاصداً من وراء ذلك إبعاد الصفة الروسيَّة عن بلاده.

وهنا وهناك، يمر إثبات الهويَّة القوميّة بجميع الأفعال، ولا سيما الرمزيَّة الشاهدة على حريّة مقهورة ومغلوبة.

وكما مثل تحرير اللغة من المستعمر إرادة إزالة نفوذه وسلطانه، فإن التعريب الغضوب في الجزائر انضوى تحت الإرادة الرمزيَّة بصورة شديدة.

وعلى هذا الصعيد تظهر التجربة البريطانية بليغة بصورة خاصة، فعندما استأثر النورماندى « غويوم الفاتح » بإنكلترا عام 1066 أصبحت اللغة الفرنسية لغة البلاط. وللمرّة الأولى لم يُذع خطاب العرش بالإنكليزية إلا بعد ثلاثة قرون عام 1263.

فقد جعلت حرب المائة عام من الإنكليزية لغة المقاومة ورمز الهويَّة البريطانية، واهتمت أقاليم أخرى بحماية الاختلاف اللغوى الذى يمكنه التفوّق كما فى أيرلندا التى تحافظ على لغتين رسميتين« الإنكليزيّة والغاليّة» ، بينما تتعب سويسرا بالحفاظ على الرومانشيَّة لغة الأقليَّة المتطرفة الرابعة بمقارنتها مع الألمانية والفرنسية والإيطاليّة ، ولا يتكلم بها اليوم سوى 50000ألف شخص ، يبدو أنه قد حُكم عليها بالزوال على الرغم من الجهود التى تبذلها الرابطة الرومانشيّة.

وكذلك حاولت الدانمارك الحفاظ على إحدى لغاتها الأقليَّة مانحة« الفيروبنيّة» 'FEROIEN' التى يتكلمها 50000 ألف مواطن من ساكنى جزيرة «فيروبى»'FEROE'نظام حماية اللغة الرسميّة.

وبيَّن دستور جمهوريّة جنوب أفريقيا المُقر عام 1993 بصورة خاصة أهميّة التعدديَّة اللغوية واشترط فى مادته الثالثة أن تكون الأفريكانس، الإنكليزيّة ، الإيسنديبل، السيسوتوساليباوا، السيسواتى، الإيكسيسونفا، السينسوانا، التشيفاندا، الايسيكهوزا، والإيسيزولو ، لغات رسميّة لجنوب أفريقيا على الصعيد القومى، وحدّد الشروط الواجب ابتكارها لتطوير هذه اللغات وعدالة استخدامها.

وفى جميع الأمكنة ، تزامنت الصراعات الإقليميَّة بالادعاءات اللغويّة، كالصراع الذى قادته فى بريطانيا مدارس «ديوان» 'DIWAN' لصالح تطوير تعليم لغة البريتون 'BRETONNE' .وما هو صحيح أيضا كاللغة المدركة كعامل من عوامل إثبات الهويَّة القوميّة، هو الدين حيث لا يمكننا أن نتجاهل الدور الكبير الذى لعبته الكنيسة الإنجيليَّة بتشكيل عاطفة إنكليزيَّة قوميَّة حقيقيَّة، إلا أنّ المضمون المسكونى والطموح المتخرب لمعظم الديانات اكتفيا بشكل سيىء بحدود قوميَّة ضعيفة.

وبدا التماثل العرقى المميز الأدنى للمعايير، بسبب الاختلاطات العرقيّة وبسبب الأهمية التى أخذها حق الإقليم للتوصل إلى القوميَّة، حتى لو بقيت عدّة دول كألمانيا متمسكة بصورة بليغة بالتأكيد القطعى على حق الدم.

وبهذا الصدد تتكشف الحالة الإسرائيليَّة بشكل أساسى بما أنها تُشرك الدين والعرق فى المعايير القوميَّة.

ففى إسرائيل ، يعتبر يهودياً كلّ من يولد من أم يهوديّة أو كلّ من يعتنق اليهوديَّة، ومن لا ينتمى إلى ديانة أخرى.

ويمكن أن تبدو الرياضة أيضاً ، كاشفاً للهويَّة القوميّة، فإذا كانت الألعاب الأولمبيَّة تثير الاعتزازات القوميَّة، فإن رياضة الركبى 'RUGBY'تعتمد بغرابة على هذه الهويّات ، بما أنها تتحدث عن منافسة خمس أمم « مستحضرة المطابقة الدقيقة بين إنكلترة، أيكوسيا، فرنسا ، أيرلندا، وبلاد الغول»

وهكذا تتبدى دائما ، العناصر التى تفيد - على الأقل - بتحضير الانتماء القومى، حتى لو أبقى الجوهر إرادة الانتماء هذه غير قابلة للاختزال فى أىّ معيار.

وعلى العموم ، ينجم إثبات الهويّة القوميّة عن تأكيدات ضد الشعوب المجاورة، وغالباً ما تحقق هذا الإثبات عن طريق المواجهة المسلحة بين شعوب معتبرة «كأعداء وراثيين».

وكما يختلق المراهق شخصيته بالتعارض مع المعايير الأسريّة والاجتماعية تثبت الأمم هوياتها بتجنيد نفسها ضد محيطها، وضد الشعوب المحاددة لها.

ولكن هل يتحول المصير الطبيعى لكلّ جماعة إنسانية إلى أمة، عندما تظن نفسها أنها أصبحت تمثل الصفات النوعيَّة المميّزة بما فيه الكفاية للشعوب المجاورة ؟.

لقد أغلق حق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها النزعات القوميَّة للقرن التاسع عشر وتم تكريسه بواسطة ميثاق الأمم المتحدة، وخدم تبريرات الاستقلال فى القرن العشرين، لكن النزعات القوميَّة للشعوب المتحررة رفضت أن يضطلع بمسؤوليتها أحد أعراقها ويستغل استقلالها بشكل سيىء.

والحقيقة، أن هذا الحق يشكل قنبلة موقوتة حقيقية، حيث أثبت تنفيذه المطلوب من

كل جماعة إنسانية هويّة هذه الجماعة بصورة قويّة داخل الدول - الأمم الموجودة سابقاً، ولا يمكن لأى معيار أن يوصّف هذه الجماعة الإنسانية أو تلك من بين الشعوب، بل على العكس فقد رُفض هذا التوصيف.

والخوف أن يؤدى هذا الإبراز المفرط للاختلافات الصغيرة التى تبررها الادعاءات القومية إلى انبثاق موزاييك لأمم جديدةٍ لا يوجد به إلا قابلية حياة واحدة تشتمل على إعلان وجوده.

وفى هذه النهاية للقرن العشرين انبعثت دلالات قلقة بهذا المعنى.

فبعد الانكسار غير المؤلم ظاهرياً لتشيكوسلوفاكيا، والانفجار الساحق ليوغسلافيا، يستحضر أحد التأكيدات بشغف تقرير تقسيم مصير الدولة الإيطاليّة.

زد على ذلك، وبحالة لا تزال راعدة، يُناضَلُ فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحت تحريض « لويس فرقان» 'LOUIS FARAKAN' من أجل خلق دول سوداء منفصلة عن الدولة الاتحاديَّة الحاليَّة. وفى سويسرا يتفاقم الخلاف بين الألمان السويسريين والرومانشيين «بصورة محسوسة» وتظاهرت جماعة «والون» "WALLONIE" بذبذبات انفصاليَّة فى بلجيكا.

ألا يُخشى من هذه الجيشانات المبلبلة التى تقوم على رفض الآخر، وتستطيع - إن نجحت - أن تؤدى إلى إحلال دولة قزمة فى ديمومةٍ غير ممكنة؟.

بدون شك، يتعلق الأمر بأحد أهم تحديات عصرنا التى ترمز لها المواجهة الشيطانية بين « السعادة المفترضة لعالم بدون حدود » و«إثبات الخصوصيات»، ويلخصها بنجامين باربيه 'BENJAMIN - BARBER' فى «أنها الكفاح والجهاد ضد « ماك وور» "DJIHAD VERSUS MCWORLD" بشكل مناسب، أى ضد أمريكا...

وهناك مشكلة أخرى ، يطرحها إثبات الهويّة الملتمس بين الدولة والأمة، فقد جددت الأحداث السابقة التى هزّت أوربا الوسطى التساؤل حول الإجراء « المتعدد الجنسيات » الذى نشط مانحاً الحياة لثمانية عشرة دولة جديدة متعددة الجنسيّات تتعايش بها بشكل أكثر أو أقل اختلافاً مجموعات إقليميّة مختلفة.

وتكون الحقيقة المتعددة الجنسيّات مزدوجة، كما يشير لذلك « ستيفان بيير كاب»

"STEPHAN.PIERRE-CAPS"حيث تشكل الصيغة الأولى تلك الدول المتعددة الثقافات، والتى لا تكون السلطة بها مستحوذاً عليها من قبل عرق أمة مسيطرة مُحددة ، كما هى حالة النمسا وهنغاريا.

وتكون الصيغة الثانية أكثر هشاشة، كذلك الدول الوحيدة الثقافات والتى تُصادر بها السلطة من قبل أمة من بين الأخريات.

ويطرح هذا الوضع المشكلة الدقيقة لحالة الأقليّات الإقليميّة، والعلة الأكثر قوّة عندما تحقق هذه الأقليَّة هويتها، كما فى دول البلطيق أو أوزبكستان، التى اعتبرت الشعب الروسى شعباً مستعمراً.

وفى وضع مخالف لذلك، وعت بعض « الأقليَّات المعزولة» هويتها وعزمت على إثباتها بصفة أمم مثل سلوفينا عام 1991 وسلوفاكيا 1992.

إن هذه «الأمم التى بدون تاريخ مشغولة ومهمومة بالتخلق بأمة واحدة. وإن هذه الانتفاضات تشهد على أزمة أكيدة «للدولة - الأمة» التى تستفيد من الدولة الإقليميَّة أو القوميّة التى عرّفها « آلان تورين» "ALAIN-TOURAINE" على أنها « التعبير المؤسساتى والسياسى لحقيقة إقليميَّة ولثقافةٍ ولأمةٍ ولشعب» . وتشكل أوربا الإشهار المقلق للدولة التى «بدون أمة».

بيد أننا إذا سلمنا بهذا ، فإن الدولة تبقى - بروايتها شبه الإجماعيّة - الأمة المُشادة، ويبقى التساؤل عن أقدميّة تشكلها وتأسيسها:

فمن ظهر أولاً، الدولة أم الأمة؟...

إن الحجة تترافع لصالح أقدميَّة الأمة« الدولة القوميَّة بمعنى الدولة - الأمة التى هى حسب «ماكس ويبر» MAX-WEBER التنظيم المتعدد القرون والأجيال للأمة».

ونستطيع القول إن العديد من الدول قد ولدت من حروب تحررات وطنيّة، وعبرت بداية كفاحها من أجل الاستقلال عن حقيقة وعيها القوميّ.

ولكن الأمثلة المعكوسة موجودة أيضاً، حيث يقول « بيرتران غينيه» "BERTRAND-GUENEE" «إن الدولة سبقت الأمة فى فرنسا» بفعل الملوك،

حيث تشكلت تدريجياً بصورة مؤلمة بواسطة العمل المركز للسلطة الملكية . وأعادت الدولة الألمانية تشكيلة هويتها من جديد فى الثالث من أكتوبر / تشرين الأول / عام 1990.

وكذلك ولدت الولايات المتحدة الأمريكية فى 14 تمــوز 1776، ولكن الأمة الأمريكيَّة تشكلت من "W.A.S.P" « البروتستانت الأنغلوساكسون» -WITH ANGLO.SAXON PROTESTANTS الذين انطلقوا لغزو الغرب، ولم تتأكد الأمة الأمريكيَّة بشكل فعّال فى الامتزاج الاجتماعى MELTING-POT الذى نادى خلال زمن طويل بالفرادة، إلا فى نهاية القرن التاسع عشر.

وفى العصر الحاضر، صنعت تركمانستان، وأوزباكستان، وكيرغيستان، وطاجكستان، وكازاخستان ودول أخرى فى آسيا الوسطى من نفسها أمماً بإعادة كتابة تاريخها دون أن تكون ناتجة عن قوميَّة قديمة دائمة.

ويبيّن « أوليفيه روى » OLIVIER-ROYالذى تحدث بهذا الخصوص عن «صناعة الأمم» قائلا : «إنه مهما كان الحدث المولد الذى يحرّض على الولادة المزدوجة «للدولة- الأمة » فإنه يبقى متوحداً بعلاقة جدليّة ثابتة لأن الدولة لا تستطيع العيش بدون أمة، ولا تستطيع الأمة أن تزدهر إلا بالدولة».

-إن إثبات هويّة الأمة يرسخ تمييزا جوهرياً بين المواطنين والأجانب وتمارس الدولة سلطتها على رعاياها ومواطنيها.

ففى قرار توقيف «نوتيبوهن» "NOTTEBOHN" عرَّفت محكمة العدل الدوليّة- المنعقدة فى 6 نيسان / أبريل 1955- الجنسية بأنها الرابط القانونى الذى يملك أساسه عملا اجتماعياً لارتباط التضامن الفعال للوجود والمصالح والعواطف المتصلة بتبادل الحقوق والواجبات.

ويوحد هذا الرباط القانونى الدولة بالفرد، حيث يجد كلٌّ فرد نفسه قائماً وسط منظومة قانونية يجب أن يحترمها ويستفيد منها.

وهذه هى الحالة الأكثر إشهاراً حتى إذا أردنا أن نماثلها مع فرضيات أخرى، كفرضيّة تعدد الجنسيات، حيث يستطيع الفرد أن يكتسب عدّة جنسيات، وحالات انعدام الجنسية تجعل ضحيتها فى حالة عدم استقرار وهشاشة مطلقة.

وتمنح الجنسية تمام وكمال الحقوق السياسيّة والخاصة المقرّة من قبل دولة الارتباط للفرد .

ويمكن أن ينجم انسجامها عن مفهومين أساسيين:

حق الدم JUSSANGUINIS وهو الذى يترجم الرؤية المقيّدة للمجتمعات التى تعتبر كل مّن لا ينحدر من سلالتها أجنبياً.

وحق الإقليم JUS SOLI وهو الذى يهتم بصورة رئيسيّة بمكان الإقامة، وتعطى ألمانيا وسويسرا امتيازا لحق الدم فى حين أن الدول التى تشكلت بفعل الهجرات، كالولايات المتحدة الأمريكيّة تلتزم بحق الإقليم.

وأمعنت فرنسا بمزج الاثنين تقليديًا، ويتغلب الاتجاه المسيطر اليوم، المفضل لحق الإقليم. فقد باشر القانون رقم 33 / 933 الصادر فى 22 تموز 1993 بتعديل مهم لنظام الجنسيَّة الذى أدخل بشكل خاص التزام كل شاب مولود لأبوين أجنبيين أن يبيّن بصراحة - ما بين عمر 16 و20 عاماً - إرادته بحق اكتساب الجنسيَّة الفرنسيَّة.

ويترجم متطلب السعى الإرادى - دون غموض - الالتحام الطوعى بقيم الجماعة القوميَّة، وهكذا بينت إرادة التوصل إلى الجنسيّة الفرنسيَّة هذا الشكل لعقدٍ صريح للانتماء.

وفى نوفمبر 1997 تراجعت الأغلبيَّة الاشتراكيّة فى الجمعيّة الوطنية عن هذا الالتزام، مُلحقة بذلك تقادم مشروع القانون المطروح من قبل الحكومة.

ومن الآن فصاعداً، يصبح اكتساب الجنسيّة الفرنسيَّة آلياً فى سن الثامنة عشرة لكل شاب ولد على الأرض الفرنسيَّة، وأقام بها خمس سنوات على الأقل منذ عمر أحدَ عشر عاماً.

وعلى أيّة حال، هذه هى الإرادة التى عبّرت عنها الحكومة بعد النقاش الذى تطوّر لدرجة أن الجمعيّة الوطنية هى التى صاغت قراءته الأولى ، وتبررت هذه الآلية المقدّرة لحق الإقليم- حسب المدافعين عنها - بواسطة احترام مبدأ المساواة والقلق المُسبق لتسهيل عمليّة الاندماج.

وكانت هذه الآليّة مُدانة - حسب معارضيها- لأن إظهار إرادة الالتصاق وحدها لا يسمح بتشكيل عاطفة انتماء حقيقيَّة.

وكشفت حدّة النقاشات البرلمانية القوّة العاطفيَّة للتماثل الاجتماعى، والحقيقة أنّ الاختيار الذى آثرتُه الدول فيما يتعلق بإجراءات الجنسيَّة، يكشف عن المفهوم الذى صنع منها أمّة هويتها فى خطر...

(٢)الإسنادات الإضافية المتممة: القوّة والمشروعيّة:

لقد حافظت الدولة – الأمة على حوار ضرورى، وغذّت الإسنادات والعلاقات الإضافية والجدليّة ، فكانت القوّة والمشروعيّة عناصرها الأساسيّة.

لأن القوّة تطابق طريقةَ عمل الحكام الحائزين على السلطة، والذين يمارسون وظيفة القيادة. وإنه من طبيعة كل سلطة أن تتخذ شكل إرغام وقهر مفروض وظالم على المحكومين، وتتغير كثافة هذا الإرغام حسب منطق السلطة الذى يتأهب «لقدرة» تعبرّ عن نفسها بالعنف الذى يستبعد أى نقاش، فيما تدعو« السلطة» إلى التضليل والخداع وتحرض الإدارة على احتجاج المحكومين، لكنه مهما كانت درجتها فإن « القوة» تمثل طريقة العمل المفضّلة والمميّزة بوحدة الجوهر مع الدولة التى تمثلها ، بحيث لا يمكن ممارستها إلا بحالة احتكارية.

وفى تعبير «قوّتَها» الموصوف بالعام، لا يمكن للدولة أن تقاوم بعض المزاحمات مهما كانت. ولا يمكن أن يتم التفاوض مع النظام العام الذى ترسخه بل ويفرض نفسه، وسيقود تلاشيه ومعارضته إلى موت الدولة بصورة حتميَّة ويقدم المثال «الكونغولى» من بين الأمثلة الأخرى إشهاراً مؤلماً جداً.

وبدون شك، نستطيع أن نتصوّر فى هذا النظام الطوباوى وجود مجتمع منتظم ذاتيا مولّداً لانسحاب طبيعي بحالة عفويّة دائمة.

لكن هذه الملائكية لا تترجم الوضع الحقيقى للمجتمعات الإنسانية الممزقة بين مصالح متناقضة مخترقة بادعاءات متضاربة تحافظ على «حرفيَّة»(١) حتميَّة.

ومن أجل البقاء والديمومة، يُظهرُ كلّ مجتمع طرائق تنظيم توحى بعلاقات واسنادات حتمية لسلطة ذات طبيعة ظالمة« لأنها تكون متناقضة مع ذاتها».

ومن الضرورى، وجود شروط محددة كى توجد الدولة نفسها، وفى هذه الأثناء لا تستطيع القوّة بكونها عنصراً كافياً أن تبرّر على الأقل فضائح الأنظمة الشمولية التوتاليتارية.

---

(١)الحرفيَّة«CORPORATISM» نظريَة اقتصادية – اجتماعيَّة تقول بإيجاد مؤسسات حرفية نقابية تخوّل سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسيَّة «المترجم»

وكذلك تكون موافقة الحكّام ضرورة جوهريّة للدولة – الأمة

وحسب تعبير «سييس» SIEYES «إذا جاءت القوّة من فوق فإن الثقة تأتي من تحت». وهذه طبيعة المشروعيّة التي تترجم ثقة المحكومين تجاه الحاكمين، فارضة الخضوع للأوامر التي تصدرها مباشرة أو بواسطة ممثليها. وعلى سبيل المثال «إذا أجبر شخصٌ ما شخصاً آخر على عبور الطريق خلال ممرات محفوظة، من أجل هذا فإنه من المحتمل أن يُظهر هذا السائر المرغمُ بأقل أو أكثر سَخَطَه ضد هذا الأمر الحاسم الذي يبدو له اعتداءً على حريته. ولكن إذا صدر هذا الأمر عن موظف يلبس زيّاً رسمياً لا يترك مجالاً للشك بهويته، فإن هذا السائر المعاند سيذعن تحت طائلة تعرضه لعقوبة وتحرير محضر بحقه.

ولا يتعلق اختلاف هذين الوضعين بالأفعال، وفي الحالتين يكون انتهاك حريّة الذهاب والإياب حقيقيًا ويترافق مع مراعاة اللوائح والتنظيم، كما يتعلق بصفة مُصدري الأوامر.

فلا يستفيد الأول من أي تفويض يؤهله لاحترام النظام العام، في حين يكون الثاني «ممثل القوّة العامة» مفوّضاً كما ينبغي باحترام ومراعاة هذا النظام...

وإذا استسلم السائر المعاند لإيعاز الثاني ، فيكون ذلك بسبب صفته كممثل للدولة، ويستشعر واجب الخضوع كالتزام، لا سيما مع وضوح أن أي عصيان وتمرد يكون مداناً ومعاقباً «وهذا ما يثبت أيضاً كليّة وجود الإرغام والإكراه كحيّز متمم لكل علاقة قيادة وخضوع».

ويذعن كلّ مواطن لأنه يقدّر أن واجبه هو افتراض وجود العقاب الداعم أكثر أو أقل لهذا الالتزام المتأجج.

والوضع المألوف أن يوافق المواطنون على واجب الإذعان للأوامر التي تصدرها الدولة باستثناء بعض المراحل المضطربة القادرة على اتخاذ شكل الثورات.

ولا يستبعد إثبات الحالة هذا، أن يكون ضمنه مناقشات ومفاوضات مسبقة حول طبيعة معظم الأوامر، ولكنها تدخل بصورة طبيعيّة في سياق السيرورة التقريرية، وليس بعد اتخاذ الأمر. ومن جهة أخرى ، لا تقتحم النزعات عموماً الحق الشرعي للحكام لإيضاح الأوامر القسرية.

فما هو أساس واجب الخضوع « الجوّاني « المستبطن بقوّة ؟.

«إن المشروعيَّة يجب أن تكون ملزمة بالأشياء المشروعة». وكتب جورج بوردو GEORGES BURDEAU أن «الفعل أو الوضع الذى يستند إلى فكرة الحق، يكون صالحا للحظةٍ معينة فى جماعة معينة».

وحاز هذا التعريف على امتياز إبراز ثلاثة مظاهر جوهرية للمشروعيَّة:

إذ إنها توافق بداية «فكرة الحق» وبهذا تحمل الارتباط بالقيم السائدة فى المجتمع، حيث تكوِّن التعبير عن هذا الجزء وتعادل الموافقة المشتركة لحق الحكام فى القيادة.

لكن فكرة الحق هذه « تكون صالحة للحظة معينة، وربما تكون من طبيعة أخرى، وفى لحظة أخرى، لأن المجتمعات تطوِّر وتغيرٍّ أفكارها المسيطرة.

وفى هذه الحالة لا تستفيد المشروعيَّة من أية حقيقة موضوعيَّة مطلقة وحاسمة، وترافق القيم المجتمعية وتتبع سياقها وسيرورتها.

ووصف ماكس ويبر الأوجه الثلاثة التى يمكن أن ترتكز عليها، إذ إنها تعود تقليديا إلى الطمى التاريخى بإثبات هويَّة السلطة «التى كان يمارسها البطاركة ومالكو وإقطاعيو الأرض».

– وتترجم «جماهيريًا» المنصب المضلل الذى يمارسه المستفيد منه.

– وتقبل بصورة «مشروعة » قيادة السلطة الممنوحة لها بواسطة القانون.

–وأخيراً تكون «فكرة الحق» صالحة فى جماعة معينة، بقياس النسبة الحتميَّة للمشروعيَّة.

فكل مجتمع يحمل قيمه الخاصة به ويخفى المشروعيَّة التى تناسبه.

ففى ظل العهد القديم فى فرنسا « كانت شريعة الإفرنج» تترجم الارتباط بالانتقال الوراثى للسلطة. «وقطعت الثورة هذا الحَبل السُرِّى» وساهمت بإحلال مشروعيَّة ديمقراطيَّة جاعلة[١] من اقتراع دافعى الضرائب« اقتراعاً عاما» حيث اعتبرته المصدر المعترف به للسلطة.

---

(١) اقتراع دافعى الضرائب «SUFFRAGE CENSITAIRE» نظام سياسى يقضى بأن يكون المواطن دافع ضريبة كى يحق له الاقتراع.

ففى إيران، يشكلّ التكيّف مع القيم الإسلاميَّة المفسَّرة من قبل «الأئمة» المرجعيَّة الرئيسيَّة، ما دام هناك قبولٌ من الأمة الفارسيَّة للتفسير القرآنى المُشهرْ رسميّاً، والذى ستتثبت به مشروعيَّة الحكّام مادامت موجودة، بواسطة فرضيّة التأثر المتبادل مع الأيديولجيات السائدة فى المجتمع، بيد أنَّ المرجعيَّة الإسلاميَّة فى حقيقتها وجوهرها لا تقدم ذريعة ترسيخ الأنظمة الشموليَّة والتوتاليتاريَّة.

وبالنسبة للغرب، يتعلق تفوّق ورجحان «المشروعيَّة - الديمقراطيَّة» على أيّة مشروعيَّة أخرى بالوضوح مهما كانت هذه المشروعيَّة «سلاليَّة» أم «ثيوقراطيّه» ويكون هذا خياراً قيماً بالجوهر الذاتى.

وتتطابق المشروعيَّة عموماً مع الإجماع على ضرورة وجود سلطة عُليا وعلى الولاء الذى يُخوّل هذه السلطة حق التصرف بأشخاصها ومواضيعها بوجه حق. وهذا المعيار الثالث الذى جعله جوزيف سترايبه « يسمح بتمييز ظهور الدولة وانبثاقها».

وإن كلّ محاولة توجهت لدعم أيّة مظاهر أخرى لتطويق المشروعيَّة بشكل جيد، كان مصيرها الفشل والاخفاق، وبحجة أن تكون السلطة التى تمارس «سياسة دقيقة» والتى تدافع عن المصلحة القوميّة مشروعة، لم يكن لها أىّ معنىً، لأنها ليس فقط لم تكسُ هذه التقديرات أىّ مضمون ومُحتوىً موضوعى مقبول عموماً، بل لأن هذه التقديرات لم تحمل أىّ إطلاع على النتائج والقرارات الحكوميّة ولا على أساس الحكام. ومع ذلك تقدّر دائما النتائج القابلة للنزاع، فى حين أن المشروعيّة تُقدّر بشكل للتجربة.

فهل يجب القبول، باتباع ذريعة أن الحكومة التعاقديّة (عام 1792-1795) الناجمة عن انتخابات مزّورة، وحملت الرعب بذاتها، كانت مشروعة لأنها بدون شك تحاشت الأخطار الجسيمة فى الجماعة الوطنيَّة، فى حين أن الجمهوريَّة الثالثة الناجمة عن انتخابات نزيهة لم تكن مشروعة لأنها لم تستطع أن تتجنب كارثة 1940؟

إن كلّ تعريف يضع فى حسابه مثل هذه المعايير يكون كما سمّاه «جورج فيديل» 'GEORGE VEDEL' «بالوقت ذاته، خَطراً وغير متماسك فكريّا».

وتتقوى المشروعية والقوّة، الواحدة بالأخرى، بشكلٍ متناقض كليًا. ويشعرُ أكثر الحكام أنهم جاءوا بواسطة مشروعيَّة متجذرة بقوّة وبدون القهر الذى يكون بحاجة للإثبات والتأكيد، لكنهم إذا أبعدوا أنفسهم عن القيم السائدة فى المجتمع فإنهم بذلك يهشمون مشروعيتهم، وأكثر من ذلك يجب على القوّة أن تساند أعمالهم.

إن هذه العلاقات المعقدة تصف «الإقرار الشرعي بصفة السلطة» الذى حدده «هيربير ماركوز» HERBERT MARCUSE «بأنه يتعلق بعمليَّة يتخذ بواسطتها الإرغام والطبقة الحاكمة والسلطة القمعية شكل السبب الموضوعي».

وإن ما جعله واضحاً وجليّاً، هو ذلك البناء الاصطناعي الذى جعل من نفسه أمراً مفروضاً.

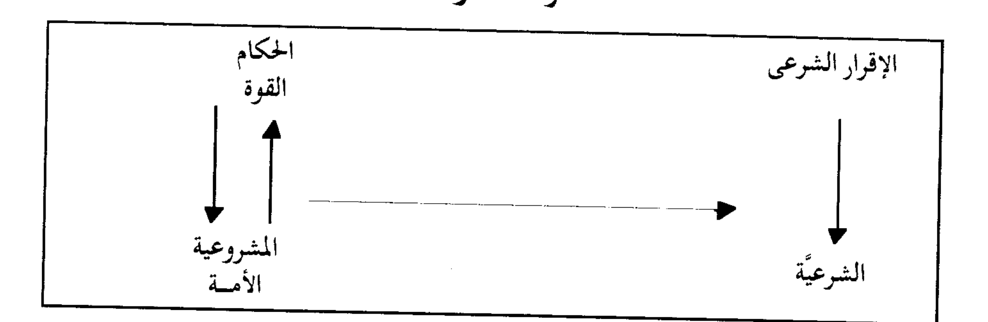
ففي القانون المدنى، يعطى الإقرار الشرعى« الولد الطبيعى»[1] بشكل متماثل نفس الحقوق التى يتمتع بها الأولاد الشرعيّون المولودون نتيجة عقد زواج رسمى وقانونى ويجعل من الأولاد الطبيعين شرعيين، فى حين أن شرعيتهم تنجم عن إرادة شخصيَّة أو عن قرار محكمة».

وهنا يتشابه السيناريو، بما أن الإقرار الشرعى بالسلطة يساهم بمنحها حالةمحميَّة ومُصانة. وبهذا تكون السلطة المشروعة هى الولد الطبيعى للمجتمعات، وتبدو بهذه الحالة كضرورة طبيعيَّة واضحة، فى حين أن إقرارها الشرعى يكون عملاً إداريا. وتتميز المشروعيَّة عن الشرعيَّة، التى تتعلق باحترام قواعد المساهمة فى السلطة، بأنها تكون فى أشكالها بقدر ما تكون فى إجراءاتها، وتدقق قواعد اللعبة، فى حين أن المشروعيَّة تتموضع بمستوى روح اللعبة.

وتتطابق الشرعية مع القانون الوضعى، فى حين أن المشروعيَّة تتعلق بعالم القيم وتكون العلاقة معقدة ومتكاملة بين القوّة والمشروعية والإقرار الشرعى والشرعيَّة، بنفس الوقت.

ويغذىّ حوارَها اللامنقطع الديناميكيَّة التى تنتظم حسب اللوحة التالية:

مكونات الدولة



(١) الولد الطبيعى: «LENFANT NATUREL» هو الطفل الناجم عن علاقة جنسية بين رجل وأمرأة عازبين دون عقد زواج شرعى «المترجم».

ويقدم هذا المخطط الحالة الثابتة للحكام المشروعين والشرعيين، كما أن هناك حالات أكثر تعقيداً يمكن تقديرها.

وهكذا، نستطيع أن نثبت أن فرنسا عاشت ما بين (1940-1944) حالة تفكك بين نظام «فيشى» VICHY «والحكومة المؤقتة للجمهوريَّة الفرنسية القائمة بزعيمها الخاص الجنرال دوغول» "DE GAULLE".

وصحيح أن المارشال «بيتان» "PETAIN" تولى السلطة شرعيّاً فى 10 تموز 1940 فى حين أن السلطة المعلنة من قبل الجنرال دوغول بدت غير شرعيَّة...

ولكن، هل يجب الحفاظ على عدم مشروعيَّة نظام فيشى وتأكيد شرعيّة الجنرال «ديغول»؟ ففى عام 1940 كان المارشال «بيتان» يستفيدُ من هالته كمحارب «في أعوام 1914-1918» ولم تكن مشروعيته قابلة للنزاع أبداً.

وكان يجب انتظار العام 1943، وتوالى التراجعات الجادّة للجيش الألمانى كى ينعطف الفرنسيون عن القيم المؤسِّسَة لمشروعيَّة الماريشال «بيتان» ويتبنوا المقاومة المشروعة حينها، بل وحينها فقط، صنُعَ الجنرال ديغول الذى سيبتكر شرعيته الخاصة.

ويمكن أن تسقط حكومة شرعيّة إذا جرّدها التغيير العميق للقيم السائدة من مشروعيتها. وكانت هذه حالة عدد غير قليل من دول أوربا الوسطى.

وعلى وجه الخصوص، ما حصل لجمهوريَّة ألمانيا الديمقراطيَّة عام 1989.

وعلى العكس تماماً، غالباً ما تعرف حكومة مشروعة كيفيَّة ابتكار شرعيتها الخاصة، حيث تصلبها فكرة الحق على إقامة وتشكيل الحق نفسه، وتسود القيم على التقنيّات القانونية وتتولد الشرعية بواسطة الإقرار الشرعى.

وفى عصر يعيث فيه الأشرار فساداً، ويؤمن الكثيرون بواجب مطابقة قوّة المشروعية مع منحنى شعبيَّة الحكام المقدّرة بانتظام، فإن مثل هذا الإدعاء يكون خَطراً تقنيّاً ومرفوضا سياسيّاً.

ويأتى خطرهُ من المجادلات المبرّرة المتعلقة بقياس ضغوطات السبر العميق، حيث تقوم الدقة مقام التنبؤ عندما لا يتعلق الأمر بتصوير ضبابىّ عابرْ.

وتنجم ميزته المرفوضة عن قيم التغيير الذي يؤدي إلى مثل هذا الاستدلال: ففي الأنظمة الديمقراطيَّة تخرج المشروعيَّة من صناديق الاقتراع.

وفرض استبدالها باقتراع الرأى العام هذا المبدأ بشدة وسمح بجميع التعسفات والتجاوزات تحت إشراف الهيمنة السياسيّة والتلاعب بالانتخابات.

وتصبح القيم المؤسسة للمشروعية مهمة جداً، كونها متبددة بواسطة اللجوء إلي تقنيّات سطحيَّة.

ثانياً:

سمات الدولة:

عندما يتكوّن نظام الدولة، فإنه يحتفظ بالسمتين القانونيتين اللتين تكوّنان إلى حد ما علامات ودلالات خاصة، وهما:

الشخصيَّة القانونية والسيادة. وإذا علق الإجماع أهمية كبيرة على هاتين السمتين، فإنه من المناسب ملاحظة أن الشخصيّة القانونية لا يمكن أن تكون مؤهلة بصفة نوعية دوليَّة، سيما وأن السيادة التى تخُصها تجد نفسها اليوم كمشكلة كبيرة وموضوعاً مطروحاً للنقاش.

وإن زوالها المحتمل وتلاشيها يغذيّان التساؤلات الكبيرة عن مصير «الدولة ـ الأمة».

(١) الشخصية القانونية:

إن الدولة شخصيّة اعتباريَّة للحق العام، وإن الابتكار القانونى للشخصيَّة الاعتباريَّة هو حيلة وخداع، وهو الابتكار الفكري الذي يستخدم الحق والقانون كى يوسم منظمة ما، بحياة مستقلة.

وعندما لا يمكن لأى شك أن يقوم على حقيقة الأشخاص الماديين، يسمح هذا التصوّر للأشخاص الاعتباريين بالاستفادة من وجودٍ قانونى مشابه باعتبارهم مواضيع حق بنفس الصفة التى يمتلكها الآخرون.

ويقول «جورج بوردو»: لم يشاهد أحد الدولة، وبنفس الوقت من يستطيع إنكار وجودها.

وتتعلق بيّنة وجودها الواضح فى نواح متعددة، وتكون هذه شخصيتها التى تحملها وتسمح لها بالتحرك. ويؤدى مثل هذا التوصيف إلى أربع نتائج:

ـ قبل كل شيء، وبواسطة هذه الموارية، تثبت الدولة بقاءها وديمومتها المنفصلة عن الهويّة المؤقتة للحكام الذين لا يكونون إلا منتفعين عابرين بإمكانياتها.

ومن أجل إثبات استمراريتها فيما وراء اضطراباتها السياسيّة، يجب علي الدولة أن تحترم التزاماتها، لأن كلام الدولة يلزمها بحالة مطلقة ومحتومة. وإذا لم تفعل ذلك فإن مصداقيتها تكون فى خطر وهذا هو ثمن بقائها.

ولا يقتصر الأمر على التفكك القائم بين الدولة التى تجسّدْ الأمة وبين الحكام الذين يتكلمون ويتصرفون باسمها والذى لا يقيم علي أسس صلبة المشروعيَّة التى تخص ـ جوهرياً ـ هويّة الدول أكثر من هويّة الحكام.

وبدون شك، يجب التسليم بأن الدولة المجّسدة للأمة هى ـ بالجوهر ـ حاملة لقيمها، وأنَّ المشكلة لا تطرح نفسها إلا فيما يخص الحكام.

ـ وبكونها شخصيّة قانونيّة، تكون الدولة مالكة للحقوق والواجبات، لكن طبيعة حقوقها، تجعلها نوعيّة بسبب الوضع الخاص الذى يمنحها امتيازات «القدْرة العامة»، وبما أنها تتصرف باسم «المصلحة العامة» المقدّمة بشكل ضرورى علي المصالح الخاصة.

ـ كما تسمح لها شخصيتها القانونية بامتلاك إرثٍ يتكوّن ـ أساساً ـ من الأملاك العامة، والذى يخضع أيضاً لنُظمْ حماية خاصة.

ـ وكأيّة شخصيّة قانونية، تستطيع الدولة ـ فى النهاية ـ أن تلجأ إلى القضاء، وينتج عن هذه الملاحظات، أن الدولة لا تكون شخصاً كالآخرين فى تثمين وتقدير شخصيتها القانونية.

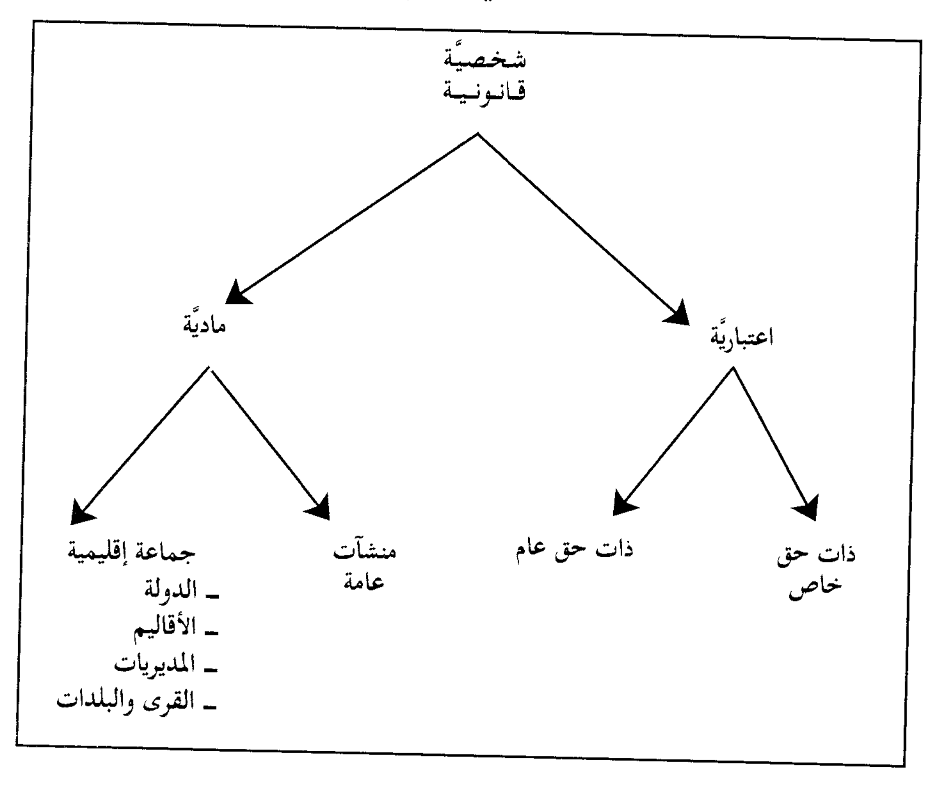
ومع ذلك لم تكن الدولة هى الشيء الوحيد الذى يستفيد من هذه السمات القانونية، لأنه يتعايش فى نظامنا القانونى أشخاص اعتباريون يرتبطون بالحق الخاص كالشركات والمشاريع التجاريّة. وكذلك هناك شخصيّات اعتباريَّة تخضع لقواعد الحق العام، وتشمل هذه الأخيرة بصورة أساسيّة الجماعات الإقليميَّة والمنشآت العامة.

وبالتحديد، تمارس الجماعات الإقليميَّة صلاحياتها فى الحيز الإقليمى المخصص لها، كما هو وضع الدولة فى فرنسا، بل وأيضاً وضع المديريّات والأقاليم والقرى والبلدات.

ولا تتصرف المنشآت العامة إلا ضمن إطار صلاحيّاتٍ متخصصة، وينسحبُ على سبيل المثال المشافى والجامعات.

ويسمح المخطط التالى بتركيب القانون الفرنسى بصورة نوعيَّة.

«الشخصيَّة القانونيَّة»



(٢) مسألة السيادة:

إن الجماعة الإقليميَّة هى الشخصيَّة الاعتباريَّة ذات الحق العام والصلاحيَّة العامة. وتمتاز الدولة عن مماثليها بسبب سمتها القانونية الثانية، ألا وهى السيادة.

«إن السيادة هى المبدأ المجرّد المميّز للحائز علي السلطة المشروعة. وتعبّر السيادة ذات الأساس الإلهى أو الإنسانى عن هويَّة السلك السياسى وعن المكان الذى تنعقد فيه مهارة الضوابط وواجبات الإذعان لسن القوانين والمراسيم».

وتمنح سلطة الدولة لمالكها أهليَّة التدخل دون منافس، وبكونه سيداً مطلقاً فإنه لا

يخضع لأى نظام سياسى، ولن يكون بحاجة لإبداء الأسباب من أجل المصادقة على أفعاله.

ويكمل جورج بوردو: «وتتجلى حريّة أفعاله الكاملة بواسطة السمة المطلقة لمطالباته وادعاءاته. ولا يخضع لأحد وليس لديه أى تبرير يقدّمه لأىٍّ كان، ويثبت نفسه بشكل قطعى تحت اسم الدولة التى تبرر كلّ شىء بواسطة عرضها فقط». ويلخص لوفور "LEFUR" بأنه يحتفظ: «بصلاحيَّة الصلاحيَّة» التى يترجمها شارل ايسنمان CHARLES EISENMAN «باللامحدودية الكليَّة»...

وتخول هذه السمة النوعيّة الدولة جلالة ومهابة شبه إلهيَّة تشرع تقديسها.

وعلى مدى التاريخ، تزامن التثبيت والاعتراف بسيادة الدولة مع البزوغ العسير للدولة الأمة، حيث كانت تقوم الإمبراطوريَّة الرومانية ـ الجرمانية المقدسة على إدارات الإمبراطور وقداسة البابا.

وفى دراسته عن «ابتكار السيادة» يبيّن «ألبير ريغودبير» "ALBERT-RIGAUDIERE" «مرحلة رمزيَّة فى تجريم واتهام مبدأ الاتحاد الإمبراطورى» مطابقاً بذلك الفترة التى أقرّها «هو غوشيو دو بيز» "HUGUCCIO DE PISE" «رجل القانون العالم بالقوانين الكنسيَّة والمتوفى عام 1120» كإدارة مطلقة وكاملة PLENAET ABSOLUTA POTESTAS للإمبراطور، والذى نادى ـ بآن واحد ـ بضرورة «إدارة عليا رئيسيَّة وعظمى فى كلّ مملكة "SUPREMA POSTESTAS PRINCIPALIS ET- MAJORA".

وقد ترافق هذا الإعداد المعقد لهذه السيادة فى صيرورتها، مع البناء البطىء للدولة ـ الأمة والذى ثبت نفسه ـ بصورة بدئية ـ علي ثلاثة مستويات إضافية ومتممة.

فقد منح الملك نفسه صفة القاضى، التى أصبح من خلالها مُشرّعاً. وقد تموضع هذا التحرّك خلال القرن الرابع عشر، حيث توسع امتياز إصدار العُملات المُقرّ فى ظل فيليب السادس بين الأعوام 1328 - 1350 بدءاً من عام 1439 بترسيخ الضريبة المستمرة. كما أصبح الملك أيضاً زعيم الحرب وزعيم السلام بشكل قطعى، عندما منع «سان ـ لويس» "SAINT-LOUIS" الحروب الخاصة المحظورة رمزياً عام 1258.

وكان لويس الرابع عشر "LOUIS XIV" أوّلَ من وطّدَ بناء السيادة الملكية ثم الدوليَّة بجملته الشهيرة «أنا الدولة» "L'ETAT C'EST MOL" وبذلك تحقق التحوّل الثلاثي من إصدار الأحكام إلى القانون ومن العملات إلى الضريبة ومن الحرب إلى السلام. وبسبب هذا التطوّر استطاعت الدولة أن تطالب بجلالها المهيب وبسيادتها دون نقيصة التشبه بالله.

وسيؤكد: جان بودان "JEAN BODIN" عام 1576 بأنها «مطلقة ودائمة وغير قابلة للانقسام».

ويذكر جان جاك روسو أن جوهرها «لا يمكن أن يكون محدوداً، فهى إما أن تكون كل شيء أو تكون لا شيء».

وعندما تثبت نفسها، وتفرض جميع السلطات الأخرى، فإنها تعبرّ بذلك عن نفسها علي الصعيد الداخليّ بشكل أكبر منه على الصعيد الخارجي، بواسطة الاحترام المطلق والمطلوب للدول الأخري والذى يجعلها على قدم المساواة مع هذه الدول.

وستصبح الدولة مَلكيَّة ومن ثم دوليَّة فى ظل الملكيَّة، لأن المنتفعين بها سوف يتبدلون مع المصادر المُقرَّة بواسطة مشروعيَّة اللحظة.

وقد أقامتها الثورة الفرنسيَّة وأسستها على أساس الأمة أو الشعب لأن كلَّ واحدٍ من حامليها يغذى منطقاً مختلفاً، وانبثقت السيادة القوميَّة والوطنيَّة من هذا الكيّان المجرّد الذى كانت الأمة أساسه، ومن أجل أن تعبر الدولة عن نفسها كان من الضرورى حينها التفريق بين ممثليها، لأن كلَّ واحد منهم يتكلم باسمها، لذلك كان تفويضها تمثيلياً وشاملاً.

وقد منح هذا المنطق قيمة مطلقة للقانون لأنه تعبير عن الإرادة العامة.

وازدهرت السيادة فى ظل الديمقوقراطيات البرلمانية، وإذا وُصفت بأنها «شعبيَّة» فذلك لأنها السيادة التى تطرح الإقتراع كمذهب مُسلّم به ارتكزت به على الشعب المدرك بتنوعه وبمكوناته النفسيَّة المتناقضة، والتى لا يكون الاقتراع بها وظيفة وإنما حق مصُان لكلّ فرد.

وبالنتيجة، لا يكون ممثلو الدولة سوي أبواقٍ محاطة بتوكيل خاص وآمر.

وقد كرّست الديمقراطيّة المباشرة هذا المفهوم، فقياساً إلى التصنيف الفقهى التقليدى، كان نص دستور عام 1958 غامضاً، لا لأنه جذر الجمهورية الفرنسيّة بهذين المنطقين معاً، وإنما بسبب صياغته القابلة للتنازع، والذى تقول مادته الثالثة «إنّ السيادة الوطنيَّة تتعلق بالشعب الذى يمارسها بواسطة ممثليه عن طريق الاستفتاء العام». وقد انضوي استدعاء الممثلين فى المنطق الوطنى واللجوء إلي الاستفتاء فى المنطق الشعبى، ولكن الجزم بأن السيادة الوطنيَّة تتعلق بالشعب، بدا بصورة فقهيَّة غير صحيح».

وما تم إثباته بشكل قطعيً أن سيادة الدولة ستواجه مشكلتين:

فقد حررّها ادعاؤها المطلق مبدئياً من أيّة ضغوطات، إذ إنها من هذا الحين يمكن أن تتدني نحو الإستبداديَّة المتطرفة.

وفى الوقت الذى يتأكد فيه استعلاء الدولة على القانون المُبتكر، فكيف يمكننا المصالحة بين هذين المنطقين المتناقضين؟

أضف إلى ذلك، ألا يمكن أن تحدث حدود حتميَّة للسيادة التى تبدو عصيَّة على كل تشرذم وانقسام فى ظل القانون الدولى الذى لم يزل يمثل الحالة الفرنسيَّة الديناميكيَّة فى بنية الاتحاد الأوروبى؟

ـ الدولة والحق «القانون»

إذا كانت الدولة سيداً مُطلقاً، فكيف نفسر خضوعها لقواعد الحق؟

تحاول أربع فرضيات الإجابة ـ بحالة متنافرة ـ بعمق علي هذا التساؤل.

ـ ترتكز الأولى على إنكار ـ وبكل بساطة ـ سيادة الدولة، وتؤكد بشكل قطعى على أن الحق لا يرتبط بها. ولا تستحق هذه الفرضيَّة أدنى تفكير، بسبب حقيقة فشلها الذريع.

ـ وتدعى الثانية ـ ذات الولاء الماركسى ـ أن الدولة لا تخضع بشكل حاسم للحق، لأنه هو الذى يرتبط بها، وأنّ البنية الفوقيّة للحقيقة الاجتماعيَّة، والحقوق المدركة كمجموعة امتيازات والتزامات، يتم إقرارها من قبل السلطة المحتكرة لسلطة الدولة.

وعندما تتغير الطبقة المسيطرة بصورة حتميَّة بسبب الجدليَّة الثوريَّة، ينجم الحق عن هذه الطبقة الجديدة التى ستزاوج مصالحها فى السلطة.

ويمثل هذا التفسير فائدة تحديد المكان البارز والفائق للدولة بابتكار المعايير القانونية، لكنّ عيوبَ هذه المعايير لم تكن سوى حيلٍ وخدع تَسِمُ الطبقة المسيطرة من أجل استمراريّة هيمنتها.

ـ وتؤكد الفرضيَّة الثالثة، أن هناك شيئاً فوق الدولة، ويفرض نفسه عليها، وهو القانون الطبيعى المتشكل بالتزامات متأصلة وأمْديَةٍ شاملة.. إنها «آنتيغون» "ANTIGONE" التى طالبت أمام الملك «كريون» CREON باحترام القواعد الطبيعيَّة مقابل مراسيم القوانينالوضعيَّة.

ويطرح تماسك هذا الحق الطبيعى مشكلة كبيرة، فقد منع التطوّر الحتمى للقيم من عصر لآخر وفى مجتمع وآخر وجود مضامين موضوعية شاملة ودقيقة.

ـ وأخيراً، تعترف الفرضيَّة الرابعة بعدم خضوع الدولة البدئى للحق، بل تضيف أن الدولة ـ وبملء إرادتها ـ تقرر خضوعها الذاتى للحق بشكل قصى.

وبعد التجاوزات الشموليَّة التوتاليتاريَّة التى عانت منها البلدان الأوربيَّة فى القرن العشرين، بدت الدولة ـ واقعياً ـ خاضعة بشكل إرادى للمبادىء المذكورة بإعلان حقوق الإنسان عام١٧٨٩ المستفيد من تجربة التحرير الأمريكية. ويدعى هذا الخضوع الذاتى بـ «الدستوريَّة» المبتكرة فى الغرب والتى تم من خلالها تقدير صعوبات تصديرها إلى ثقافات أخرى. وبالنسبة للدول تشتمل الدستوريَّة على قبول احترام القيم المشتركة التى تشكل بغزارة القواعد الجوهريَّة لحياة المجتمع.

وقد أدرك ازدهار الحريّات العامة وحماية الحقوق الخاصة أن يميّز بوضوح أن المجتمع والدولة فى خدمة الإنسان وليس العكس.

وقد شكل تأكيد مبدأ فصل السلطات وتنظيم الانتخابات الحرّة المراعية لتعدديّة التمثيل وتشجيع المواطنين على المشاركة بالحياة العامة فى المجتمعات، الدعامات المترجمة لإرادة دون حدود لمراقبة السلطة.

ويمكن لتعميم هذه القيم أن يؤدى أخيراً إلى بناء وتأسيس «الدولة المتحضرة» التى تحترم الإنسان وتحرص على أخلاقية أعمالها، لكن هذه الدولة المتحضرة أصبحت فى بعض الحالات «دولة متواضعة».

لكننا لا نزال بعيدين عن هذا التأسيس والتحقيق، لأن عجز كل تحديد ذاتى يكون مستنداً على التقدير الحرّ والنيَّة الطيبة للدولة، وسيشهد التاريخ أن هذه لم تكن سوى حواجز فعّالة.

ولم تصمم الدولة على بتر سيادتها، الذى سيصبح بتراً ذاتياً بعدم ضمانها للسمة الحاسمة لتحديدها الذاتى بواسطة الحق، وفضّلت الاحتفاظ بحريّة العمل كى تستجيب السلطة لحدوث الأوضا ع الطارئة بالتنامى المفرط «لسلطات الاستثناء».

إضافة لذلك، هناك دولٌ كفرنسا لم تحتفظ إلا بتفسير حصرّى لتبعيَّة القانون، بسبب الازدواجيّة القانونية التى تحمى سلطة الدولة.

وبالنسبة للقانون الخاص، أبقى الحق العام الدولة بوضع التفوّق المتشكل بواسطة امتيازات القدرة العامة الممنوحة لها.

وكانت الامتيازات السابقة «والاستخدام المتفوّق» «للعمل الإدارى الأحادى الجانب» والامتيازات النوعيَّة التى تحافظ بصيغة تعاقديَّة على بناء نظام المسئولية الإداريَّة التى تبقيه مفضلاً، كانت معادلة للأساليب التى تمنح الدولة وضعاً مرغوباً خصوصاً بالنسبة للشخصيات القانونية التى تُدار بقواعد القانون الخاص.

والجميع متساوون أمام القانون، باستثناء الدولة ومبدأ التبعيَّة للقانون والحق التى لا تحمل نفس المدلول، حتى لو أدخل موضوع اختصام المساواة اجتهادات وأحكام القضاء فى إطار اللجوء لتجاوزات السلطة التى تريد نفسها أن تكون صارمة وقاسية.

ومن أجل ضمان دولة حق حقيقية «تتم مهمتها التاريخية بالامتثال لمبدأ مساواة الجميع فى العمل الإدارى» يدقق جى. إم ويهرلنغ «**J.M.WOEHRLING**» «على اللجوء لتعسفات وتجاوزات السلطة» التى يمكنها من الآن فصاعداً أن تتخذ إلغاء الأعمال الإدارية غير العادلة كعمل ومنهج، وهكذا يأخذ اللجوء للحق العام مكانه بين الإجراءات فى نظام قضايا التنازع الإدارى الموحد.

ويكون من المناسب تحديد أن الإثبات الاحتفالى للمبادىء الموصوفة بالمقدسة لا يضمن بالضرورة تمثل وتطابقية الأفعال.

ويقدم كل من جى - أم بونتو «J.M.PONTAUT» و«إف - سبينر» «F.SPINER» الإشهارات المؤسفة فى تحليلها اللاذع للحالة الفرنسية المعنونة بـ«الدولة خارج القانون» بأنها تتوافق مع الليبراليات التى ترفضها للآخرين، ممارسة «بواسطة الخروقات» نشاطات لا تستطيع وصفها بالمدانة، إذا كان غيرها مرخصًا له بالاعتزاز بها، وعاكفة، بلا حياء، على ممارسات تدليسية متدبقة بملذات الفساد المتهور والوقح.... والدولة الفرنسية كغيرها، لم تدل ببرهان التبعية للحق والقانون.

«إن الفساد، اليوم، هو المحاولة الفعالة لتدمير دولة الحق والقانون» هكذا يقول دى. فان ديروايد «D.VAN DERWEID»، وإذا وجدت دولة الحق نفسها ملتزمة بالضرورة ضد الصيغ المتعددة التى مازال يمكن أن تتخذها على مستوى إجراءاتها الاحتياطية فى قمعها الضارى والمتوحش، فإنه سيتم تجاوزها بواسطة الإجراءات العقابية المدانة التى تخترق الحدود وتتجاوزها.

وقد فرض البحث عن الفعالية والنجوع نفسه عليها «تجديد سيادتها من أجل تعزيز سلطتها». وبما أنها كائنة بنفسها، لم تستطع إنجاح احترام سيادة وسمو الحق، وهذا تحدٍ قليل من الدول قدّرت الاستجابة له بالوضوح الذى يفرض نفسه وبالإرادية التى تنطوى عليه.

وترتكز دولة الحق على تطابق وتماثل عالمين، هما: الدولة والمجتمع المدنى.

ولأنها تريد أن ترى نفسها حامية - بصورة جوهرية - للفلك التكوينى الخاص للمجتمع المدنى «كان إثباتها لا ينفصل عن الدولة الدنيا». ويحدد جاك شوفالييه «JACQUE - CHEVALIER» أنه ينضوى عمدًا تحت ذريعة ليبرالية إيديولوجية. وفى هذه الحالة، صدعت دولة العناية الإلهية التمييز الأساسى، وقلصت تدخلية الدولة بصورة محسوسة الاستقلال الذاتى للمجتمع المدنى.

وتطورت الدستورية «بذريعة خيبة فاعلية الدول التى تشجعت بالانطواء على نشاطات جوهرية محدودة. وقد شكلت دولة العناية الإلهية فيها التربة الخصبة، ومنذ ذلك الوقت الذى اتسع فيه التفكير بدولة الحق بتحديد نفسه، قام باقتباس ثلاث نظريات:

وتطابق نظرية الحق ضد الدولة إحدى هذه النظريات الثلاث، والتى أشهرت خصوصاً من قبل برنار هنرى ليفى «BERNARD. HENRI - LEVY» والتى جعل منها عنصر تفكير فى «الكفاح ضد الوحشية ذات الوجه الإنسانى».

ـ ونظرية «الحق بدون الدولة» التى حافظ عليها مناصرو الليبرالية المذهبية التى اقتفت آثار «F.A.HAYEK» والتى استأنفت تنظيم خطاها.

وسمحت النظرية التاريخية لـ«بلاندين باريه كرييغر» - «BLANDUNE BARRET - KREIGER» بتبيان أن الدولة والقانون يعودان إلى الملكية المطلقة «بسبب سيرورة بناء اجتهادات القضاء والتشريع» التى تبنتها فرنسا وإنجلترا بوقت مبكر جداً.

واستندت المشكلاتية المثارة بواسطة العلاقات بين الدولة والحق على مجابهة سيادتين: سيادة الفرد وسيادة الدولة المكونتين للمجتمع المدنى الخاضع للنظام المعيارى للدولة، وترسخت تلك المجابهة فى صميم العلاقات المجتمعية.

السيادة والاتحاد الأوربى: المثال الفرنسى:

فى عام 1957 قررت فرنسا مع دول أوربا الغربية الأخرى تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوربية، وقد أقرت معاهدة روما ـ على الصعيد الاقتصادى ـ تعاونًا «بيدولى» «بين الدول» بمضمون تكاملى، وترافق التوسع بعدد شركاء آخرين مع تعميق مؤسساتى، مكونا بذلك «الأوروقراطية» ـ «نظام وظائف المؤسسات الأوربية» ـ وغالبًا ما كانت هذه الأوروقراطية مهانة، وبقية القرارات السياسية وطنية وإقليمية فى جوهرها، وسمحت قاعدة الإجماع بتأمين رتاج مناسب وملائم. إضافة لذلك تستطيع كل دولة ـ عند الحاجة ـ أن تحتج بمصالحها الوطنية كى تتحرر من الالتزامات فى الحالات الأكثر صعوبة.

وقد أدى تشكيل السياسات المشتركة، وخاصة السياسة الزراعية، إلى رجحان البعد الأوربى على أهليات تدخل الدول الأعضاء.

وطرحت معاهدة «ماسترخت» الموقعة بين الشركاء فى 7شباط 1992 والتى صادقت

على ضبط الأحكام في فرنسا بالاقتراع العام فى 20 أيلول1992 بشكل لا يقبل الجدل مصير السيادة الوطنية.

ومن إجراءاتها الأكيدة والمعبرة بهذا الخصوص، أن يكون بها حق التصويت وأهلية الاقتراع في الانتخابات البلدية لصالح جميع المواطنين الأوربيين، وكذلك إجراء قرار إخفاء الفرنك لصالح عملة موحدة، وإسناد سياسة تأشيرات الأجانب إلى مجلس الوزراء الأوربى.

وقد تطلبت أهمية هذه الإجراءات مراجعة شاملة للدستور الفرنسي، وهكذا خُولت المحاكم الأوربية سلطات تتعلق بشكل تاريخى وغير قابل للنزاع بسيادة كل دولة. وعلى هذا الصعيد، شهد وضع المجلس الدستورى ضمانة الصعوبات والعقبات.

فقد أدخل بالاقتراع العام المباشر سابقا فى 30 كانون أول 1976 بغية تقرير دستورية القرار المشترك لانتخاب البرلمان الأوربى.

وقد قرر حينها: أنه إذا تأكدت ديباجة دستور 1946، بواسطة دستور 1958 فإنه يقترح ـ تحت تحفظ المبادلة ـ أن تقبل فرنسا تحديدات سياسية ضرورية فى تنظيم الدفاع عن السلام، وألا يسمح أى إجراء له طبيعة دستورية بتحويل كل أو جزء من السيادة الوطنية إلى تنظيم دولى مهما يكن.

ويختتم قائلاً: «إن نموذج الانتخاب المقرر للبرلمانيين الأوربيين ليس له أثر ابتكار أية سيادة، ولا مؤسسات لها طبيعة متعارضة مع احترام السيادة الوطنية».

وفى 9 نيسان 1992 تجابه مع إجراءات معاهدة ماسترخت، وادعى أن تحويل الصلاحية يجب ألا يتخاصم مع الشروط الجوهرية لممارسة السيادة الوطنية، وحدد أن الدولة تمتلك واجب احترام مؤسسات الجمهورية، واستمرارية حياة الأمة وضمان حقوق وحريات المواطنين.

كما أكد على وجه الخصوص على أن احترام السيادة الوطنية لا يشكل حاجزاً لذلك الذى يمكن أن تبرمه فرنسا من التزامات دولية بقصد المشاركة فى ابتكار أو تطوير منظمة دولية دائمة ممهورة بشخصية قانونية ومحاطة بسلطات قرار نتيجة لتحويل الصلاحية الموافق عليه من قبل الأعضاء.

وينجم عن هذه القرارات أنه إذا كانت حدود السيادة مأذونا لها، فإن تحويلها لا يرخص به أبداً، فى حين يكون تحويل الصلاحية مسموحاً به.

وقد أثار هذا التفسير مسألتين مهمتين:

فهل تنسجم تحديدات السيادة مع المنطق المناصر المطلق للسيادة؟

وما هى الاختلافات التى يمكن بيانها بين تحويل السيادة وتحويل الصلاحية؟.

ففى نطاق الممكن دائماً، حيث تكون السيادة أو لا تكون، بل ولا يمكن تجزيئها، يكون عدم الانسجام كلياً. وقد تركت المبادىء الخطوة الأولى للحقائق.

ومن حيث إشهار السيادة، فإنها اليوم تتعلق بالأسطورة المؤسسة وبخضوعها للقانون الدولى، فإن الدولة تخضع للأنظمة التى يسنها وهذا ما يقيد حرية عملها بشدة. كما تقيد حرية سيادتها فى هذه الحالة أيضاً.

ومنذ أن فرضت الدولة نفسها على المسرح الدولى كمحاور يتمتع بامتيازات خاصة، كان من الواجب أن يحترم بعضها الآخر، وتتوقف وتنتهى سيادتها وحريتها عندما تبدأ سيادة وحرية الدول الأخرى.

كما يمكننا ـ شيئا فشيئًا ـ ملاحظة الرؤية غير الواقعية لسيادة دولية لا يمكن كبح جماحها.

وبقى واجب أن ترسخ الشروط الجوهرية للسيادة الوطنية صلاحية مقتصرة على الدولة فقط.

وإذا وضح المجلس الدستورى فى التاسع من نيسان عام 1992 ذلك الشىء الذى يمكن اعتباره مكونًا لهذه الشروط الجوهرية الملخصة باحترام مؤسسات الجمهورية واستمرارية حياة الأمة وضمان حقوق وحريات المواطنين، لم يبق إلا إمكانية التساؤل إذا كانت هذه اللائحة استقصائية وشاملة، وإذا كانت هناك مظاهر يمكن أن تكون مفصولة وقابلة للتحول فى داخل المجالات التى تحدد ما يبقى من سيادة الدولة.

وعلى كل الأحوال، يقود إثبات مجالات السيادة إلى تشريحها بترجيح رؤية إقليمية مخففة بصورة ضرورية.

وكما هى مصممة بالأصل «كحيز بلا حدود» تصبح السيادة حقلاً مجزءاً ومغلقا،

وسوف تجد نفسها متقلصة فى نواة قاسية توصف بالجوهرية، ولكنها غير محدودة بشيء. زد على ذلك، أنها لن تسمح باستبعاد أن الاتحاد الأوربى بانضمامه الأكيد، لم يتوصل بعد لحصر إقليمه وموقعه فى مكان محدد.

ويتعلق التساؤل الثانى بالاختلاف الداخل بين «تحويل الصلاحية» المباح وتحويل السيادة المحظور والممنوع. ويكون من الجوهرى أن تطابق السيادة «الحيز غير المحدود للسلطة التقديرية غير المحدودة».

فى حين يمكن أن تحدد الصلاحية «كموقف للتحرك فى مجال محدد مسبقًا» ولا يتعلق الأمر بالجدل القانونى بل بترجمة عقلية مختلفة بشكل أساسى. وهناك حيث توجد السيادة وتعبر عن نفسها دون العرض على أحد، تتطور الصلاحية ضمن حدود النصوص الاختصاصية، وكما سماه «جورج سيل» «GEORGE'S SCELLE» «استبدال الصلاحية بالسيادة، الذى يمر من النخوة إلى الحق».

وكان هذان المنطقان مختلفين بشكل عميق: حيث طورت الصلاحية منطقًا فنيًا وقانونيًا، وتموضعت السيادة فى المستوى السياسى بدلالات إضافية رمزية قوية.

ومن المحتمل والممكن أن تزول سيادة الدولة أولاً بأول، كلما عمق الاتحاد الأوربى بصماته وطور نفوذه وسلطانه.

وفى عصرنا، يبدو على هذا الصعيد وفى هذا الحيز الأوربى أن مصير الدولة ـ الأمة سيتجدد بصورة عميقة.

وقد تولد هذا من تجزئة إمبراطورية تحاول اليوم إعادة بناء تكتل الدول ـ الأمم، وقد يدفع عدم ملاءمة الدولة ـ الأمة للرد على التحديات الاقتصادية للعولمة إلى الاندماجات «البيْقومية» «بين القوميات» التى يمكن أن تصبح «فوقومية».

وإذا تحقق هذا التطور فإنه سيقضى على الدولة الأمة بشكل لا يعوض، وينجم عن الإرادة الإنسانية – فى ظروف خاصة ـ ذلك الذى استجاب خلال قرون للانتظارات الجماعية وترجم القيم السائدة.

وتحت اسم أية عقيدة، ستكون مرصودة للاستفادة من هذا الخلود الأساسى؟.

سوف تكون النقطة المحددة مبلوغة ومدركة عندما تتعلق صيغ التنظيم ومبادىء عمل الدول المتبعة فى البناء الأوربى بالأساس الجوهرى لسلطات الدول.

وبمثل هذا السياق، يصبح من الممكن أن نتخيل انبثاق جنين دولة أوربية بصلاحيات زائدة.

وعندما تترك نقطة الحق مكانها للنخوة، ستتموضع الصلاحيات بمنطق السلطة. ولكن، كما هو دائمًا، لم يصنع هذا التطور من نفسه إلا تشجنات قومية أليمة ستؤخر الديناميكية الاندماجية والتكاملية.

وأن مفارقة هذا التاريخ الذى رسخت فيه أوربا الدولة ـ الأمة، يمكن أن تكون العامل الأساسى فى زوالها وتلاشيها.

٣ـ الدولة حقيقة غامضة:

على الرغم من البلوغ المحتوم لتكامل سيادتها، فإن الدولة الأمة قد بقيت مجتمعا كاملاً يتطلب من رعاياه الخضوع للنظام الذى يحدده ويقره، ومن نظرائه الاحترام المطلوب بدوره.

وله أيضًا قانون «JANUS» «له وجه هادىء يعكس سلطان الحق، ووجه آخر مضطرب ومكشر يتصف بكل الأهواء والعواطف التى تنعش الحياة القانونية».

ويقتات هذا الغموض من التطابق الصورى والشكلى لعالمين: عالم الحق الذى يعطى صورة إعادة السلام والمسالمة العقلانية بواسطة نصوص المعايير «الممفهمة»، والعالم السياسى عالم الانفعال والأهواء، حيث يلون اللامعقول الصراعات المريبة بشكل مذل ومهين.

ومع ذلك، يتأول هذان العالمان حتى لو انضويا فى سجلات وجداول مختلفة، ويكون القانون الوضعى معدًا من قبل الحكام الذين يواجهون ـ فى حقل مغلق ـ منافسات انتخابية تكون عاطفية بشكل حتمى.

ويضطرب هدوء الدولة بواسطة الفصل المستحيل بين الاحترام الذى تعلنه والهوية السياسية لأولئك الذين يتكلمون ويتصرفون باسم الدولة.

زد على ذلك، فإن الدولة نفسها ستكون المقر الممتاز للحصار العاطفى. وكحامل فطرى لهذا الغموض، تمثل الدولة وجهين غير منفصلين: النظام القانونى والحيز القادر على الحصار العاطفى.

١ـ الدولة نظام قانوني:

لقد أدخلت الدولة النظام فى المجتمع، ويعبر ذلك النظام القائم عن نفسه بواسطة

النظم القانونية التى يشغلها. وتأسست تراتبية قواعد الحق بدءاً من المعيار الأساسى (......) المصدر المشترك لصلاحية جميع المعايير التى تنتمى لنفس النظام فقط.

وقد تبنت غالبية الدول باستثناء بريطانية العظمى - ولاتزال إسرائيل حتى هذه اللحظة - هذا النظام الذى يجعل من الدستور «ميثاق الدولة» المتبع لقواعد الحق الأخرى فى نصوصها.

ويكشف «ميشيل تروبيه» «MICHEL - TROPET» «أنه من المستحيل تحويل التبريرات الاعتيادية للسمة الملزمة للأعمال القانونية إلى دستور. وأن الالتزام الدستورى هو ذلك الالتزام السياسى البسيط الذى يتخذ مظهر الالتزام القانونى بسبب الصيغ المكتوبة».

وكذلك تحمل الدولة فى أساسها وجوهرها نفس الغموض السياسى - القانونى، وقد أكد رصد دستورية المعايير القانونية لهذا الغموض البنيوى.

ويقدم المثال الفرنسى إشهاراً عرضيًا بهذا الخصوص، حيث تصدر قواعد الحق - فى الأصل - عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى هذه الحالة، تكون أفعال رئيس الجمهورية وأفعال الحكومة فى مأمن من أية رقابة «عندما توصف بأفعال حكومية» وتستفيد من هذه التسمية القرارات التى تختصم مع وظيفة الدولة نفسها، على مستوى المؤسسات الدستورية.

وبكونه حارسًا للدستور، يكون رئيس الجمهورية وحده فقط الذى يمتلك «سلطة السهر على احترام الدستور» «المادة الخامسة من الدستور الفرنسى /4/ تشرين أول 1958»، وهذا ما يمنحه إمكانية تأويل مطلقة «فلا يفرض أى تطبيق مدان بعدم دستورية من قبل أغلبية القضاة والفقهاء، أية عقوبة ضد زعيم الدولة المرقى كحارس معبد».

وقد تشكلت التفسيرات المتناقضة بخصوص دستورية الإجراءات الشارحة على أساس المادة «11» من هذا الدستور بقصد تنفيذ مراجعة هذه التفسيرات التى تشكل مثالاً كاشفًا.

ووحدها فقط، تكون القوانين - أو يمكن أن تكون - خاضعة للرقابة الدستورية، وباستثناء القوانين العضوية وتسويات الجمعيات، يجب أن تكون القوانين الموصوفة «بالعادية» خاضعة لتدقيق المجلس الدستورى.

وتلك التى تصدر وتدخل حيز التطبيق دون أن تعرض على المجلس الدستورى، فإنها

تدمج وتكمل النظام المعيارى، وفى هذه الحالة يمكن أن تتطابق القوانين بكليتها كونها القوانين الأخرى الخاضعة لرقابة هذا التشريع، فإنها تدفق من قبل «محكمة قضائية» مشكلة من أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية التى يختار رئيسها بواسطة رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ.

وهكذا، هل يكون الأمر القانونى محدداً على المستوى التشريعى من قبل القضاة الذين لم يحصلوا على مشروعيتهم بواسطة الاقتراع العام من أجل أن يكونوا ممثلين لمشروعية قضائية، ولم تتدخل محكمة النقض ولا مجلس الدولة أو محكمة النزاعات فى تسميتهم؟.

وعلى صُعد كثيرة، لا يمتاز النظام الفرنسى عن الأنظمة الأخرى، الأمريكية والألمانية والنمساوية والروسية، فقد منحت المشروعية الديمقراطية ـ وهى الأساس المعاصر لسيادة الدولة ـ فرصة لنظام معيارى مرصود جزئياً، وعندما يكون مرصوداً ومراقبًا، فإن الرقابة تنفذ من قبل محاكم لا تحمل هذه المشروعية.

وقد نجم عن تطور الدول نمو طائش لتكنوقراطية مجسية، وخان التوسع الخطير «لنبالة الدولة» بشكل ماكر جداً المشروعية الديمقراطية للحكام، إلى درجة يتساءل فيها الكثيرون عما إذا كانت الإدارة تخدم الدولة بشكل فعال أو العكس.

إلا أنه وعلى الرغم من الخلل الوظيفى المدان والمذموم، شمخت الدولة وانتصبت بآلية تنظيم المجتمع، واستوحت المعايير التى رسمتها من قيم سائدة فى مجتمع بلحظة معينة من تاريخه، وتطورت تلك القيم وتغيرت تبعاً للأكثريات السياسية الظرفية والراهنة.

وبقى القانون الوضعى، ذلك الناتج المتبخر للخيارات السياسية الذاتية بشكل ضرورى، وتعود للدولة، معرفة تمفصل الاستمرارية والتبدل والنظام والحركة، من خلال فرضيات تقريبية بشكل دائم من خلال دلالات سياسية قانونية متممة.

٢.الدولة نظام رمزى

يحدد «مارك آبيليه» «MARC - ABELES» «أن النشاط السياسى تزامن بشكل دائم مع النشاط الرمزى». وبهذا المعنى، تبع هذا النشاط الفن المسرحى والدولة، مخرجاً بتفاخر أكيد تمثيليته الخاصة.

وككاتب سيناريو مميز للدراما والكوميديا الإنسانية، أدار ـ باصطفاء وتحت الإضاءة المكثفة ـ التلصص الإعلامى الذى توسع داخل تعرض مفرط للنور، وكمستفيد رئيسى

من المحاصرة المطلقة بدلالات رمزية قوية احتشد من أجل المغامرات المجنونة التى غالبا ما تشترى الضحايا الإنسانية النموذجية والمطلقة.

فالموت فى ساحات المعركة يمثل المصير السامى للشهداء الأبطال.

ويقول «بيير لوجاندر» «PIERRE LE GENDRE» «إننا لا نعرض العالم المؤسساتى المزود بالأفكار وإنما المزود بالخيالات والأوهام».

إن تقديس السلطة هو إحدى المعطيات الرئيسية المحتومة والتى لا مناص منها، فإنه يهب الزعيم وضعًا مهابًا يميزه عن بقية الجماعة «إنه الشخص الأكثر ظهوراً والأكثر تأثيراً»، ووحده فقط الذى يمتلك «إمكانية الانتهاك ومخالفة القانون». إنه سيد الزمان الذى يفرض على الآخرين الإيقاعات التى يحددها، كما هو سيد المكان الذى يتأكد ويُضمن فيه الأمن. وكحائز على سلطة الكلام، فإنه يحافظ على تقاليد المراسيم التى يتأكد بها تباعد المسافات والمشاهدات، كما يؤمّن الزى الرسمى والديكورات تفريقًا واضحا، فالسجاد الأحمر والحجّاب والمواكب التى ترافقها الدراجات النارية تبرز حب الظهور المفرط أحيانًا، و«تقونن» «تضع ضمن قوانين» التعبير عن السلطة بطقوس تشكلها البروتوكولات.

إن هذه الأعمال الرمزية المقولبة والرتيبة تشجع الدولة على بعدها المتأصل الذى يحدث خضوعًا شبه آلى، إلى درجة يكون بها «باطنيًا» «جوانيًا». وقد أقرت عبادة القومية طقوسًا تجبيلية. وتطورات حسب الثلاثية الشعائرية التى يحللها جورج بوردو مفرقًا بين طقوس وشعائر «المشاركة ووحدة الشعور» التى أشهرت ـ وفقًا لزهو وبذخ نوعى ـ الانتماء المشترك بنفس الجماعة، وبين شعائر «التفريق» التى يتعرض الحكام من خلالها للاعتراف العام، وبين شعائر «التنصيب والتولية» «التى تترافق مع الدرجات المتتابعة لسلك التشريفات.

وقد توشحت الحياة الاجتماعية بعلاقات تكرارية لتقديس السلطة التى حولت الحاكم لخالق مكلف بطرد الشرور التى يمكن أن تحيق بالمجتمع، وتتبادل الرقى والعزائم واللعنات أدوارها وأفعالها.

وإن لم توجد سلطة تضغط على الأشرار، فإن الحكام يحرّضون بشكل رمزى. وبما أنهم يمثلون الدولة، فإنهم يحملون المهابة والجلالة ويفرضون الخوف والفزع والاحترام.

وبما أنهم نظام رمزى، فإن الدولة تقتات بالأساطير، وتبتكر كل أمة تاريخها المسكون بالأسطورة «وهى حكايات شعبية أو أدبية تظهر كائنات «فو إنسانية» وأفعالاً خيالية، تنقل

من خلالها أحداثاً واقعية أو متمناة، أو تبرز من خلالها تعقيدات فردية أكيدة، أو بُنى تحتيَّة ثانية لعلاقات أسريّة».

وهكذا كانت بها ـ على سبيل المثال ـ أصول طروادية تمجد وتعظم الفرنجة.

«فبعد تعدد وتتابع العديد من المصائب والمحن، نستطيع أن نفرض أن أحد زعمائها الذى استطاع الهروب من المدينة «المغزوة» من قبل اليونانيين، وبصحبة العديد من المخلصين له، قام بتأسيس المدينة التى تحمل اسمه «باريس» «PARIS». وتأسست هذه الأسطورة فى العصر الميروفنجى وأصبحت «حكاية شعبية» خلال القرن الرابع عشر، وسمحت للفرنجة الادعاء بأنهم منتمون لأعراق شبه إلهية، وأن يظنوا أنفسهم شعباً يسمو على الآخرين. وإذا صحّ القول «شعبا مختاراً» يحمل بشكل تكوينى قيماً «فو إنسانية».

وهكذا ابتكرت الشعوب تواريخها المؤلهة وكان «ريموس» «REMUS» و«رومولوس» «ROMOLUS» المؤسسان الأسطوريان لمدينة روما مثالا شهيرا بهذا الخصوص أيضاً.

ومع هؤلاء الأجداد، الذين يدورون فى عالم الآلهة، لم يستطع زعماء هذه الأمم إلا أن يُظهروا قرابة ونسباً شبه إلهى.

وكالتواريخ الأخرى، سيتزخرف تاريخ الأمة الفرنسية بمثل هؤلاء الأبطال الأسطوريين «فيرسا نجيتوريكس» «VERCINGETORIX» العنيد، «شارلمان الأكبر» «CHARLEMAGNE LE GRAND»، «كلوفيس» «CLOVIS» الملك الطاغية الذى صالح ووفق بين الأمة ويعد أحد المؤسسين الشهيرين.

ومع المسيحية وصفت «جان لابوسيّل» «JEANNE LA PUCELLE» التى اعتنقت الكاثوليكية بمحررة فرنسا التى طردت الإنكليز خارج المملكة. وكذلك أسس العديد من الشعوب القداسات القومية.

وكغيرها من الأمم، ستبتكر فرنسا التاريخ الذى تحول لأغانى المجد التى حددت مصائر وأقدار استثنائية، برفعها تاريخ الشهداء إلى درجة قصوى.

وبهذه السيرورة الأسطورية، أسفرت الأمة عن تواريخ منحتها الدولة كثافة خاصة بإعطائها بُعدا رسمياً ورمزياً، فارتقى «14 تموز» ليكون تاريخ ولادة الجمهورية الفرنسية واعتبر عيداً وطنياً، بينما يتطلب احترام الحقيقة التاريخية تبيان تفاهة الاستيلاء على الباستيل فى 14 تموز 1789 الذى لم يحرر سوى بضعة مساجين بدعوى الحق العام.

بينما لم يكن نداء 18 حزيران 1949 رمز المقاومة ضد المحتل النازى، الذى نعرف أنه الخطاب الأشبه بالتحطيم والمذاع من الـ «B.B.C» من قبل الجنرال دوغول فى ذلك اليوم، سوى حدثٍ قليل المفاجأة.

ويُعادُ تنشيط الخيال الجماعى المستذكر بوعى، بواسطة التكرارية المنغمة للاحتفالات الرسمية للقدرة العاطفية المولدة بشكل عميق.

ففى كل قرية تصقل أضرحة الموتى لائحة أولئك الذين ولدوا أو عاشوا بهذه القرية، وأصبحوا أمواتا «شهداء من أجل فرنسا».

وسيرجع يوم 11 تشرين الثانى و8 أيار الذكرى المثالية لهؤلاء الضحايا.

وقد أوعز الرئيس فاليرى جيسكار ديستان «Velery - Giscard - Destainge» لتابعيه، ألا يبدّلوا هذه الرموز المتجذرة فى قلوب وضمائر الناس.

ويبين عرض 14 تموز العسكرية بعظمة القوة المتباهية للجمهورية الفرنسية التى تؤكد أمن واستقرار أطفالها.

وبهذا المحيط شبه السحرى والمرمز أسطوريا بشكل عميق ـ بواسطة العلم الوطنى والنشيد المطابق غالباً للنبرات الحربية التى تؤكد الدولة بها رفعتها المستندة على الدفاع عن المصلحة العامة ـ يتضح المدافع المطلق والحصرى.

وفى هذه الحالة، يتموضع مضمون هذه المصلحة العامة نفسه فى مستوى استهانى، ولا يقدم أى مضمون موضوعى أو مكتسٍ للزينة التى تبدّل الحكام فى السلطة بصورة مؤقتة. ففى القرن التاسع عشر كانت الفتوحات الاستعمارية تمجد هذا التبرير، كما كان الصليبيون قديماً.

وسيجعل النصف الثانى من القرن العشرين من الاستقلال نقلاً لهذه المصلحة العامة نفسها، ولن يفلت دور الدولة الاقتصادى من هذه النسبية.

ففى فرنسا، اليوم، يستهوى التخصيص والتأميم ـ بصورة متتابعة ـ هذه التسمية لمرجعية الانتصارات الانتخابية بلا تبصر.

إن المصلحة العامة هى المعطف الإيديولوجى الذى ترتديه الدولة لإثبات سيادتها، وكى تحتج ـ عند اللزوم ـ بداعى المصلحة العليا المتأصلة بدون جدوى لتبرير أفعالها، ويبقى دين الدولة بعد زوال المذاهب، كدين متآلف اجتماعياً.

«إذا كانت الدولة قوية، فإنها سوف تسحقنا، وإذا كانت ضعيفة فإننا سنبيد»

بول فاليري: «PAUL- VALERY»

الفصل الثالث

دور الهندسة المتغيرة

يطابق التحليل النفعي ثلاثية ديناميكية، يمكن أن تتلخص فى المخطط التالى:

الحاجات ←— المهام ←— البُنى وينجم عنه أن كل مؤسسة اجتماعية تنطوى أو يجب أن تنطوى ـ على طريقة تنظيم وطرائق عمل توصف بالمعنى الواسع بـ «البُنى» التى يجب عليها ـ أو سيجب ـ أن تنتج المهام التى تضطلع البُنى الكائنة أو التى يجب أن تكون استجابة للحاجات المكشوفة أو الخفية لمجموعة معينة. وبهذه الحالة، سيطابق دور الدولة حاجات الأمة التى يجب أن تستجيب لها الدولة.

ولكن هذه الفرضية تقوم فى تبسيطتها على ثلاث بدهيات متنازعة:

حيث تطرح الأولى، كأمر بدهى، أن أية مؤسسة لاتُبرر بنفسها أو من أجل نفسها تزدهر بشكل طبيعى بالوظائف التى تعتبرها الجماعة ناجمة عنها، بما أنها ابتكرت من أجل ذلك بغرض أولى.

وبهذه الحالة حدد روبيرتو ـ ميشيل «ROBERTO - MICHEL» منذ أكثر من نصف قرن رسوخ بنية «الأوليغارشية»[1] الموصوفة «بقانون القُلز»[2] للمؤسسات والتنظيمات..

(١) الأوليغارشيه «OLIGORCHIE» هى حكم القلة، وحكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة متنفذة همها الاستغلال.

(٢) قانون القُلز «LA LOI D,ARIAINE» نظرية اقتصادية تحدد أجر العامل بالحد الحيوى الأدنى «المترجم».

وهى تبين فى الواقع، أن تكون قانونا اجتماعيا مُحتما أن يولد كل هيئة فى الجماعة من تقسيم العمل، وتبتكر نفسها منذ أن تتشكل بها المصلحة الخاصة، والمصلحة التى توجدبذاتهاولذاتها.

ويتعلق هذا التشويه ـ بصورة خاصة ـ بالدولة، وليس بمبادئ عملها فقط، وإنما بوجودها ذاته، وأن السلطة التى يستند إليها تضعه فيما وراء كل تبرير، وأنه يوجد بذاته ولذاته.

وتخص البدهية الثانية التخطيطية المزعومة لهذا المخطط المتعارض برؤية تنظيمية، وتقونن الدولة وتختار وتطابق ـ حسب قيمها الخاصة وتبعا لمصالحها ـ مداخل المُعطيات التى تشكل الحاجات الاجتماعية.

وتكون مخارج المعطيات هى تلك القرارات التى تترجم هذا الترميز اللغوى البنيوى بشكل قوي، وتكون «قوننة» الدولة مشرّبة ومشبعة بالرمزية التى تغذى هويتها.

بالإضافة إلى أن طبيعة مخارج المعطيات تكون ذات مفعول رجعى محتوم على وجود وتشكيل مداخل المعطيات التى هى الحاجات.

وتعزل البدهية الثالثة التنظيم الخاضع للعقلية النفعية، حتى لو أمكنها التفرع إلى علاقات مؤسساتية أخرى أقل أو أكثر تشكلا، أو لا تدخل فى منافسة أو تكاملية مع أنظمة مؤسساتية أخري. وهكذا تجد الدولة نفسها مأسورة ضمن هذه الشبكة العلائقية التى يمكن أن تضرّ بفعاليتها ونجوعها.

وهكذا، يجب أن يكون تحليل وظائف الدولة متمماً لتدقيق وتفحص ملاءمة دورها.

(١) وظائف الدولة:

إن الهرم الشهير لـ «ماسلو» «MASLOW» يطابق الحاجات الفردية الخمسة المعروفة بصورة عامة. وبدون شك يوجد به بعض التبسيط لبحث نقل هذا التحليل إلى صعيد الحاجات الاجتماعية والمشتركة.

لكنه، حتى لو أنتج مجتمع ما التوقعات التى يمكن أن تتطابق مع مجمل الحاجات الفردية، فإنه لايستطيع أن يدوم ويستمر دون الاستجابة لمتطلبات أفراده، ولاسيما على مستوى الحاجات الأساسية والضرورية لديمومته.

وكانت الحاجات الأولى التى حددها «ماسلو» تترجم الحاجات الفيزيائية لكل كائن، كالطعام والنوم والتناسل.

وكونها مترجمة على الصعيد الاجتماعى فإنها تأخذ بحسابها الضرورة الحياتية للغذاء، بمكان محدد تستند إليه وبشروط مناسبة للتجدد الديمغرافى.

وقد اجتهدت الدول فى تأمين مؤن وإمدادات شعوبها، وطورت سياسات إسكان مقررة لسياسة ديمغرافية مفضلة بشكل أو باخر لنسبة المواليد.

بيد أن التاريخ يقدم لنا أمثلة لامناص منها عن خلل وظائف الدولة على هذه الصُعد التى تبدو أساسية.

فقد كانت المجاعات المصطنعة التى تنظمت بمعرفة الطغاة الأفارقة لتجويع معارضيهم غير إنسانية، كذلك التى أوجدها «ستالين» «STALINE» عام 1933 عندما ألغى الملكية الخاصة للاستثمارات الزراعية التى حولها إلى «كوخوزات».

وأصبح السلاح الغذائى وسيلة التأثر المقلقة التى عرفت الولايات المتحدة الأمريكية وأشباهها كيفية استخدامها، ويُذكِّر إملاقُ الكثير من دول العالم الثالث والنمو الدراماتيكى لربع العالم فى المجتمعات الموصوفة بالنامية بصورة مؤلمة بأهمية هذه الحاجات الأساسية.

وقد دفعت محاولة التوفيق بين الغذاء والديموغرافيا فى الصين إلى تناسلية أنثوية قاسية «بزيادة عدد النساء على الرجال».

والحاجة الثانية التى حددها «ماسلو» تتعلق بالأمن الذى وضعته الدولة فى حسابها بواسطة تحديد النظام العام الذى يجب احترامه، وعلى العموم تعود الحاجات الفيزيائية وحاجات الأمن إلى نفس التوقع الذى يخص الدولة.

وفيما يخص الجماعة التى توجد تحت سيطرتها فإنه سيشكل ضرورة الشروط الدنيا للبقاء.

وبرصده للمجتمعات الحيوانية يشير «ريمى شوفان» «REMY - CHAUVIN» إلى أن الأمر يتعلق بدور يستأثر به الزعماء البُلداء، والذى يرتكز ـ بالنسبة لهم ـ على الاستقرار الاجتماعى الذى يصون الجماعة من أسباب الاضطرابات المختلفة القادمة من

الخارج أو الداخل. وكأى فرد، وبهذه الصفة، تظهر الجماعة بشكل مختلف هذه الحاجة الحياتيةللحماية.

ويبدو النقل الاجتماعى للحاجات الثلاثة الأخرى المحددة من قبل «ماسلو» رمزيا بشكل خاص.

ويتعلق الأمر بالإدماج الفعال لتحقيق الذات وتقديرها، وبكون هذه الحاجات منقولة على الصعيد الجماعي، فإنها تترجم عاطفة الانتماء التى يجب أن تصونها الأمة وتترجم حاجة كل فرد بأن يُراعى ويعترف به فى المجال الذى يخصه. وتلامس هذه الحاجات الطريقة العمليّاتية التى تؤمن الطبيعة نفسها وظائفها.

وبالسلطة، تؤمن الدولة وظيفة النظام بصورة ضرورية، وكونها مهمة بذاتها فإنها تضم إلى قوسى دائرتها الوظائف الأخرى النافذة المتعلقة بالأداء والتكيّف.

وبينما تتأكد وظيفة النظام ـ بشكل عام ـ بنفس الطريقة بواسطة دول الحق، تبدل الوظيفتان الأخريان كثافتهما حسب المهمة التى تجعل منها الدولة سيدة القيم التى تضم عملها إلى قوسى دائرتها.

(أ) وظيفة النظام: حقيقية حياتية:

من أجل البقاء والاستمرار، تتطلب الدولة وتمتلك احتكار الإكراه الجسدى الفيزيائى المشروع.

وتمتاز، بداية، بهذه السلطة القسرية التى تستجيب بوضوح لحاجة أمن الجماعة الذى ترصده وتسيطر عليه.

ويشبه «لوسيان سفيز» «LUCIEN- SFEZ» فى كتابه «نقد القرار» ـ بشكل بليغ ـ الدولة بنظام الطب العقلى. وينضوى هذا التشابه الملائم تحت الطبيعة القمعية للدولة. وبطبيعة الإنسان كحيوان اجتماعى، فإن مسألة المحاسبة بين سيادة كل فرد وتكامله الاجتماعى الضرورى تتعلق بجدل مستمر.

ويمكن لتلك التى تتشكل بتسويات ناجمة عن المثاقفة أن توجد عقبات سلوكية جسيمة، وبهذا تكون العلاقات بين المواطن والدولة مرتبطة بمشكلاتية متماثلة.

ولإعادة السلم بين علاقات الفرد والمجتمع، تطرح ثلاثة فنون شفائية نفسها، حيث

يكون «التحليل النفسى» واحداً منها. وهذا الذى يسعى الفهم ويحاول التفسير بشكل سلبى ما يتعلق «بالاستماع الحسن»، ولايمكن نقل طرائقه إلى علاقات المواطن والدولة.

ولكن انسجامه تواجد مع تفكير المثقفين مثل «ماركوز» «MARCUSE» و«سولجنيتسين» «SOLJENYTSINE» و«بورديه» «BOURDIER» و«تورين» «TOURAINE» وكُثر، فقد تفحص هؤلاء المجتمع لفك رموز مبادىء عمله، ويذهب بشكل مختلف عن «نظام الطب العقلى» الذى يواجه نفس المشكلة التى يواجهها «الطب النفسى» وينضوى بشكل متعمد فى منطق غير معيارى.

وبإنكاره مفهوم حالة السوية نفسه، فإنه يرفض التمييز بين الطبيب والمريض، وإنه يسعى للإنسان ـ بآن واحد ـ ذلك الذى يبدو متناقضا، ويؤازر كل واحد بقبول قيمه الخاصة ـ التى يمكن أن تكون انحرافات حقيقية عن المألوف ـ بالسماح له بحياة اجتماعية مقبولة.

وقد عرفت الدول هذه اللحظات القصيرة للحماس التى تواجه نظاماً مُداناً ومذموماً لم ينطفيء بعد مع نظام جديد يتخلق علي الدوام وبدون انقطاع.

وبترددها بعض الوقت عن المستقبل والمصير الذى تنوى اتباعه، لن توجد الدولة إلا بشكل تقديرى واحترامي.

وتتطابق هذه الفترات الثورية الحقيقية مع هذه الحالات، لكنّ هذين القوسين انفلقا بسرعة كبيرة لوجود النظام السلطوى المستبد فى طبيعة دولة الإرْقاء.

وعموما، ومن أجل أن تعتذر عن غيابها المؤقت، نزعت الدولة لإخراج زوابع ثورية فارضة مع الاستبدادية المعززة والقوية النظام الذى تحدده.

وهكذا انفرض التماثل بين الدولة والطب العقلى لأنهما يعتمدان على تخصيص سلطوى استبدادى للقيم.

وكما هو الطبيب العقلى، تفرض الدولة بشكل لايقبل التراجع حداً بين الشئ الذى تظنه سويا وبين الذى لاتراه كذلك، وبين المنهج الذى ترسمه وبين التصرفات الجنائية التى تقدم العقوبة.

وتكون الدولة إرادية لأنها تصنع مجموعة عقوبات تضطلع بتعديل التصرفات الذميمة والمستوجبة للعقاب، وتكون الدولة «غير متكاملة» برفضها دفعة واحدة أن تأخذ بحسابها القيم التى ينتمى إليها الجانح والمذنب.

كما أن النظام العام الذى تفرضه الدولة لايناقش أو يُبحث به، لأنه المظهر الأحادى الجانب لوظيفتها الحقيقية القائمة على سيادة الممارسة الكاملة. ولايمكن لأية دولة أن تعيش بعد زوالها وفنائها، ولايمكن لأية دولة أن تنيب أو تفوض أحدا فى مباشرتها وبدء تنفيذها.

وتثبت صحة أهمية هذه الوظيفة بواسطة اختلاف البُنى الوزارية التى تكرس نفسها كليا ـ أو جزئيا ـ بجميع الدول لخدمة هذه الدول، وخاصة وزارات العدل والداخلية والخارجية والدفاع. ففى كل دولة مهما كانت نوعية أفكارها الثابتة يشكل وزراؤها النواة القاسية للجهاز الحكومى، فيتعلق احترام الحق والقانون بوزارة العدل، سيما وأنها تسيطر كليا على الجهاز القضائى وامتداداته الإدارية المتعلقة بالسجون.

وعلى هذا الصعيد توجد بوضوح المشكلة المطروحة لاستقلالية السلطة القضائية، وهكذا كان يطمح الرئيس جاك شيراك إلى قطع الحبل السُرى الذى يربط النيابة العامة بوزارة العدل.

ولا أحد ينقصه التساؤل عن مستقبل السياسة الجزائية للدولة الفرنسية فى اللحظة التى استطاع بها النواب العامون للجمهورية أن يطوروا فى دائرة اختصاصهم المفاهيم المتنافرة بإتاحتهم الفرصة لممارسات شاذة ومقلقة.

فهل يمكن للدولة التى ابتكرت النظام الذى تعمل على احترامه أن تتخلى عن سياسة جزائية موّحدة؟.

ويبدو من الملائم التمييز بوضوح بين ذاك الذى ينجم عن سلك القضاة الذى يجب أن يُصان من أى تدخل حزبى، وذاك الذى يقوم على وضوح النظام المعيارى والذى يجب أن يبتعد عن مخاطرة التفكك والتشويه.

ولهذه اللحظة، يكون رئيس الجمهورية على الدوام ـ وفقا للمادة «65» من دستور الجمهورية الخامسة ـ رئيسا لمجلس القضاء الأعلى الذى يحقق استقلالا ذاتيا عن وزارة العدل. وكذلك يقدم استقلاله عن النيابة العامة مساوئ محتومة بالتأكيد.

وليس فقط تماثل كهذا «يخاطر بوضع مسدس على صدغ كل مواطن حر بإسناد وظيفة دائمة لإجراء قديم معقد بشكل واسع على حقوق الفرد» ، وإنما يمكنه أن يفضى إلى جعل السلطة القضائية «دولة داخل دولة» ولتحويل السلطة القضائية لسلطة منافسة للسلطة السياسية دون الاستفادة من مشروعيتها.

وتساهم وزارتا الداخلية والدفاع بشكل عضوى فى احترام نظام الدولة، فالأولى تكون على الصعيد الداخلى والثانية علي الصعيد الخارجي. وتنفذ وزارة الخارجية على الصعيد الدبلوماسى العلاقات «البيْدولية» والدولية.

ولاتكون وزارة التربية الوطنية غريبة عن تنفيذ وظيفة النظام، بما أن مهمتها السهر على احترام القيم الجمهورية ـ فيما يخص فرنسا ـ بنظام تربوى ينضوى فى التماسك الأيديولوجى للدولة.

إنَّ رفعة واستعلاء هذه الوظيفة يضعانها بداية فى قمة الدولة المتمثلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد حددت الأولى والثانية النظام القانونى الذى تراقب الثالثة احترامه بمعاقبة الاختراقات والانتهاكات.

لذلك تشارك الإدارات الوزارية بشكل مباشر فى هذه المهمة، وتشتمل جميع الوزارات الأخرى على هذا البُعد لتنفيذ اختصاصاتها.

فإن وزارة الاقتصاد تدوّن عملها بالنظام الذى تتحدد مبادئه بنظام الدولة، وعليه تنسحب الوزارات المكلفة بالعمل والزراعة والصناعة والتجارة الخارجية..

وتكون جميع قطاعات الوزارات معنية بذلك، سيما وأنها تؤسس أعمالها على مفهوم أيديولوجى ينضوى تحت نظام قانوني، ويترجم السياسة التى يتخذها الحكام الذين يتكلمون باسم الدولة.

وبهذا تكون وظيفة النظام وظيفة تعددية تزود أعصاب جميع بُنى الدولة.

ومن أجل إشباع حاجة الأمن التى تضم بين قوسى دائرتها وظيفة هذا النظام بشكل تام، يجب على الدولة أن تثبت دورها كحامٍ وسيد مطلق، وبهذه الصفة يلزمها حفظ الأمن بكل أشكاله.

وبشكل تقليدى تتزود الدولة بامتياز سك العملات، وبالدرع الحامى للقوة العسكرية وإثبات الدبلوماسية المهتمة جدا بإثبات الدولة بشكل نهائى.

وفى الوقت الذى وُجدت به امتدادات معاهدة ماسترخت، استطال بزوغ حيز أوروبى بواسطة ترسيخ العملة الموحدة وبإحداث تطوير التعاون العسكرى «البيْدولى» والبحث عن سياسة خارجية مشتركة. وبهذا تغيّرت طبيعة المهام الموكلة للدولة بشكل محتوم.

وفى سياق الصعوبات والعقبات الاقتصادية الكثيفة التى أوجدت مشاكل اجتماعية مؤلمة، بدلت حاجة الأمن من طبيعة وتوقع الدولة التى تعدّل نفسها.

وقد ترجم الكفاح ضد العنف والانحطاط المدنى المتحضر التحصن ضد المخاطر الجديدة ولاسيما المخاطر التكنولوجية، كما ترجم الكفاح ضد النفى والإبعاد مهما كانت طبيعة هذه الاهتمامات الجديدة.

ولايسئ هذا التطوير ـ بالضرورة ـ لسمعة الدولة، بشرط أن تعرف كيف تأخذ بالحسبان هذه المطالب الجديدة التى تحمل الحاجة الملحة للأمن والتى تحد من الهوية المشتركة.

(ب) الوظائف ذات الأبعاد المختلفة

الأداء والتكيّف...

لاتقتنع الدولة بإعلان نظام تريد أن تسهر على احترامه ومراعاته بدقة. بل يلزمها أيضا الاستجابة لمختلف التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة. فمهما تطورت «إرادة العيش المشترك» فى صميم هويتها فإن حسابها يشكل متطلبا مهما بالنسبة للدولة.

إلا أنه ـ وضمن تعبير هذا الالتزام ـ تصطدم الدولة بعقبة ثلاثية .. حيث تنخر «الحرَفيّات» التضامن القومى، وتغيّر جماعات الضغط «اللوبى» اتجاه المجموعة لصالح منافع مجزأة ومتناقضة، ولاتتطابق العقلية الاقتصادية بشكل طبيعى مع الاهتمامات الاجتماعية والثقافية. ولاينسجم هذان المنطقان تلقائيا ويمكن أن يتجابها ـ بنفس الوقت ـ بصورة مؤلمة. وبالنتيجة، تكون كل دولة ناتجا للتاريخ النوعى الذى ابتكر بها المناسبات والفرص المرغمة والذى أطّر حرية عملها ومثّل لثقافة الدولة.

وبالنسبة للدولة لايمكن كل شئ فى كل زمان وفى كل مكان، وما نوصّفه «بالاستثناء الفرنسى» مستخدمين اللهجة الشوفينية المتزمتة، قدم عدة إشهارات لهذه الخصوصيات التى تطابق أثقالا نفسية جسيمة. ويتكون تاريخ الدولة أيضا بإثبات وجودها، وبالتأكيد كانت الفترة الملكية ـ خاصة فى فرنسا ـ فى ذروتها تتطابق مع نفوذ متنامٍ للدولة على الحياة الاقتصادية، والتى ترجمها توسع المصانع الملكية والتطور التجارى للشحن البحرى تحت راية الملك. لكن مجئ الرأسمالية أحدث انحسار التدخلية التابعة للدولة، وكان من الواجب المرور فى أزمة 1929 من أجل أن تتراجع «**الدولة ـ الشُرطى**» عن وظيفة نظامها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، تلك الوظيفة التى كانت تحرك نفوذها على النشاطات الاقتصادية مُحاولة بذلك موازنة تسويات النظام الرأسمالى، وعندئذ سيأتى دور «**دولة العناية الإلهيّة**»..

وكان تبدل التسمية من أجل إثبات وجود الدولة مُعبراً بصورة بليغة، فإن المصطلح «**شرطى - دركى**» يرمز للقوة العامة، بينما المصطلح «**العناية الإلهيّة**» جاء من المعنى اللاتينى «PROVEDERE» الذى يعنى «**أنعم، أعطى، أو قلد منصبا**». ومنذ «سينيك» «SENEQUE» «كانت الحكمة الإلهية مدركة كل شئ وواهبة كل شئ». وتترجم الدلالة اللفظية الدينية للتعبير الأمل المطلق الموضوع فى دولة مقدسة. لكن الجميع ينتظر كى ينال السعادة من الدولة بواسطة توسع «دولة الرفاة» التى لم تستطع سوى إحداث تعسفات وتجاوزات الدولة المطلقة القادرة على كل شئ.

غالبا ما يُغشى ثقلُ تدخلاتها الخرقاء صورتها التى تعزز الأوهام وتُحرِّض موجة مقاومة «الدولانية» (١).

وفى هذه النهاية للقرن العشرين، يحافظ موقع الدولة على تقديرات متناقضة فهل تلزم الدولة الأدنى، أم الدولة الأفضل؟.

وهل يجب أن تتحول الدولة من سيد مطلق إلى ممثل؟

إن هذا سيكون رهان وظيفة الأداء بسعة مختلفة حسب المفهوم الذى يجعل منه الحكام دوراً للدولة بمعرفتهم أن المجتمع يتطور وتتطور معه طبيعة الحاجات الاجتماعيّة.

---

(١) الدولانية «ETATISME» «نظرية سياسية تدعو إلى مد سلطة الدولة وصلاحيتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية قاطبة» المترجم.

كما يعود أيضا للدولة تكييف عملها مع ديناميكية التوقعات، وذلك ما يُظهر بدقةٍ أكثر الصلابة المحتومة للبنية التى تكبح بشكل خطير قابلية التكيف الوظيفيّة.

.وظيفة الأداء:

إن مباشرة وتنفيذ وظيفة الأداء تترجم بصورة كاريكاتورية الخصائص الثقافية النوعية.

وهكذا شكّلت الولايات المتحدة النموذج الأوليّ للرأسمالية الليبرالية، مجملة بذلك حرية المشاريع، وساهرة على ترك قوانين السوق بالقيام، حسب المبدأ الجازم للمنافسة الحرة. وبقى الرجل الذى يصنع نفسه «SELF. MADE. MAN» المحدد لمصيره بفضل ذوقه المجازف وقوة تجديده، النموذج المرجعيّ الأول.

ومارس الرأى العام ضغطه بفعالية كى يتوصل إلى تخفيف مجمل الأمور المفروضة، وهو الذى يحد بمقدار كبير من أهلية عمل الدولة.

وأثارت الاختلالات روح المنافسة، وخففت من الأثر الحاسم للوكالات الفيدرالية، فى حين أظهر التشريع المقاوم «لاحتكارات التروست» بعض العجز.

وتبقى الولايات المتحدة «وطن الرأسمالية»، حيث يأخذ النجاح الفردى مكانه فى الفلسفة الجماعية المشتركة. وتكتفى انفعالية الدولة أيضا بتفاوتات اجتماعية جسيمة وخطيرة لتطور هشاشة الازدياد الدرامى لعدد الكثيرين الذى يعيشون تحت خط الفقر.

ومن جهة أخرى لايخشى «إدوار ـ إن ـ لوتواك» «EDWARD. N. LUTT-WAK» من التنبؤ «بأن الحلم الأمريكى فى خطر»، مبينا على سبيل المثال أنه فى عام 1989 «كان 1% من الأسر الغنية يمثل 36.2% من الثروة القومية كاملة».

زد على ذلك، نعرف أن المحاولات التى جرت بتحريض من «هيلارى كلينتون» «HELARY - CLINTON» زوجة الرئيس الأمريكى لإقامة المشروع الحقيقى لنظام حماية اجتماعية، لم تتوصل إلى شئ.

وإن إخفاق التعليم والاتساع المُتنامى للتباينات الاجتماعية يكشفان عن الخشية من زوال وفناء أمريكا. وسيكون الامتزاج الاجتماعى فى الولايات المتحدة بطريقه إلى الانحلال والتفكك. وهذا الذى يمكنه طرح مشكلة الهوية الجماعية المتعلقة فى نسيج مرقع فى «غيتوات» بشكل متناقض.

وتظهر الدولة نفسها يقظة شديدة جدا فيما يخص الواردات والسلع المستوردة، ولاتتردد فى ابتكار معايير صحية وتسويات أخرى لمنع اختراق السوق الأمريكية، بل ومن الصحيح أن تضع عملها فى دلالة وتعبير وظيفة نظامها.

وترمز اليابان لشكل آخر من تدخلية الدولة، ويتبع دور الدولة الذى ينتمى إليها لدليل ومُنسّق.

وتتأخر الليبرالية الاقتصادية الموجودة بها بواسطة «M.I.T.I» وزارة الصناعة والتجارة الدولية القوية جدا، حيث ينسق أكثر من 15000 من غالبية كبار موظفيها المبادرات فيها ويوجهون التحركات الاقتصادية للدولة. ويبقى النظام اليابانى فذا ومتعذرا مضاهاته لأنه يقوم على مفهوم خاص لحياة المجتمع الذى يفرض فيه ضغط الجماعة معياره ونموذجه، حيث يجب أن يأخذ كل فرد مكانه المناسب، أضف إلى ذلك التوفيقية الدينية والأخلاقية التى تمثل أصالة عميقة ومتجذرة.

وبالمقارنة، فإن فرنسا أيضا تحمل نموذجا أصيلا، فمنذ «الكولبيرتيه»(١) «COLBERTISME» كان الإمساك بالخدمات العامة على الطريقة الفرنسية على أساس الاقتصاد الليبرالى الاهتمام المثابر على حماية التضامنات الأساسيّة التى حولت الدول لممثل، والتى أثرت بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى. وبسعيها للدفاع عن الحرية والمساواة التى وضعتها فى أولويات قيمها الجمهورية المؤسسة، مضيفة إليها الأخوة، تذبذبت الدولة الفرنسية بين الحرية المؤطرة بشكل سيئ والتى تقضى على المساواة والمساواة المجزومة عقائديا التى سيفسد نوعها وتحلل إلى مساواة مقلصة ومختزلة.

أما بالنسبة لتباين واتساع التوقعات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية، فتنضوى إجابات الدولة فى فلسفتها التى ترجح فى المجتمع، وستسمح اللوحة التالية بتطابقها، محددة طريقة التدخل المُتبعة حسبما تدونت فى منطق وظيفة النظام أو وظيفة الأداء.

---

(١) الكولبيرتيه «COLBERTISME» نظام اقتصادى وضعه الوزير الفرنسى كولبير، ويعتبر أساس مذهب التجاريين الحالي. «المترجم»

دور الدولة

نظام متحفظ	وظيفة النظام	وظيفة الأداء	
		اقتصادية	اجتماعية
فوضوية ـ نقابية	❑	❑	❑
ليبرالية ـ مذهبية	★	❑	❑
ليبرالية اجتماعية	★	(★)	★
اشتراكية ليبرالية	★	★ ★	★
اشتراكية سلطوية	★ ★	★ ★	★ ★

❑ = وظيفة مأخوذة بالحسبان

★ = وظيفة مُثبتة

(★) = وظيفة مثبتة عَرَضا

★★ = وظيفة مأخوذة بالحسبان بنيوياً

إن الفوضوية الرأسمالية تقصد التخلص بوضوح من الدولة المدَركة، «ليس كشرٌ ضروري» وإنما «كشرٌ بدون جدوى» حسب صياغة «موريس» MORRIS و«ليندا تانهيل» «LINDA- TANNEHIL»، وبفضل المراعاة المطلقة «للنظام العفوى» القائم «على الكف الخفية» الذى استحضره آدم سميث «ADAM. SMITH». ومع ذلك يتأمل هذا المذهب بالإنتاج الخاص للأملاك العامة أكثر من ابتكار القانون بواسطة السوق.

وتكون إدانة «الدولة اللا أخلاقية والمجرمة» دون تسمية حسب تعبير «ميراى روتبار» «MURRAY- ROTHBARD». وبمثل هذا السيناريو يتفسر إلغاء الدولة بشكل قطعي.

وتحفظ «الليبرالية المذهبية» كما يراها «سيسموندى» «SISMONDI» للدولة دور

المشرع الذى يرتبط بوظيفة نظامها. ويجب أن تتثبت بالتعبير الحذر لأحقية وظائفها وتترك القوى الاقتصادية تحدد وتنظم توازنها الخاص.

وبهذا المنظور، لاتملك الدولة أن تأخذ على عاتقها وظائف أداء عديمة الجدوى.

وتطالب «الليبرالية الاجتماعية» بحضور الدولة على المستوى الاجتماعى، وبشكل قليل على المستوى الاقتصادى «وتنكر دور الدولة المتعهد والمقاول» وتقترح «الدولة - المنظم».

وتنتمى «الاشتراكية الليبرالية» لنماذج بلدان الشمال التى تجعل من الدولة عاملا وممثلا اقتصاديا وتحث على استعلاء ورفعة دورها الاجتماعى.

ولانضوائها تحت النظام الرأسمالى الذى قبلته كمبدأ للمنافسة الحرة، تتمسك الدول التى ترتبط بنموذج التدخل هذا - بالخدمة العامة المتنوعة - بجانبى قطاع خاص معترف به ومعزز جدا.

وترتبط الاشتراكية السلطوية بمفهوم آخر بعيد، يتطلب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وقد حجَّرت تدخليتها المتعددة القاتلة للمبادرات الخاصة المجتمعات المتلائمة، وسببت ضياعها بواسطة انحطاط وفساد النوع التوتاليتارى الشمولى.

إن الخيارات بين طرائق التدخل هذه، وسعت واختصرت - أو ألغت - وظيفة أداء الدولة وأتاحت الفرصة لتجارب متنافرة ومتناقضة بصورة عميقة، ففى حين تبدو بلاد الأنكلو- ساكسون منضوية بشكل حتمى فى مناهج الليبرالية المذهبية، وتؤثر دول الشمال الاشتراكية الليبرالية تتذبذب فرنسا بين الليبرالية - الاجتماعية والاشتراكية - الليبرالية، وتقدم كلٌ واحدة من هذه الطرائق مصاعبها النوعية الخاصة. ولكونها معالجة للنتائج الاجتماعية للخيارات الاقتصادية التى لم تسيطر عليها، تخاطر الليبرالية الاجتماعية بالظهور بأنها غير فعالة وناجعة جزئيا.

وبكونها مثيرة بشكل متلاحق لحضور الدولة، تستطيع الاشتراكية الليبرالية أن تخنق روح المبادرة وتحول المواطنين إلى مساعدين لها.

«إنها الثقافة المتفشية للمواطن القاصر الذى يطلب من الدولة أن تضمد جراح البطالة بدلا من أن تحرر القوى الخلاقة للاستخدام الصحيح».

ذلك ما تعانى فرنسا منه اليوم حسب «كلود إمبير» «CLAUD. IMBERT» والمشغولة بتدقيق غوغائية وديماجوجية الدولة.

وتكون المخاطرة بالفعل بعدم جعل الأفراد مسئولين تبتكر مجتمع اللامبالاة غير المحدودة، وأن تجعل الدولة الخاصة بالوصاية الوعى الضرورى لإيجاد أجوبة متطابقة على مستوى الفوضى العالمية مستحيلا.

«إن المذهب المخدر لايمكن أن يكفى بظروف أخـــرى لمعالجة تناذرات الانطواء القومى».

وبكونه مفتوحا على كل الجهات، يفرض العالم اختلالاته وعدم انتظامه، وبلجوء المرء إلى عروة مُصانة ظانا نفسه أنه بمأمن من العواصف، فإنه يمكن بدون شك أن يمنح نفسه الوقت لشد الأشرعة.

لكن هذا التلبيد لايخدع - ولن يكون أفضل حالا - سوى إجراء مؤقت بغية التأهب لمواجهة زوابع المنافسة فى أفضل الشروط. وإن رضى به، سيكون لجوءاً لمبدأ وهمى للسرور، حيث تخدم المظاهر الخادعة لحقيقة مجهولة معتقدات انكفائية ناكصة، بينما يفرض مبدأ الحقيقة المواجهة المخاطرة مع التحديات الحتمية. وفى المعنى الواسع والشامل، يكمن الأمن فى المخاطرة والمجازفة.

.وظيفة التكيف:

بكونها فى خدمة الأمة، فمن الواجب على الدولة أن تستجيب لتوقعاتها، والحال أن هذه التوقعات تطوّر - ليس بسبب محيط غير مستقر عموما أو بتركيب نفسى متغير- السلالات، التى تثبت نفسها أيضا بواسطة اهتمامات نوعية.

ويعبر الشعب الهرم - بشكل ضرورى - عن حاجاته المختلفة عن حاجات البلدان التى تتمتع بنسبة ولادات حديثة كبيرة.

وإذا لم تتكيف الدولة مع تغييريَّة متطلباتها، فإنها ستخاطر بشكل أقل أو أكثر بوجود نفسها مؤهلة للظروف القادمة.

وقد اعتُبر التفاوت بين المتطلبات الاجتماعية المترجمة والمفسرة لقيم المجتمع السائدة فى وقت ما من تطوره وبين الإنتاج الذى سيؤدى إلى ارتداء سلطتها ومشرفا على أسس مشروعيتها.

وهكذا، وُلدت وتخثّرت التمردات التى استطاعت أن تتحول إلى ثورات. ومن أجل البقاء والوجود الدائم، يجب على الدولة أن تدمج تطوراتها المحتومة مثبتة نفسها كناظم ضرورى وحتمى لحركة النظام.

وتعبر وظيفة الأداء عن نفسها على ثلاثة صعد: **مكانى وزمانى ومنهجى،**. حيث تتطلب السيطرة على المكان تنفيذ سياسة إعداد وتهيئة الإقليم، والأخذ بعين الاعتبار الحيز القومى والوطنى المدرك كثروة وواجب، ويتطلب خطوة إرادية حسب قول الجنرال «دوغول».

ومازال يلاقى تحقيقه صعوبات محتومة بسبب رجحان الحتميات الطبيعية التى تعزز المركزةالاقتصادية.

وهكذا، تبدو اليابان أنها لم تتوصل إليه على الرغم من تتابع مخططات إعداد الإقليم المتوجهة إلى تحقيق التكتل والضغط السكانى عن طوكيو بتشجيع وتنمية الأرياف.

ويستمر المنهج الليبرالى بترقية وتعزيز الواجهة السلمية، إلى درجة أنه يمكن التساؤل أن واحدة من الهنات الرئيسية لليابان لن تكون بدقة تنمية للاقتصاد الذى يهمل الحيز والمكان.

ويكون إلحاح عدم التوازنات الإقليمية مثقلا بتهديد الدولة اليابانية، ويبدو أن أعضاء الاتحاد الأوروبى لم يتوصلوا أيضا للحفاظ على توازن نسبى فى تطوراتهم الإقليمية.

وتماثل «الموزة الزرقاء» «لوثرية» جديدة، حيث يرتكز البشر ورؤوس الأموال فى قلب السوق الأوروبية، بينما تحاول المناطق المحيطة والجوار البقاء والتخفيف من حدة الزوال، الذى لايشفى بواسطة حشد المساعدات المتجمعة داخل «رأس المال الأوربى للتنمية الاقتصادية الإقليمية» «FONDS - EUROPEEN DU DEVELOPPE MENT ECONOMIQUE AT REGIONAL 'F.E.D.E.R" وفى رأس المال الاجتماعى الأوربى«FONDS SOCIAL EUROPEEN» «F.S.E».

لقد ساهم «القوس الأطلنطى» المكون من المناطق الممتدة من بلاد «الغول» إلى «استوريا» والمشتمل على معظم الشمال الفرنسى، فى تحقيق هوية محيط خطر

موصوف بسوء الحظ من قبل الخبراء الأوربيين «باليُتْم»، وكرست هذه التسمية غرابة إدارة فرنسية يتيمة لديناميكية اقتصادية.

وفي كل دولة، تتسع الهوة بين المناطق الغنية التى تثرى بنشاطات متجددة على الدوام وبين المناطق التى تفتقر بتصحر «تدريجي» دائم.

واحتراما لإعادة توزيع النشاطات، وليس البشر إذا لم نُرد ترقية إعداد الإقليم، تستطيع سياسة وحيدة نشطة أن تناقض تطورا تمييزيا بشكل طبيعى. لكن تحديدها يصطدم بتناقضات رئيسية بين الديناميكية الليبرالية التى تكوّن الأساس التنافسى للنظام الاقتصادى لهذه الدول، وبين إرادت الدول القلقة والمهمومة بتوزيع عادل للثروات القومية.

إن التمسك الإرادوى بالخدمات العامة فى المناطق الريفية، أو تلك التى بسبب تموضعها، تعانى من ضياعات جسيمة فى علاقات الشعب النشيط، وينضوى همُّ هذا الإنصاف المهان بشكل رئيسى بواسطة متطلب المردودية والإثمار أو البحث عن الكسب. ويبدو أن الدولة تجهد لتجد الحتميّات الاقتصادية، مظهرة بذلك أنها لايمكن أن تكون أكثر من درجة قرارية لها حق الأولوية بالاستجابة لحاجة التكيف المكانى.

وعلى الصعيد الزمانى، تنضوى وظيفة الأداء فى السيرورة المستقبلية، التى تمسحُ علاقة المنطق التقديرى الذى يبقى سلبيا.

وتبحث فقط عن التحويل بصورة شبه آلية فى المستقبل لتطابق الاتجاهات الماضية المقدرة بشكل علمى. حيث يتعلق الأمر باستكمال المعطيات المتطابقة والمفهرسة أولا.

وعلى العكس، تتأكد المستقبلية كسيرورة فعّالة مؤرخة وموقعة، وترتكز على حتمية الأفعال المولّدة للانشقاقات.

وبكونها إرادوية، فإنها تصمم أن تجعل من المستقبل مستقبلا يتطابق بوضوح مع الطموحات المعلنة من قبل السلطة السياسية، وتسعى لجعل الأشياء المتمناة ممكنة، ويأخذ بلوغها المتشكل الصيغة المنمذجة للتخطيط.

أما اليوم، فإن ازدهار المستقبلية الضرورية لتحديد الرأس والحشد لبلوغه، يجد نفسه مُحرجا بسبب انضمام ثلاث عقبات أخرى.

فقبل اختيار الاتجاه الذى يبدو مستحبا اتباعه، فإنه يجب فك رموز اللوحة الطبيعية واحتجاز قوة وعجز المحيط. وستسمح كفاية اختيار أولىّ فقط بتقدير اتساع الضغوطات وطبيعة الفرص والمناسبات. وأصبحت اللاتوقعية من المعطيات الثابتة.

ولاتكون تطورات المحيط المتبدل متوقعة بصعوبة فقط، وإنما لا تزال الأحداث غير المرسخة تتهرب بشكل منظم من فطنة المتوقعين والمتنبئين.

فقد زعزعت الصدمات البترولية بدءا من عام 1973 اقتصاديات الدول المستهلكة، دون أن تكون مُدمجة بدئيا بصورة شكلية فى السيناريوهات الغربية، حيث سرّع سقوط جدار برلين عام 1989 تفكك عالمٍ متحجر، وأحدث إعادة توحيد غير متوقع سُرعة تنفيذ لألمانيا التى لم يكن لديها مخطط سابق للاندماج.

وأنتجت العقبة الثانية الأفعال المنحرفة التى تنتج قرارات الدولة على وجه الخصوص. ويتدخل نظام الدولة لموازنة اختلالات الأنظمة الأخرى «اقتصاديا واجتماعيا»، لكن هذه المبادرات التى تكتسى بصورة المعالجات الطبية ولّدت أفعالا محتومة تناقض فعالية الأعمال المسعىّ إليها.

وعلى سبيل المثال، إذا اختارت دولة مهتمة بتكثيف مراكز المدن فرض سقف متكافئ للكثافة التى يتطلب تجاوزها دفع ضرائب، فإنها ستتوصل بدون شك لحضارة مدنية معمارية وستحمل إلى المحيط والجوار الضغط على ثمن العقارات التى حلقت عالياً، مثبتة بذلك التكلفة الحقيقية التى تعتبر مفرطة بالنسبة للكثيرين.

وبتسهيله للغرس المحيطى للمراكز التجارية المتضخمة، بدا أن التشريع استجاب لحاجات المستهلكين الذين يمكنهم الاختيار- دون استبدال مكانهم- بين العناوين والشعارات المتنافسة، بل إنه بشكل عفوى سيدمر مركز المدينة بعد إفراغها من وظيفتها التجارية.

وتتأتى العقبة الثالثة من قصر النظر الوراثى المحتوم للمنتخبين، الذين تتوقف منظوراتهم الرؤيوية على استحقاقات انتخابية. وبسبب هذه الكوابح لكل رؤية مستقبلية تقتنع الدول بالذبذبة، وتبحر للشاطئ الأقرب. كما أن غياب استراتيجية منافسة وطموح يضر بمصداقية الدول. إن قابلية التكيف المنهجية، تتعلق بطرائق تدخل الدولة.

وبكونها مُغرقة عُنقها فى ياقة حقها السامى والأكيد لفترة طويلة من الزمن، كانت الدولة مكتفية بفرض قراراتها الأحادية الجانب.

ويبدو أن زمن الفرمانات القيصرية والقرارات الاستبدادية قد ولي، وأصبح من الواجب على الدولة الحديثة أن تكون «دولة متواضعة». ويبدو أن التطور نحو «الدولة ـ المواطن» يسير فى اتجاه واحد ولاينعكس بسبب تطور إجراء المفاوضة وبسبب ازدهار مراحل المركزة. وتكون الدولة خاضعة لطلبات تفسير مقتضيات المشاركة. ويتأكد نموذج حكم جديد يتكامل به «قول الحق» مع «التحرك جماعةً»، وعندما تكون الدولة مهتمة بالإقناع أكثر من القسر والإكراه، وبالاقتراح أكثر من الفرض، فإنها ستساهم فى تعزيز الروابط المشتركة التى تشكل مِلاط الأمة الذى لايمكن بدونه أن تمتلك الدولة أسباب وجودها.

ثانيا: الدور المتنازع به:

لقد استجابت ولادة الدولة لتوقعات تحقيق الهوية وحاجات الاعتراف الذى سيصدر عن المجتمعات فى المستقبل.

وبما أنها معززة لنفوذها وسلطانها، تطابقت الدولة مع الشكل الأبوى الذى يحمل الأمن ويضمن لأطفاله الشروط الضرورية لازدهارهم.

لكن إثبات نفسها المترافق مع احتكار سلطتها، حرض على منازعات مذهبية عامة.

فقد صنعت «الفوضوية»(١) منها هدفها الممتاز لأنها تمثل شكل السلطة الأكثر تصنعا والأكثر إرغاما، ومجدت «الماركسية» وعظمت سقامها وسعت الليبراليات التحررية إلى إفراغها من كل جوهر.

وقد ساهمت الانحرافات الشمولية بتقدير الدولة الى تاهت فى عمق هذه الانحرافات، ويتأمل الكثيرون، اليوم، تقصيرها المتوجه إلى زوالها بصورة هادئة. ويؤكد «جان فرانسوا ريفيل» «JEAN- FRANCOIS- REVEL» «أن الأمم سبقت الدول، وتستطيع أن تبقيها على قيد الحياة».

---

(١) الفوضوية «ANARCHISME» نظرية سياسية تنادى بالتعاون الطوعى بين الأفراد أو الجماعات وبأن الدولة أكبر أعداء الفرد ويجب إزالتها. «المترجم»

إن هذا المختصر الصحفى بأن يكون ماثلا، لأنه مهما كانت أسبقية الأولى عن الثانية، فقد تشكلت الأمة والدولة سويا ودائما الواحدة بواسطة الأخري.

ولن يقتصر الأمر على نهاية القرن العشرين التى تطرح بشكل حيوى المسألة الرهيبة لديمومة وبقاء الدولة ـ الأمة برواياتها التقليدية المهمة.

١.الدولة.الأمة المخلخلة:

أما زالت الدولة ـ الأمة تمثل المستوى القرارى الملائم للاستجابة بصورة فاعلة لحاجات المجتمعات السياسية؟

لقد همشت العولمة هذا المستوى بشكل واضح بعد أن اختصرته لدور عيادة تمريض أقل بهاء، وأفرغت اللامركزيات المتولدة بواسطة ضراوة المواجهات التجارية ـ بصورة غير محسوسة ـ البلدان ذات التكاليف الأجرية المرتفعة، من أجل الانفتاح على جنوب شرق آسيوى يسمح باستغلال اليد العاملة به بتكاليف إنتاج فريدة.

إن هذه الدولة المتحضرة هى نفسها التى كانت تمتلك النموذج الأفضل لدولة الحق التعددى. وقد استجاب المنطق المالى وامتداده المضارب فى بورصات المال والانشغال التجارى ونفعيته الكاريكاتورية للمتطلبات دون أن يرتبط بحواجز أو حدود.

وقد طور «عدم أقلمة» تعدد الجنسيات المتشردة إمبراطوريات متنقلة لم تأخذ أبدا بحسابها الحيزات الاقتصادية المتعددة القوميات التى تحولت إلى مجموعات ضغط عملاقة.

وقد توصلت معظم الشركات المتعددة الجنسيات إلى مثل هذه القوى التى يمكنها أن تطرح نفسها كمنافس كامن وموجود بالقوة لعدد كبير من الدول ـ الأمم.

وهكذا حققت شركة «جنرال ـ موتورز» مجموع مبيعات يقدر بـ 132 مليار دولار، وحققت شركة «كوكا كولا» القائد العالمى للصودا أكثر من ثلثى مبيعاتها فى الخارج عام 1992.

فقد حلت الفوضى محل الإطار التشريعى الذى يحمى تنظيما أخلاقيا أكيدا بواسطة

السوق، الذى ليس لديه اهتمام سوى بالعدوانية التجارية التى تسمح للأفضل بغزو وافتتاح أقسام السوق الجديدة.

وبآن واحد، منحت «الإنترنت» «INTERNET» الفرصة لحيز متحكم تجتهد به تعددية وسائل الإعلام ببناء عالم تقديرى مفترض دون حدود يمكن أن يصل إلى الجميع.

ولاتعارض جميع الدول تسريع عولمة مُوحدة واقتصادية قائمة على أسس قبلية إلا بوسائل غير متلائمة بشكل عميق، على شاكلة معظم الدول الإسلامية التى تحاول وبفعالية ساخرة الاعتراض على إدخال الصور الممنوعة، مانعة بذلك الأمثلة والرموز التى يمكن أن تغرر بحياة الناس.

ولم تتسلح هذه الدول للحرب، ولم تكن قواها مرصودة إلا من أجل إقامة «خط ماجينو» (١) وخط دفاعى يمنحها وهم حماية أراضيها.

وفى خضم هذه الحرب الكوكبية لم تستطع الدول إلا مقاومة حرب خنادق من عصر آخر.

وبكونها عاجزة عن الضغط على أسباب هذه الفوضى، كانت الدول تغذى نتائج التعسفات التى كانت هى أيضا مآسى اجتماعية، بل وبهذا السلوك حققت الدول مشروعية سيناريوهاتها بشكل طائش، ولم تتدخل بشكل تقديرى إلا من أجل معالجة العواقب الوخيمة وغير المقبولة بها.

وكان الصراع غير متكافئ، فقد تأكدت أزمة الدولة فى نفس الوقت الذى ضعفت فيه «دول العناية ـ الإلهية»، وتنامى الخوف من رؤية ضياع مشروعية الدولة المحرومة من نمو شديد، حيث لم تتمكن من التوزيع ثانية ومن تعزيز الثغرات الاجتماعية.

وإذا كانت دول أوروبا الغربية قد تهمشت بعجزها عن الاستجابة للتحديات العالمية، فإن الدول الأفريقية لم تنته من التفكك والتجزئة.

---

(١) خط ماجينو: هو خط الدفاع الفرنسى ضد الألمان والذى اعتقدت فرنسا أنه سيكون عقبة أمام القوات الألمانية وسيصمد طويلا، ولكن الألمان استطاعوا اجتيازه خلال ساعات. ويشير الكاتب هنا إلى تشبيه المواقف الضعيفة بخط ماجينو دليلا على ضعف هذه المواقف. «المترجم»

ففى عام 1986 كان نادى روما قلقا من عدم ديمومة الدول المُصغرة «-ETAT MICRO» الذى كان يرى من تطور أفريقيا حاجزا منيعا، وفى حينها توسل إلى الأفارقة لمحاولة تجاوز الأساطير المؤسسة التى يقوم عليها مفهومهم للدولة، المنسوخة بالنسبة للأغلبية عن نماذج مستوردة من مستعمريهم القدامى.

ولم يصغ العقد الذى تلا من هذا الاحتراس إلا تفاقما لوضع مأساوى سابق، فاشتدت الخلافات والاختلالات وتعززت الأحقاد العرقية.

فهل ترافق تقهقر الدولة ـ سببا أو نتيجة ـ مع تفكك الجماعات المتنافسة؟

خلال هذا الوقت، تأرجحت دول أوربا الوسطى والشرقية بين الفساد والسلطوية للتمسك بوجودها الظاهر، وكانت بشكل محتم فرائس سهلة للعوامل المتعددة الجنسيات للعولمة.

وتحولت دول أمريكا اللاتينية إلى مناطق سيادة هشة وغير أكيدة، فقد تنازعت التحديات الكبرى والمخدرات مع تعددية الجنسيات الأمريكية وصاية هذه الدول.

وتنافس تهميش دول الحق ونفى وإنكار دول السيادة على تضخيم التساؤل عن مصير الدولة ـ الأمة، وهل سيكون القرن الحادى والعشرين بحاجة للدول؟

لمحاولة الإفلات من الفناء الذى يمكن أن يصبح محتوما ولامناص منه، تفاعلت الدول مع حالتين:

ـ فقد تمسكت بهويتها وابتكرت التضامنات «البَيْدولية».. وبدفاعها عن لغتها ـ كما فى مثال الفرانكوفونية ـ أملت الدول فى تأمين ديمومتها المعرضة للخطر بتعميم لغة التجارة التى أصبحت الإنكليزية.

ومؤكدة بصورة قوية وعالية ـ كما فعلت فرنسا ـ ضرورة الأخذ بالحسبان الاستثناء الثقافى الذى تريد من خلاله الهروب من الحتميات المالية لمنظمة التجارة الدولية، فكرت الدول فى المحافظة على خصائصها النوعية بشكل دائم. فلا شئ يمكن أن يقاوم تفشى الدولار والجنيه الإسترلينى فى التجارة الدولية، ولاشئ يمكنه معارضة المنطق التجارى للنتاجات الثقافية التى تبحث لنفسها عن جمهور عالمى.

وأصبح البيع بالنسبة لكبار منتجى السلع الاستهلاكية هو بيع السلع الأمريكية مثل «الكوكا كولا، مارلبورو، ليفز، ماكدونالد»، ويعنى هذا بيع صورة المنتج الأمريكى وشهرته وثقافته الشعبية وحتى بيع روحه وفكره أيضا. وكان الكل مرتبط، وأصبح الاختراق التجارى يصور حصان طروادة الثقافى. وبكل هذا، تقدم الدول الفوائد للاختراق الأمريكى بشكل غير محسوس. لذلك أعلنت فرنسا ارتباطها المحتوم بخصائصها الثقافية النوعية وشجعت على تحقيق انغراس «**عالم ديزنى الأوربى**» على أرضها.

وبدت إرادة الدول بالتجمع أفضل رد ملائم على اتساع الرهان والمجازفة. وأصبحت روابط الدول متعددة ومتنوعة فى جميع القارات. فعلى سبيل المثال تشكلت «ALENA» التى ركزت على مصالح كندا والولايات المتحدة والمكسيك، وكذلك الاتحاد المغاربى «U.M.A» الذى يضم دول المغرب، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس.

وأيضا «الآسيان» «ASEAN» التى ضمت بروناى واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وفى عام 1995 انضمت إليها فيتنام.

وبدأ الاتحاد الأوروبى بست دول ثم توسع كى يصبح خمس عشرة دولة وسيكون عما قريب أكثر من عشرين، بسبب الانضمام المحتمل لدول أوروبا الوسطى والشرقية. لكن هذه الردود المؤسساتية تمثل فجوات عظيمة.

فمن جانب، لم تكن اندماجية بشكل كلى، ففى معظم الحالات يقدم تقارب المصالح القومية لوقت قصير توهم التعاون «البيدولى»، بيد أنه فى حالات أخرى يكون فيها تشابك الإدارات الدولية ملتزما بشكل قوى.

ومن جانب آخر، يمنع عدم استقرار تركيبها من تشكيل تعميق حقيقى، إذ يهدد انضمام الدول الجديدة بتحريك اختلافات متغايرة الخواص ومتعددة الأخطار.

وتنضوى هذه التجمعات الإقليمية فى «يوتوبيا أمنيَّة» يجزىء أبعادها الحيز العالمى، ولايمكن لهذه التجمعات أن تنافس بشكل جاد عولمة دون حدود...

٢.هل يمكن رد الاعتبار للدولة.الأمة؟..

ما الذى يحدث إذا ما تلاشت الدولة ـ الأمة واختفت ؟

في الواقع، لكأنه هذا المنطق الذى سيرتب الدولة وينظمها فى سجلات التاريخ، وبدون شك فإن زوالها سيطلق العنان لاندفاعات السوق وقدرته التى تقابل ـ دون أى إكراه ـ ارتياح المساهمين الذين يدونون استراتيجيتهم فى احتكار وحيد على مستوى العالم.

وسيزدهر البحث العنيد لعوائد المال الملحة دائما ضمن تغيُّرية بُنى الانصهار والاسترجاع والاندماج والأحلاف التى ستؤسس الشركات المساهمة بحدود متحركة والتضامن العرضى العابر.

وستصبح أسواق المضاربات المالية والبورصات أسياد العالم باحتكارها لسلطة لاتتجزأ ولاتُجامل الحكام الذين سيقومون بدور وكلاء لهذه السلطة.

إنه الانتصار المطلق «لماك وود» «MCWORLD» وسيترافق الانتصار المطلق «الاقتصاد والمال» مع الطلاق الخطير لتزاوج «المال» و«الاقتصاد» ومع الدلالات النقدية التى تفرض قانونها على بشر خاضعين «لتأليل النقد»[١]، وستشهد الصراعات الضارية التى تطور اليوم من أجل السيطرة على الكون بتوسع وسائل إعلام متعددة أن الحقيقة المتمسكة بالوهم والخيال، ليست هذه الرؤيا التى لم تكن سوى رؤية فرضية وتقديرية. وفى هذا السياق، الذى ستكون به نفس الفكرة التى يمكنها إيجاد المصالح المسماة «بالقومية» مفرغة من محتواها بشكل طبيعى . ولن تحتاج الأمم للانحلال فى «حرفيَات قَبَلية» معبرة بذلك عن تقهقر المجتمع المدنى شيئاً فشيئا. وتقترب هذه الرؤيا المريعة من تفكير «توماس هوبس» «TOMAS. HOBBES» القائل: « إن الذئاب ستحل محل الحيوان الاجتماعى الأليف» . وينضوى فى منطق «الفوضوية ـ الرأسمالية» مجتمع رأسمالى دون دولة، فعَّال اقتصاديا ومقبول أخلاقيا ومعنويا. ومن أجل تدعيم ذريعة

(١) تأليل النقد: «LAMONETIQUE» مجموع الوسائل المعلوماتية والالكترونية المستخدمة فى التحويلات المصرفية بطريقة آلية.

كهذه، هل ما يزال من الواجب القبول بترسيخ تنظيم ذاتى «لاقتصاد جمعى»[(١)] مكمِّل بأدبيات طبيعية بشكل عادى؟.

إن التقاء هاتين السابقتين سيشهد على عدم واقعية هذا المذهب، ولهذا السبب بقيت الدولة الحاجز الضرورى على الرغم من تحديداتها وتناقضاتها. ويؤكد ألبير هيرخمان «ALBERT, HIRSCHMANN» على «الاحترام المقدر» فيما يخص السوق «لأنه يُغذى كقوة على التقدم الاقتصادى»، ويضيف «أن الدولة لها دور كبير تمارسه فى إطالة «النظرية الكينسية»[(٢)] «KEYNESIENNE». وبعد التجربة الهدامة لكل دولة والتى أخرج قصتها الاتحاد السوفيتى وبعد تجريب الليبرالية الكاليفورنية التى مجدت «دول الهيولى الخارجية» وجد رد الاعتبار للدولة مصداقية حقيقية.

لكن الأمر يتعلق بشكل مخالف للدولة المدركة التى ترتكز على مهمتين جوهريتين ويعود إليها ـ فى المقام الأول ـ الإسهام فى تعزيز الروابط التى توحد الجماعات القومية، ويُكوّن «دولة الإرادة» التى تفرض رؤية موحدة لمجتمع مجرب بواسطة التأكيد الهدام للمصالح الفئوية.

وبتحديدها وتنفيذها للنظام العام الذى يتجاوز المواجهات الحرفية، أكدت الدولة على السلم المدنى الضرورى لبقاء وديمومة الأمة.

وتكون المهمة الثانية أكثر دقة، بما أنها تخول الدولة دور فرض نفسها على اقتصاد مُعولم وثقافة مخصخصة بالتدريج، وبهذه الحالة تكون «الدولة ـ المُنظم». وبممارسة هذه المهمة يجب على الدولة تحديد إقليم الصلاحية الذى يسمح لها «بدمج المحرومين من الإرث» و«اختيار النخبة» بوقت واحد بمساندة العمل الذى يُخضع المشاريع المتنافسة ودعمه لتلك التى تجهد لإثبات نفسها.

وإذا استطاعت الدولة أن تهمل الحياة الاقتصادية مُرسخة ـ بوضوح ـ إطار العمل

(١) الاقتصاد الجمعى: «MACRO- ECONOMIE» فرع فى علم الاقتصاد يدرس الأحجام المجمعة متجاهلا التصرفات الفردية.

(٢) النظرية الكينسية «KEYNESIENNE» متعلقة بمذهب كينس الاقتصادى القائل بالتدخل الرسمى فى سبيل إنماء الإنتاج والوظيفة. «المترجم»

الذى يجب أن تزدهر بداخله المبادرات الفردية، يجب عليها ـ فى هذه الأثناء ـ ألا تتحول إلى عامل اقتصادى متفوق بواسطة تنمية القطاع العام المتوسع حيث تتحول به إلى «دولة ـ رب العمل».

كما يجب عليها معرفة مطابقة النشاطات المؤهلة للخدمات العامة، التى يقتضى حضورها مع النشاطات التى تخاطر بابتكار تداخل مضر بالازدهار المتنافس.

وخلال ممارستها لوظيفتها المستقبلية، يجب ألا تعرقل كفاءة التجديد الضرورى للانفتاح الدولى للمشاريع الموجود فى هذه القطاعات.

وإنه من التقدير الدقيق وليس الجازم لفرصة عملها أو لضرورة احجامه، بسبب الأسبقيات المتاحة، تموضع التوازن الصعب الذى يقتضى هذه المهمة.

ويؤكد «آلان تورين» «ALAIN- TORAINE» «أن الدولة فكرة جديدة لإعادة الابتكار».

ولكن من أجل أن تكون هذه الفكرة مُصدقة، فإن شرطين يفرضان نفسيهما:

ـ قبل كل شئ يجب أن تكون الدولة حيادية ونزيهة ومقدَّرة «ينضوى عودة الدولة فى أمريكا اللاتينية تحت هذا الطموح».

حيث إنه، بهذه الدرجة اتبعت المؤسسات المالية الدولية ـ فى هذه البلدان ـ ابتكاراتها للتقيد المؤكد بشكل حقيقى للممارسات الليبرالية المحتومة بشكل خاص على تحرير كامل لحركة رؤوس الأموال، كما رغبت أيضا فى تجديد «الدولة ـ المنظم» و«دولة الإرادة» مكان دولة منتجة للمنافع وواهبة للعمل والاستخدام.

ومن أجل ممارسة هذا الدور الأحقى كاملا، يجب أن تكون الدولة «مهنية» ومُعترفا بها «كمشروعية»، وإن الذى يفرض نفسه على سبيل المثال، اتهام «الزبانية» التى كانت منذ زمن طويل ممارسة معممة فى هذه الدول، حينها تكون الدولة مقدرة بشكل فعال لأنها مُنصفة ونزيهة.

وكانت «الزبانية» بشكل مخفف فى قارة أمريكا اللاتينية، لكنها حاضرة جدا وتعيث فسادا فى أوربا الغربية، حيث يتعلق الأمر «بالزبانية الانتخابية» التى ترغم الحكام تحت طائلة رفضهم فى الاستحقاقات الانتخابية القادمة، استجابة لرغبات الأكثرية النسبية دائما.

ويطابق النقد المتشكل فى فرنسا ضد حكومة «R.P.R» أو حكومة «P.S» الحزب الاشتراكى هذا المرض المزمن، فكانت الحكومة مُرتهنة للحكام الذين استسلموا لزبانيتهم.

وتشكل هذه الممارسات انحرافا مزدوجا، بمصادرة الدولة التى يدعى الحكام حق ملكيتها المؤقت، يضاف إليه الإغواء المتخرب الذى يتحول ويؤكد رأيه كعقيدة بداعى المصلحة العليا.

ـ ويتأكد الشرط الثانى الموجه لتجديد بنية الدولة بقالب جديد، بذلك الذى يتعلق بوظيفة نظامها، وبذلك الذى يجب أن يكون أكثر حذرا ويقظة فى تنفيذ وظيفة أدائها التى تغذى طبيعة سلوكها.

وإذا أرادت الدولة أن تساهم فى سعادة مواطنيها، فإنه لايمكنها بأى حال من الأحوال أن تدعى دور الموزع الحصرى لهذه السعادة، وقد فسدت التجارب المتعددة التى ذهبت إلى هذا المعنى، وتحللت إلى أنظمة شمولية برهنت على بطلان هذا الادعاء.

كما أنه يجب على الدولة أن تمنح امتيازا «لآداب المسئولية» مكملة سلفا نتائج تدخلاتها فى آداب اليقين الذى يبرر الوسائل بالغايات ويفضى بلا رحمة إلى تعسفات وتجاوزات «الصفاء الخطر».

وكونها مُخرجا مُعترفا به للقيم التى تحقق هوية الأمة، يجب على الدولة أن تحتفظ بوجه إنسانى بواسطة الاحترام الموسوس لشكلها المُجهَّز، وهذا هو شكل دولة الحق.

ولكن إلى أين تمضى الدولة؟

هذا هو السؤال الذى حاول المشاركون فى الندوة المنظمة من قبل صحيفة اللومند فى 26 و27 أيلول 1991 الإجابة عليه.

ففى خطابها الافتتاحى، ذكرت السيدة «إيديث كريسون» «-EDITH - CRES SON» رئيسة وزراء فرنسا السابقة «أن الدولة والسوق يمكن ويجب أن يتعايشا». وحسب هذه المعطيات يجب على الدولة أن تؤمن أربع مهام جوهرية فريدة لايمكن استبدالها.

وبعد مضى ست سنوات، منح تسريع تدويل السوق وتطور البنية الأوروبية زخما تطويريا لهذه التأكيدات.

وبادئ ذى بدء، يجب على الدولة أن تمارس ـ بدون عجز ـ وظائفها الأحقية المتمثلة، فى الدفاع والعدل والأمن على مجمل أراضيها وإقليمها الوطنى دون استثناء.

وكانت السيدة رئيسة الوزراء تنادى: أين هى اليوم؟ تلك المقدمات المنطقية لعودة فرنسا إلى صميم بُنى القيادة المتكاملة لحلف شمال الأطلسى«N.A.T.O» والتى تركت التفكير بأن الدفاع لايمكن أن يكون مؤمنا بشكل كلى بواسطة الدولة الفرنسية بشكل منفرد.

إن هذا التطور كان أكثر احتمالا من الأخطار التى تأخذ بصورة رئيسية شكل غزو محتمل من قبل بلدان الكتلة السوفيتية أو من الصراع النووى مع الاتحاد السوفييتى.

وقد جعل تفكك الكتلة الشرقية وانهزام الماركسية السوفييتية هذه التهديدات لاغية.

أما اليوم، فتتعلق الخشية القوية بالانتشار المستتر للشبكات الإرهابية فى التفرعات الدولية.

ولم تكن الدولة وحدها قادرة على تأمين حماية نفسها من هذا النموذج الجديد للتهديدات. ويجب عليها أن تنفتح بعزم على إجراءات التشاور الدولية.

فهل تؤمِّن الدولة دائما أحقية وظيفة العدل وإصدار الأحكام؟

بالنسبة للجوهر، يبدو هذا الأمر محتملا، بما أنه يمثل النظام المعيارى الذى يمارس الاحترام. ويتسم التكامل الأوربى خصوصا بسن المعايير الدولية التى تفرض نفسها عليه، وشيئا فشيئا أصبح هذا التنظيم مزودا بأعصاب الإرغامات التى تفرض نفسها عليه، والذى يجب أن يتكامل بشكل ضرورى مع نظامه المعيارى.

وتبتعد وظيفة المدن عن بعدها العسكرى التقليدى كى تتحول إلى شكل مهام تقارب جديدة كتقسيم المدن إلى أحياء عالية المخاطرة.

وفيما يخص الأمر الثانى ـ تتابع رئيسة الوزراء ـ «يجب على الدولة أن تضطلع بوظيفة التنظيم التقليدية»، وإن الهدف المتبع يتوجه للسماح بازدهار المبادرات الفردية «دون الإضرار بالآخرين وإتلاف البيئة».

ويجب أن تبقى هذه المهمة جوهرية، حتى لو لزمها تحاشى عقبتين أمامها: «فكل تنظيم يتجه فى دولة بيروقراطية ـ كفرنسا ـ للتحول إلى قسر أعمى وإلى مدقق متشكل بواسطة النظم الإدارية المبهمة التى تسمح بتفسيرات مختلفة، يكون هو الخطر الأول الذى يترجم نفسه بواسطة تراكم التنظيمات العويصة».

أما العقبة الثانية، فتتعلق بالتوازن الصعب الذى تحاول أن تقيمه الدولة بشكل مقبول بين الاهتمامات المنتجة والحفاظ الضرورى على بيئة متلفة. وتثير المنافسة الدولية أخطار

التلوث الكيمائى والبكتيرى وهى التى تضحى بالمحافظة على الصحة العامة لأجل قصير. ولم تكن قضية «جنون البقر» والكوارث المحدثة فى الهند سوى دلالات نُذر سيئة.

ولكن ألا تمتلك الدولة وسائل مناسبة من أجل فرض هذا التوازن المرجرج لمحاورى الاستراتيجية المعولمة؟

وفيما يخص الأمر الثالث، تقول رئيسة الوزراء «إن الدولة الحديثة تمتلك وظيفة اقتصادية ضرورية كمتعهد ومنظم ومرسخ».

ويتعلق هذا البعد لعملها بالدور الاقتصادى الذى تقره، فقد قلصت المعطيات الدولية والإرغامات الأوربية هامش يدها العاملة على هذا الصعيد بشكل ملحوظ.

وأن تكون منظما على صعيد الاقتصاد الجمعى، فإن هذا يبدو مقبولا من غالبية العوامل الاقتصادية.. ولكن أن تتحول إلى متعهد فهنا يبدو الأمر ملائما شيئا فشيئا.

وقد انعقدت الأحلاف الاستراتيجية بشكل أيسر بين الشركاء الخاصين الذين يمتلكون نفس العقلية من الأحلاف المعقودة بين المتحاورين الذين يحملون منطقا مختلفا، إلا أنها لم تكن متناقضة.

فقد اختارت بريطانيا العظمى تنظيم الدولة بوظيفتها المنظمة للاقتصاد الجمعى بشكل صورى ولكن بسمة محددة.

وقد شهد النقاش المثار من قبل معارضى خصخصة شركة الطيران الفرنسية والاتصالات على الشكوك والترددات الفرنسية ووافقت الحكومة على الاحتجاب الاقتصادى الذى يرفضه تقليدها الكولبيرتى.

وأضافت السيدة رئيسية الوزراء فى النهاية: «أن الدولة يجب أن تكون الضمان والحامى للتلاحم الاجتماعى».

حيث يشكل التضامن وإعادة التوزيع المظهرين الأساسين فيها، وبدون شك فإنها الوظيفة الجوهرية للدولة هذا اليوم، الوظيفة التى يجب بها إعادة ابتكار تلاحم بصورة دائمة أكثر من مختلف الحرفيات التى تضع نفسها محل اتهام بشكل منتظم.

وكونها ضامنة للرباط الاجتماعى، يجب أن تكون العامل الرئيسى بتعريف مواطَنة جديدة تستطيع وحدها أن تحمى الهوية الوطنية من الانمساخ والأمة من الضياع.

"« تارة، انطلاقاً من المتعدد، يتضخم الواحد إلي درجة يصبح فيها مطلقاً. وتارة أخري ينقسم من جديد، وهكذا يخرج المتعدد من الواحد ».

"أمبيدوكل" "EMPEDOCLE"

الفصل الرابع

البنية المتنوعة

لقد كانت الدولة الأمة النموذج الذى بشّر بولادة البنى المتنوعة التى شهدت حقائق جمعية .

« فالدولة المفردة لا توجد » والتى تتطابق صورتها وتكون نسخةواحدة فى جميع القارات، ولكن يوجد « دول » تحمل صفات نوعية لمجتمعاتها ، فلكلٍ مجتمع الدولة التى يستحقها.

ولن ينجح التطعيم الدولى إلا إذا ترافق مع تلاؤمات اجتماعيّة ، فإذا أرادت كل دولة أن تجعل من نفسها إجابة مؤسساتية على جدليّة "الواحد" و"المتعدد" فإن كل دولة تحقق نظريتها الثقافية الخاصة المتمزجة بتأثير القياسات المختلفة للأولويات التى يتموضع بها التاريخ والجغرافية.

ويكشف التاريخ قيم المجتمع وطمية المنتج فى تربة خصبة ثقافية أصلية ، وهكذا نستطيع أن نفهم بشكل أفضل التقليد الفرنسى المركَّز، عندما يُستحصر تاريخ فرنسا التى بنيت من كل جوانبها بواسطة الملكية المحاربة التى أوجدت نفسها بالقوة وأمسكت بزمام السلطة.

ويبينها "بيرتراند – بادى" " BERTRAND - BADIE " و "بيير – بيرنبوم" "PIERRE - BIRNBAUM" « بأنها الدولة التى بسطت نفوذها وسلطانها دون انقطاع على المجتمع المدنى، واستقلت بذاتها لتشكيل حيزٍ مطلقٍ وآلة إدارية خاصة واسعة جداً للسيطرة على المحيط والجوار».

وعلى العكس تماماً، عرفت بريطانيا العظمى دائماً كيف تقدّر مجتمعها المدنى الذى جعل من الدولة القوية غير مجدية.

وأرادت الولايات المتحدة أن تصون الفردية القائمة على قيم أساسيّة ، فشجعت النجاحات الفردية التى ذمتها الكاثوليكية ووقرتها البروتستانتية «بحيث تحل محل الدولة نخبة ممهورة بسلطة مشروعة تنظم المجتمع الأمريكى» .

وكما يحدد تاريخ كل دولة سماتها ويعرّف شخصيتها، تنمذج الجغرافيا وجهها. وهكذا ، فسر حيّز المكان التجزؤ الضرورى للسلطة فى الولايات المتحدة وأستراليا .

ومما يسمح بفهم استقرار السلطة بوضوح فى سويسرا ، أن الحواجز الطبيعية التى تصنع من قبل كل "كانتون" "CANTON" "مقاطعة أو دويلة من الاتحاد السويسرى" جماعة لها نوعية خاصة ومستقلة ذاتياً .

إضافة لذلك ، ترسم مقاييس الدين الأقل أو الأكثر عدوانية للبلدان المجاورة ، أو النية النفسية للشعب ، طريقة التنظيم التى تقدم نفسها دائماً كنظريات تقريبية بين الوحدة التى يقود فيها الاعتبار إلى تشكيل الدولة الوحدوية، وبين التعدد الذى يؤدى إلى إشادة وإنجاز الدولة المركبة.

وقياساً لهذه المظاهر يمكن أن نضع نمذجة هذا الدول حسب المخطط التالى:

طرائق تنظيم الدولة:

طريقة التنظيم	مركزة	لا مركزية	لا مركزة	اتحادية – فيدرالية	فيدرالية – خارجية
الدولة سلطة مركزية	+	+	+	+ (إجماع)	+ (أكثرية)
هيئات غير مركزية					
جماعة داخلية	–	–	+	+	+
	الدولة الوحدوية			الدولة المركبة	

يستند هذا المخطط على البنية الشائعة و المألوفة لكل دولة .

وكونها مقيدة بشخصية قانونية فإن الدولة تُدار "بسلطة مركزية" تمتد بها أهلية التدخل على كافة أرجاء الإقليم الوطنى ، وبذريعة امتدادحيزها الإقليمى فإن الدول " ما عدا الدول المصغرة " مثل "اللوكسمبورغ" "**LUXEMBOURG**" تكون بحاجة إلى مرابط وهى الهيئات غير المركزية والمسماة أيضاً "الخدمات الخارجية" والتى تتلقى مهمة تمثيل الدولة على جزء محدد مسبقاً من إقليمها الوطنى فى إطار "الأقسام الإدارية".

ففى فرنسا يشكل المحافظ مثال نموذج الهيئة غير المركزية، ويسمى من قبل السلطة المركزية ويمثل الدولة فى المحافظة التى يديرها .

وتتلاقى هيئات غير مركزية أخرى بفرض قيود ليست إقليمية وإنما مهنية على أهليّة عملها.

فعلى سبيل المثال : مدير إدارة الزراعة الذى يعمل تحت اسم وزير الزراعة فى دائرة اختصاصه ، فإنه يعمل فى إطار الإسنادات التى تحولت له بسبب مرتبته العالية .

وبقيام الأشكال المنظمة للمجتمعات السياسية استفادت الدول من شبكة تُكثف بشكل أقل أو أكثر "الجماعات الداخلية" ولا تستطيع الشخصيات القانونية بها من الهيئات المركزية أن تتحرك إلا فى حيز محدود داخل الإقليم الوطنى، بل وتختلف فيما بينها بشكل رئيسى بسبب تولية حكامها التى تكون مستقلة بصورة ضرورية عن السلطة المركزية .

وكذلك تنضوى القرى والبلدات تحت هذا الوضع ، وهى الجماعات الإقليمية التى تدار من قبل "**المخاتير**" وليس من قبل أشخاص يسمّون من قبل السلطة المركزية. وتمتلك كل دولة المخطط التربيعى للجماعات الداخلية النوعية المتماثلة على صعيد القرارات الأكثر أو الأقل تعقيداً، وهكذا تنظم الهرم الإدارى الخاص بكل دولة .

ومن أجل تسهيل القراءة ، يمثل المخطط السابق حيازة السلطة بواسطة الدالة ((+)) وزوالها بواسطة الدالة ((−)) ، وهكذا سمح هذا المخطط بتحقيق هوية خمس طرائق لتنظيم الدولة .

المركزة : تحقق المركزة هوية الحالة البسيطة للدولة التى تختصر نفسها فى مركزها. وتجعل مركزية السلطة هذه من الهيئات المركزية المالكة الوحيدة للسلطة ، ولاتحوز السلطات غير المركزية المحتملة ولاالجماعات المحلية على أى جزء من السلطة .

- **اللامركزية** : لم تكن اللامركزية فى أى وقت ضداً للمركزة ،وإنما تهيئتها وإعدادها فى بعض الحالات التكنوقراطية ، بما أن طريقة التنظيم هذه تتحلل - كحال لمعظم سلطات القرار - لصالح الهيئات غير المركزية المُعاد ارتباطها بالسلطة المركزية بواسطة مبدأ التبعية المتسلسل الذى يتعلق بمركزة نسبية .

- **اللامركزة** : إضافة لذلك ، أدخلت اللامركزة شخصيات قانونية غير الدولة، بنقل صلاحيات أكثر أو أقل أهمية ، وهذه الشخصيات هى الجماعات الداخلية التى استفادت من هذا النهج ، ويأخذ الرباط المحافظ على السلطة المركزية شكل الرقابة الإدارية التى تتفحص من جهتها الهيئة غير المركزية الممثلة للدولة .

- **الاتحادية- الفيدرالية "الكونفيدرالية"**

يتحلل مع الكونفيدرالية إلى شكل تجميع الجماعات الداخلية التى تقرر - لأسباب الفعالية الاقتصادية أو هم الدفاع المعزز - ابتكار السلطة المركزية التى تكون ممثلة لها . وتكون سمتها الخاصة ربط السلطة المركزية بإرادتها ، بينما لا تستطيع هذه السلطة أن تتخذ قراراتها بالإجماع .

- **الفيدرالية - الخارجية**: تتماثل مع سابقتها بذلك الشىء الذى يستجيب أولاً لإرادة التعاون بين الجماعات الداخلية العليا المستقلة ذاتياً ، وتمتاز عنها بوضوح بالسماح للسلطة المركزية التى ابتكرتها بتثبيت قراراتها حسب قاعدة الأكثرية .

وكانت طريقة التنظيم هذه لتمييز "الفيدرالية الداخلية" التى تأخذ بواسطتها دولة موجودة مسبقاً مبادرة وسم معظم جماعاتها الداخلية باستقلال ذاتى أكبر ، محتفظة لنفسها بسلطة أقل أو أكثر اتساعاً لإدارة القضايا العامة .

وسمح هذا التوصيف لطرائق التنظيم الخمسة بإثبات شكلين لهوية الدولة، هما :

الدولة الوحدوية والدولة المركبة :

ورسخت الدولة الوحدوية تفوق السلطة المركزية التى تمتلك حصرية السلطة فى إطار

المركزة المطلقة التى توافق بها على تحول مسيطر عليه بواسطة هيئات غير مركزية فى المركزة النسبية أو اللامركزية ، ويتوسع هذا التحويل لجماعات داخلية فى اللامركزية، بل وترتكز هذه الطرائق الثلاثة على رجحان السعة المتبدلة للسلطة المركزية، وتحملها الوحدة على التنوع ، ومن هنا جاءت تسمية الدولة الوحدوية.

وعلى العكس تعترف الكونفيدرالية والفيدرالية الخارجية بالمكان المتفوق للجماعات الداخلية التى تنطلق منها الديناميكية والتى لم تكن السلطة المركزية إلا ناتجا لإرادتها . ومن أجل هذا التنظيم عن الدولة المركبة وعن التنوع المتغلب على الوحدة .

وقد قاد تفحص هذه الصيغ المولدة للدولة إلى تبيان تنوع أوضاعها ، حيث منحت الدولة الوحدوية الفرصة لحقائق مركبة ومتعددة .

وانتخبت الدولة الخليطة والمركبة بنى دقيقة وخطرة .

أولاً الدولة الوحدوية : حقائق مركبة ومتعددة:

لقد فرضت الدولة الوحدوية رجحان كفة الدولة ، وكانت الجماعة الداخلية بأفضل ما يستطاع مستفيدة من الصلاحيات التى نقلتها السلطة المركزية . وتطابق هذه الصيغة جميع الحالات التى تشكلت بها الدولة عموماً بتثبيت الجماعة المسيطرة التى استولت على السلطة .

وفى مثل هذه الحالات ، لا تجهد الدولة نفسها بتجاوز التباينات الاجتماعية والثقافية أو العرقية فى سبيل ابتكار هوية قومية مشتركة بعزم .

وكانت فرنسا النموذج المثالى تاريخياً ، كما تثبت صياغة دستور الجمهورية الخامسة الذى توضح مادته الأولى "أن فرنسا جمهورية غير قابلة للانقسام" .

وتحت اسم عدم الانقسام رفض الإجراء التشريعى الذى يتوجه للاعتراف "بشعب كورسيكا" ، حتى لو كانت الصياغة الاستهلاكية لمشروع القانون تنوه "بتعدد الشعب الفرنسى" .

وقد اصطدم إثبات هوية شعب داخل الجماعة القومية مع عقيدة عدم الانقسام والتى هى التتمة الطبيعية للوحدة المعلنة للشعب الفرنسى .

ويتموضع الخيار الإسباني بهذا المنطق المشابه ، فبينما يؤكد دستور 29 كانون أول عام 1978 في مادته الثانية "أنه يستند على وحدة لا تحل للأمة الإسبانية وعلى الوطن المشترك غير القابل للانقسام لجميع الإسبانيين" ، لا تنضوي إسبانيا في العقيدة الوحدوية كتلك التي لفرنسا ، بل يتعلق الأمر بدولة وحدوية ومنفتحة جدا على الاعتراف باستقلال ذاتي نسبي .

وتلائم كل دولة اتحادية صيغة نوعية عن تجميع أساسي للمركزة واللامركزية واللامركزة. إن تقديم هذه الإجابات المتعلقة بالدولة سيسمح بوصف الطرائق المختلفة التي كيفتها معظم هذه الدول .

١ - الدولة الوحدوية: صيغة مختلطة:

لا يمكن لأية دولة وحدوية أن تقتنع بمركزة مطلقة ، لكنها تتمسك جميعها بالإسنادات التي تدعم هذه المركزة . وقد منعت ، في الواقع ، أسباب هذه الفعالية الدولة من تركيز كامل سلطات القرار لصالح سلطة مركزية واحدة فقط . ولكن تراتبية قواعد الحق والقانون المقبولة بالإجماع منحت هيئات الدولة المركزية السمو المعياري. وقد ساند إنتاج القانون بداية تلك الهيئات المركزية المتعلقة بالبرلمان في تنفيذ صلاحيتها التشريعية ، والسلطات التنفيذية في ممارسة سلطتها التنظيمية .

ومن جانت آخر هناك الإسنادات الداعمة لوظيفة النظام التي تجد نفسها متمركزة في يد أولئك الذين يمثلون سلطة الدولة .

ومثالا على ذلك ، قرار إطلاق الصواريخ النوويّة . ولا يزال أكثر رمزية ممارسة «قانون الرحمة» .[١] وتبقى إمكانيّة الحياة والموت جوهرياً «امتيازاً أحقياً» .

إن تقطير جرعة هذه اللامركزية سمح بشكل أقل أو أكثر بتحاشي فضاضة مركزة مطلقة كانت غير فعّالة بشكل ضروري ، لجأت إليها جميع الدول الوحدويّة .

وقد وصف شارل إيسنمان "CHARLES EISNMANN" هذه المركزة «بالمركزة بواسطة سلطة تدريجيّة تراتبيّة» .

---

(١) قانون الرحمة DROIT DE GRACE حق إماتة المريض الذى يعانى من مرض لا رجاء من شفائه . «المترجم» .

ويمتلك ممثلو السلطة المركزية الإسنادات التى وافقت السلطة على منحهم إيّاها، وتكون تبعيتهم التدريجيّة قانونية ودستورية ومهنيّة . وبما أنهم يُسمون من قبل السلطة المركزيّة فإنهم يكونون قابلين للترقية والترفيع والتحوّل ، وقابلين للتراجع وتخفيض رتبهم، وكذلك يمكن الاستغناء عنهم فى أية لحظة . وينضوى تعبير صلاحيتهم تحت الاحترام المطلق للوائح العليا بشكل تدريجى ومتسلسل، ويمكن أن تكون موضوع نقاش من قبل السلطة التى سمّتهم . ويتعلق الأمر بتقريب مركز القرار من الأرض التى تحدث هذه السلطة آثارها عليها . وتتوجه معادلة فُضلى بين الإطار القرارى والطبيعة القانونية وحقيقة الحالات المعنيّة .

لكن قصر اليد لا يمنع إلا نفس المطرقة التى تدق وتضرب . وبواسطة اللامركزية لا تخشى الدولة من أية مخاطرة فيما يتعلق بالنظام المعيارى الذى حددته .

وبالتأكيد تبقى الدولة الوحدويّة ، وتستمر بغرض أحاديتها القانونية ، لكن الجماعات الداخليّة المحافظة بنفسها على أهليّة التحرك بسبب صفات شخصياتها القانونية ، تتدخل بشكل أكثر حريّة من الهيئات المركزية التى لا تمثل إلا الدولة فى إطار المحيط الإدارى .

وتتموضع العلاقات بين الدولة والجماعات الداخليّة بين شخصيتين قانونيتين مختلفتين.

ومن أجل أن تكون فعّالة ، تتطلب اللامركزية كغاية ثلاثة شروط جمعيّة .

فبداية، يجب أن يكون الحكّام مستقلين دستورياً عن السلطة المركزيّة ، وفى الأنظمة الديمقراطية يجب اللجوء إلى الاقتراع العام كردٍ على هذا المتطلب لتمييز الحكام.

وثانياً : يجب أن يكون المجال المحدد لصلاحيتها مرسوماً بوضوح، وهذا ما يفترض إقامة قواعد متلاحمة فى التحولات المنظمة .

وأخيراً يجب أن تعترف بها إدارة حقيقية مستقلة ذاتيا لمباشرة إسناداتها وتخصصاتها. وبما أنها قائمة على مبدأ الحرية فإن اللامركزية لا تستبعد السيطرة والرقابة، فبينما تكون التبعية التراتبية مبدئية وعامة ، تكون هذه السيطرة والرقابة صريحة وحصرية، فلا تستطيع أن توجد دون نص دقيق يفسرها، ويجب ألا تتعلق بالانتظار القانونى للأفعال التى تصدر عن هذه السلطات المحلية ، ما عدا التدقيق بملاءمتها بشكل نظرى . ويكون ذلك بموجب الاحترام الأقل أو الأكثر اتساعا للاستقلال الذاتى للجماعات المحلية، الذى

يقاس باتساع اللامركزية . وقد لجأت معظم الدول الوحدوية لهذا حتى لو لم يجنِ معظمها إلا نتائج محدودة حول كثافة وثقل سيادتها النوعى .

ب - الطرائق المتبدلة :

تختار كل دولة وحدوية التنظيم الإقليمى الذى يناسب خصوصيتها الثقافية ، وينتج فكر الشعوب البنية المحفوظة لأسلوبها وشخصيتها ، وهكذا ركزت فرنسا على امتلاك ديناميكية غير مركزية تتدرب عليها منذ عام 1981 .

وتعطى اللامركزية وحدها فقط ـ وبشكل صحيح ـ معنى للإطار القانونى الشكلى بصورة ضرورية. وبطبيعته ، يكون كلّ منطق يؤكد على الحرية مصدراً للتنوع .

وبكونه مساواتى أكثر مما هو فوضوى ونصيرا للحرية المطلقة ، يبدو الشعب الفرنسى تقليدياً أكثر ارتباطا بالمساواة التى تقضم الفوارق من ازدهار الحرية التى تضخمها. وبسبب التعددية المميزة ، يفضل الشعب الفرنسى تماثلاً معتدلاً ، وهذا ما يجازف بإفساد فكر اللامركزية بشكل دائم .

وقد دون "بيير لوجاندر" "PIERRE LE GENDER" عام 1983 " أن فرنسا بطريقها إلى إصلاح مركزيتها ، كما نصلح الديانة ، لا بحذفها " .

ومن أجل الأخذ بالحسبان القيم المتميزة ـ وتبعاً لتاريخها ـ فضلت بعض الدول خيارات مختلفة .

فدأبت بريطانيا على أن تبدو "مَلَكيّة بحكومة محليّة" وإسبانيا وطن المستقلين ذاتياً وإيطاليا دولة إقليمية . وجعلت الانتفاضات الفجائية التى عرفتها إيطاليا بسبب التأكيد الراعد "لدولة بادانيا" المرغوبة من قبل قائد رابطة الشمال ، من الصعب تحليلاً دائماً بالنسبة لتطور دولة يمكن لوحدتها أن تتهشم وتتحطم .

وفيما يتعلق بفرنسا وبريطانيا العظمى وإسبانيا فقد سمح تحليل دقيق بنسبية التقديرات الوعرة جدا، قياسا للتعقيد التنظيمى للدول التى تؤكد على أولوية وحدتها ...

- فرنسا " دولة نصف مركزية" .

منذ عام 1968 ، استشعر الجنرال "دوغول" ضرورة إجراء إصلاح إدارى عميق. "إن التطور العام يحمل بلادنا نحو توازن جديد" هذا ما أكده فى مدينة ليون فى 24 آذار 1968 ، مضيفا "أن الجهد المتعدد الأجيال والقرون للمركزة ، والذى كان لزمن طويل ضرورياً لتحقيق التمسك بوحدتها على الرغم من تعاون واختلاف المقاطعات التى كانت مرتبطة بها بشكل تتابعى ، لن يفرض بعد ذلك أبداً" .

وجلبت "أحداث أيار 1968" نواياها الإصلاحية التى جرى بها الاقتراع العام فى 27/نيسان/1969 والذى وضع النهاية الحتمية لاستقالة الرئيس "ديغول" .

وبعد ذلك، اقتنع خلفاء "ديغول" بتعديلات حصيفة . فقد منح بومبيدو "GEORGES POMPIDOU" الفرصة لجميع المناطق، ولكن لم يعترف لها إلا بنظام تحديدى للمؤسسات العامة ، بينما عمّم "فاليرى جيسكار ديستان "VALERY GISCARD-DESTAIGNE" المساعدات التى تتلقاها الجماعات المحليّة من الدولة من أجل أعمالها . لكنّ هذا المبادرات لم تختصم مع الحرم الإدارى المقفل بقسوة من قبل السلطة المركزيّة وممثليها .

وبسبب تعاقب عام 1981 الذى سمح بإطلاق ضرورة الإصلاح ، وكان الحكام الجدد يعانون من تعارض عقبات الاستقلال الذاتى المحلى ، فقد أصبح "غاستون دوفير" "GASTON DEFFERRE" عمدة مرسيليا ووزيراً للداخليّة الذى كان مهندسها المعمارى الرئيسى بالتواطؤ مع "بيير مورُوى" "PIERRE MAUROY" عمدة مدينة ليل" "LILLE" الذى وعُد بمنصب رئيس الوزراء .

وقد تثبتت اللامركزيّة الممتدة منذ عام 1982 بواسطة ترسانة قانونية مدهشة كمتهمة للمركزة التى بدت تجاوزاتها التاريخيّة غير محتملة .

«إن فرنسا كانت بحاجة لسلطة مركزيّة قويّة كى تصنع نفسها ، وهى اليوم بحاجة إلى سلطة لا مركزية كى لا تتفكك» . هذا ما أعلنه الرئيس "ميتران" "MITTERRAND" فى مجلس الوزراء فى 15 تموز 1981 ، طارحاً الإصلاح الذى يقدم القضيّة الكبرى لفترة حكمه السباعيّة .

فما الذى حدث خلالها ؟ .

لقد ساهمت نصوص متعددة فى تعديل حالة الأمكنة بصورة محسوسة . وسمح تماثل العوامل "للمخاتير" الإقليميين والإداريين بممارسة السلطة التنفيذية لجماعتهم المستقبلية محل ومكان المحافظين .

لكن هؤلاء المنتخبين محلياً بقوا تابعين لمبدأ المساواة فى الوصاية الإدارية السابقة التى كانت تمارس آنفاً على أعمالهم، والتى كانت تحل محل رقابة قانونية لاحقة .

وحاول نقل الصلاحيّات أن يمنح لكل مستوى إدارى هويّة مهنيّة ، فأعطى سكان القرى و المناطق التحديث المدنى والسيطرة على الأرض وإدارة الشؤون الاجتماعيّة فى منطقة التنمية الاقتصادية .

وتلاقت هذه الرصودات الأولوية مع التطابقات المحددة تاريخياً . لكنه من أجل أن تكون السيرورة ملتحمة ومتماسكة يجب أن يسمح نقل المصادر للجماعات الإقليميّة بممارسة صلاحيتها بحرية كاملة . وبهذه الحالة ، يجب التفكير فى ثورة ضريبيّة ضروريّة وإصلاح حتمى للإدارات المالية المحليّة تتشكل بصورة منتظمة بعلاقات مصير غير أكيد .

وتبقى السيمفونية لا منتهية ، لأن العازفين المحافظين على التقسيم لم يستطيعوا أن ينظموا الأوركسترا بعدم استعمال الآلات المناسبة ، حيث تحولت ملاحقة الطلب المنشود إلى تنافر فى الأصوات .

وتعقد تشابك الصلاحيات بتمويلات متصالبة ، وعانت الجماعة من الاضطلاع بمنصبها الخاضع دائماً لرقابة المساواة، وكانت الضحية الحتمية للوصايات التقنية ."**إنها حكومة وجهاء ، بواسطة الوجهاء ومن أجل الوجهاء** "، هذا ما وصف به "ايف – مينى" "YVES-MENY" "**جمهوريّة الإقطاعيين**" الملغومة بالتبذيرات التى تتحول إلى فساد، وفقدت اللامركزيّة ـ فى نظر معارضى المركزية – الكثير من قوتها الإصلاحية عندما أصبح هؤلاء حكاماً دائمين . و بالتدريج تخلت المنفعة عن مكانها متجهة نحو ضرورة تعزيز اللامركزيّة .

وهكذا ساهم بها القانون رقم 92 / 125 الصادر فى / 6 / شباط 1992 ، الخاص بالإدارة الإقليمية للجمهوريّة عندما أدخل "مبدأ استطراد الإدارة فى الدولة" . ويشكل هذا المأرب ، بنفسه ، تعديلاً مهما فى سلوك وتصرفات الدولة .

لكن تفكير الدولة بنفسها يكون ضرورياً ودقيقاً ، و يحلل تبدلاً نظرياً ، ولم يعد عدم المركزة الأولوية المطلوبة ، حتى لو لم يتمكن من الاستفادة بصورة غير مباشرة من اللامركزية المعززة التى تسمح للمنتخبين محلياً بتغذية حوارات مثمرة مع ممثلى الدولة» .

ويفترض نجاح عدم المركزة الحقيقى جهود التبسيط و الإيضاح والمسؤولاتية.

«إن الدولة تعانى من البدانة» .

إن مجموع الهيئات المركزية يعد ما يقارب 90000 شخص ، أو بالأحرى ما يقارب 5٪ من مجموع الوظائف العامة . ويكون عدد الإدارات المركزية فى التنظيم "200" وهذا ما يحدث تعقيدات وتقطيعات للاستراتيجيات المتنافسة ، ويمر التبسيط عبر تخفيف وإعادة تنظيم السلطة المركزية للدولة، ويجب أن يتابع بواسطة إجراءات مبسطة بشأن اللامركزية .

ويفرض إيضاح الصلاحيات نفسه بواسطة مبدأ الاستطراد بشكل أكبر لصالح الهيئات غير المركزية منه لصالح الجماعات الداخلية ، ويسمح الغموض بجميع التعسفات والتجاوزات . وتعزز التمويلات المتصالبة تأثير مجموعات الضغط الفاعلة جدا .

ويجب أن تكون "**المسئولاتية**"" " **تقلد المسؤولية** " مبدأ التحريض على الإصلاحات التى تقترن أهميتها مع إلحاحها الآمر والضرورى .

إن المآسى السابقة الناجمة عن الأشغال العامة المنفذة بشكل سيىء أو عن الأضرار المقدمة بشكل أسوأ ، كشفت عن الآثار الفاسدة لنظام تخلى فيه كل واحد عن مسؤوليته أو للموافقة الفاسدة على المسؤولية المتجردة من الذنب .

لكن هل يمكن انتظار حكام دولة تنجم عن مركزة يوافق هؤلاء الحكام بها على إعادة التفكير فى اتساع سلطتهم مجازفين بحصر أنفسهم من انبثاق سلطات مضادة ؟ .

ألم يكن هذا المنظور مخالفاً للطبيعة الإنسانية ؟ .

ذلك ما أشار إليه "مونتيسكيو" "MONTESQUIEU" عندما قال : "إن كل انسان يمتلك السلطة تكون لديه نزعة إساءة استعمالها» .

- بريطانيا العظمى : مجتمع بدون مركز...

تضم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى كلا من : إنجلترا ، وبلاد الغول، وايكوسيا، وأيرلندا الشمالية .

ومنذ عقود ـ ولا تزال ـ والمشكلة الأيرلندية تقض مضجع البريطانيين جميعهم .

فمنذ عام 1921 حرض اجتزاء أيرلندا بشكل مفاجيء تناقضاً قاسياً بين أولئك القانعين به مثل «ميشيل كولان» "MICHEL COLLINS" وأولئك الذين يرفضونه مثل "آيمون دوفاليرا "EAMON DE VALERA" .

وانطلقت المناوءات و الاضطرابات العشوائية لتعرقل "الوحدويين" ، وانطلقت بين البروتستانت القساة المدافعين عن أيرلندا الشمالية فى المملكة المتحدة وبين المتحزبين لتوحيد ايرلندا، وهم الكاثوليك بشكل أساسى .

واشتدت المواجهات فيما بينهم ، ولم يتردد هؤلاء أو أولئك فى المزاحمة على استخدام الطرق الإرهابية لتغليب وجهات نظرهم المتنافرة والمتناقضة .

وعلى الرغم من المحادثات والمفاوضات المتواترة التى بدأت ثم انقطعت ، ومن المزايدات المتحولة إلى مواجهات مسلحة ، مازالت المسألة الأيرلندية تلح بشدة .

ومنحتها الانشقاقات الاقتصادية - الدينية حدّاً عاطفياً ، وجهدت الحكومة البريطانية لإجراء مفاوضات دون نتائج ملموسة .

وبينما يلعب المنطق الجغرافى لصالح وحدة الجزيرة التى لا يمكن لحدودها الطبيعية أن يتم التنازع حولها ، يعارضه ويقاومه المنطق التاريخى للبروتستانت .

فهل يكون الانفجار السابق للإمبراطورية السوفيتية العامل المرجح للجغرافيا على التاريخ فى المسألة الأيرلندية ؟

إن إنجلترا وبلاد الغول وايكوسيا ، تنتظم إقليمياً انطلاقاً من 490 وحدة محلية غير مميزة على جميع مستوياتها ، وهناك حيث تعد فرنسا 36763 قرية وبلدة و100 مقاطعة إدارية و 26 إقليما ، تقيم المركزية البريطانية مستويين للإدارة المحلية "الكونتية-والمقاطعة" "المناطق الإدارية فى بريطانيا" . ويمكن أن تبدو كقوة إذا ما قورنت بالتشتت الفرنسى . وفى الحقيقة ، كان التنظيم الإقليمى البريطانى مقبولاً فى ظروف معينة .

وبواسطة الوحدات القوية المدارة من قبل سلطات مستقلة للسلطة المركزية ، تعرف الجماعات المحلية كيف تفرض إرادتها على الحكومة البريطانية، وبهذا " سنكون فى بلد الإدارة المحلية" .

وساهمت الحقيقة فى تدقيق هذا التقدير المعتبر بسبب خللين وظيفيين فى النظام .

تعلق الأول بنفس طبيعة السلطة المركزية المنقسمة بسن الإقطاعيات المتنافسة الناجمة عن " إفراط التنظيمات المتخصصة " ، حيث لا يملك المركز وجوداً متبدلاً فى المملكة المتحدة لأنه منقسم بتعدد الإدارات المتخصصة المتمسكة بامتيازاتها والمحافظة على العلاقات الحصرية مع تفرعاتها اللامركزية .

وينجم الخلل الثانى عن الجهل العميق للدور الدقيق ، وعن السلطات الفعالة التى تتمسك بها الجماعات المحلية .

ولا يسمح الغموض والإبهام فى المسؤوليات بتمييز استقلال ذاتى محلى حقيقى .

ويبين "ايف مينى " "YVES - MENY" عام 1991 "أن المركزة السياسية والإدارية للمملكة المتحدة لم تكن أكثر توازنا من الثقل الموازى للحكومة المحلية" . وبناء على ذلك المجتمع المركز لم تغتن بطبقة سياسية محلية متبدلة ، إلا أنه مع عودة حزب العمال للحكم فى عام 1997 ، بدت التوزيعة كواجب تطور محسوس .

والتماسا للاقتراع العام الذى جرى فى أيلول 1997 ، وافق الايكوسيون على "أيلولة" "انتقال الحق" التى لم يصادق عليها إلا بشكل ضعيف جداً فى الأول من آذار 1979 ، حيث يجب أن تكون نسبة الموافقين ٥١,٦ ٪ من الاقتراعات الموضحة ، بينما لم تكن سوى 32% من أصوات المقترعين .. أما هذه المرة فقد صوّت 74.29% من بينهم بالإيجاب على انتخاب برلمانى حقيقى يدير شئونهم الخاصة ، ووافق 63,48% على أن هذا البرلمان يمكن أن يمتلك سلطات ضريبية محدودة . وبهذه الحالة يمكن أن يعدل على الأقل "3 %" من مقياس الضريبة على العوائد والشركات .

وبعد 700 سنة من الخضوع لإنكلترا أوجدت ايكوسيا برلمانها ، وإن بقى الدفاع والدبلوماسية والنقد والعملات صلاحيات ثابتة للدولة الوحدوية ، فإن الطريق مفتوحة لإعادة تحديد عميق للعلاقات بين السلطة المركزية والمحيط .

ووافقت بلاد الغول فى اقتراعات 18 أيلول 1997 بطرف الشفاه على "أيلولة الحق" بالطريقة نفسها . ويخاطر التوازن الإقليمى بأن يكون معدلاً بعمق بسبب بزوغ وانبثاق استقلالات ذاتية إقليمية فى المستقبل .

وكما يشير الهدف المتبع إلى منافاة المشاريع الانفصالية، يتساءل الكثير عما إذا فتحت الحكومة البريطانية – وبدون مناسبة – صندوق "الباندور" "PANDORE" محررة بهذه الطريقة ادعاءات الاستقلال الذاتى المطالب بها شيئاً فشيئاً .

زد على ذلك ، وفى اللحظة التى تعانى فيها الملكيّة من عدم مصداقيّة الرأى ، تتساءل الصحافة البريطانية عن تطوّر محتمل للدولة الوحدويّة الملكية "نحو جمهورية فيدرالية" .

وقالت صحيفة الأوبزرفر :

"إن المملكة المتحدة ستصبح بشكل سريع اندماجة أمم وأقاليم مستقلة ذاتياً تتموضع تحت رقابة برلمان بسلطات محدودة" .

وتحت هذه الذريعة ، وبهذا السياق ، ستأخذ المطالبة الأيرلنديّة بالاستقلال الذاتى بُعداً آخر .

***

إسبانيا ''دولة الاستقلال الذاتى''

تتأتي الخصوصيّة الإسبانية بدقة من تأكيد استقلالاتها الذاتيَة المحليَة. حيث تجرب إسبانيا - واقعيًا - مصالحة محليَة إقليميَة بين مبدأين متناقضين.

فيما يبيّن دستور 29 كانون الأول 1978 بصورة شكلية هذا التناقض الجليّ، حيث تنادى مادته الثانية '' بالوحدة غير القابلة للحل للأمة '' ، يشكل حق الاستقلال الذاتى للجنسيات والأقاليم جزءاً منها .

وينادى هذا الدستور- بشكل قوى – بالأهميّة غير المحسوسة لوحدة إسبانية ''معترفاً وضامناً'' كل استقلال ذاتى محلى .

ويوضح فى المادة 139 ''أن جميع الأسبانيين يمتلكون نفس الحقوق و الواجبات على جميع أجزاء الدولة''.

ولكنه يذكر فى المادة 148 ''الصلاحيات التى يمكن أن تمارسها الجماعات المستقلة ذاتياً'' . وكانت سبع عشرة منها مشكّلة وقائمة ، ولكنها لا تستفيد من نفس كفاءات وأهليّات التدخل و التنفيذ التدريجى للعمليّة التى تريد من نفسها أن تثير عدّة تساؤلات .

وبكونه راصداً للاستقلالات الذاتية ، أدخل الدستور منذ بداية تأسيسه تباينات مؤسفة مُدركة كعدم مساواة. وإذا كان العديد من المقاطعات مثل ''كاتالونيا ، والباسك ، وغاليسيا» قد مُهرت دفعة واحدة باستقلال ذاتى واسع ، فإنه لم تستطع مقاطعات أخرى أن تستفيد إلا من استقلال ذاتى محدود جداً ، مُحاطاً ببضع اختصاصات بدئية قبل إمكانية توسيع صلاحياتها ، بعد فترة اختبار لمدة خمس سنوات .

وكون هذه الاستقلالات مُقرة ''ككيانات سياسية'' من قبل المحكمة الدستورية ، فإنه يمكنها أن تناقش مع الدولة مزايدات خطيرة تعقّد السمة الوحدويّة للدولة الأسبانيّة .

واستناداً لذلك ، تقدم هذه المجازفة الإطار المعادل والمنتظم الذى ينظم الاستقلال الذاتى للإقليم ، ويجد نفسه غير مستقر بسبب الاستحضار المتواتر لحق تقرير المصير .

وتضخّم تشكيل هذا الحق المثار بمبادرة من برلمان "كاتالوينا" فى كانون أول 1989 وبمبادرة من برلمان "الباسك" (عام 1990) . وأثبت نفسه "كقدرة المواطنين على تقرير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى لشعب الباسك بصورة حرّة وديمقراطية ، إما بوسمه بإطار نوعى وإما مقتسماً بشكل جزئى أو كلى سيادته مع الشعوب الأخرى".

واحتفظ بقوّة هدّامة بالنسبة لديمومة الدولة الوحدويّة.

ولم يستطع الاقتراع المُصوّب عليه من قبل الحركات القوميّة المعتدلة أن يحاصر الأساليب الإرهابية التى صنعت من منظمة "E.T.A" آلية عسكريّة زعزعت السيرورة نحو الاستقلال الذاتى الداخلى بصورة منتظمة .

وبعد أن لُفظت الدولة الفرانكويّة المركّزة بقوة ، انخرطت أسبانيا فى مغامرة جريئة ، لكن الاستقلال الذاتى لم يكن محدداً ومعرّفاً بدقة ، والذى يذكر المحكمة الدستورية "بأنه لا يتطابق مع السيادة ، لكن يجب أن يزدهر داخل إطار الصلاحيات النوعيّة ، ويغطى الحقائق المختلفة للنظام السياسى للجماعات المستقلة ذاتيا ، وللنظام الإدارى للمقاطعات وسكان المناطق والقرى والبلدات» .

وأرادت أن يكون تنفيذه تدريجيا بصورة عملية ، لكنه يطرح مشكلة هوية الدولة الأسبانية اليوم ويعّرف "فرانك موديرن" "FRANCK - MODERNE" الدولة الإسبانية ذات الاستقلال الذاتى "كصيغة الدولة المركبة التى توافق على تنسيق مستويين للسلطة السياسية دون أن تصل إلى حد الدولة الفيدرالية".

ويتساءل "سيزار - دياز - كاريرا" "CESAR - DIZA - CARRERA" «عما إذا كان الاستقلال الذاتى مرحلة سابقة لتشظ الدولة تحت ضغط المحيط المجاور أو يشكل مدخلاً للفيدرالية".

ويقول : إن مستقبل دولة الاستقلال الذاتى الإسبانى يكمن فى تجاوز واحدية الدولة – الأمة وانصهارها فى التعددية.

ويصفها "بيير بون" "PIERRE - BON" «بالدولة الإقليمية المحددة كشكل الدولة الوسط بين الدولة التقليدية والدولة الفيدرالية التى تقرن وحدانية الدولة بالاستقلال الذاتى السياسى فى عناصرها المركبة".

وينجم التردد فى إثبات هوية الحقيقة الأسبانية عن إبهامين :

يتعلق الأول بعدم كمال هندسة معمارية ثابتة ومستقرة ، ويترجم الثانى صعوبة توصيف تجربة فريدة من نوعها "SUI GENERIS" . وبدت النظرية الأصلية التى حاولت الدولة الأسبانية أن تبتكر بها تكاملا جديدا بين الوحدة والتفرق ، عسيرة الحل عن "مفهمة" قائمة على التمييز النظرى بين الدولة الوحدوية والدولة المركبة .

- إن هذه الإشهارات تشهد اليوم على عدم الاستقرار الذى دخلت به معظم الدول الوحدوية.

فقد دفعت الحالة الإيطالية - وبدون شك - اتهاماتها الضالة إلى الذروة. وبدا الإصلاح الإقليمى الملقن والخبير فى إيطاليا عام 1970 متردداً بين تحسين الإطار القانونى المالى المعقد وتصاعد المطالبات الإقليمية تحت إشراف الانفصاليين المبالغين .

وإذا كان ما يقارب المليون إيطالى قد صوتوا فى العشرين من أيلول 1997 على ارتقاء ارتباطهم بوحدة بلادهم ، فإنه بذات اللحظة أعلن أمبيرتو بوسى "UMBERTO BOSSI" - عيد الميلاد الأول لجمهورية "بادانيا"الاتحادية بالنسبة للأقاليم العشرين بإشراف ترسيخ صيغة الفيدرالية.

وتدخل غالبية الدول الوحدوية - اليوم - فى منطقة اضطراب مقلقة ، ويقرن إثبات الهويات الإقليمية آثار العولمة لخلخلة الأهرامات الإقليمية الهشة .

وتبدو فرنسا ـ وحدها ـ مغلقة على كل تطور يسمح باستقلال ذاتى إقليمى حقيقى .

ولكن هل يمكنها - خلال زمن طويل ـ أن تُعفى نفسها من التفكير فى أساس تنظيمها الإدارى ؟ .

ويعترف العالم كله بأن تعايش المستويات القرارية الأربعة - سكان القرى والبلدات ، المقاطعات، المناطق والأقاليم ، الدولة ـ يعقد بدون طائل هرمنا الإدارى ، بالاستناد إلى جماعات العامة ، وانبثاق البلدان و التمسك بالتكوير الذى تنظم إليه تراكبات غامضة ومرتبكة .

وبدون شك ، لن تنتهى التجارب الإسبانية والبريطانية بواسطة تعميق التساؤلات إلا إذا

لم ترد على زيغ وضلال دولة قا بضة على هويتها من سريان العدوى والداء الإقليمى بنتائج غير متوقعة .

ثانياً : الدولة المركبة ، بنية دقيقة :

عموما ، تطور الدولة المركبة ديناميكية مناقضة لتلك التى تحقق هوية الدولة الوحدوية ، ويأتى التحريض من الجماعات بقوة الممارسة التى تمتزج أقل أو أكثر بصورة دائمة حسب طرائق كثافة متغيرة .

وتنجم مأسسة السلطة المركزية التى توافق على تفويضات وتوكيلات أو تحو يل الصلاحيات وتحافظ على تفوقها ورفعتها .

كما يشكل "الاتحاد الشخصى" الصيغة الأكثر قطرية للدولة المركبة ، بما أنه فى هذا الإطار يتماثل اجتما ع عدة جماعات مع سلطات عليا فى الحالة الملكية ، فعلى سبيل المثال كانت تجربة الاتحاد المحقق بين إنكلترا وهانوفر من عام **1814** إلى عام **1837** قد شرحت نظم انتقال التاج هذا التجميع المؤقت .

ويتعلق الاتحاد الحقيقى بمنطق آخر يسعى لتوحيد وظائف الدولة تحت سلطة مشتركة ، وهكذا من عام **1867** وحتى عام **1918** تقارب الاتحاد النمساوى – الهنغارى بهذه الصيغة الاتحادية ، واستأثر فرانسوا جوزيف "**FRANCOIS - JOSEPH**" إمبراطور النمسا وملك هنغاريا بالمالية و الدفا ع والشؤون الخارجية لهاتين الدولتين .

وقد بقيت هذه الصيغ الظرفية للدولة المركبة ابتدائية .

وتنطلق منها ، بشكل مختلف ، صيغتا تنظيم تحقق بشكل واقعى هوية الدولة المركبة هما "الاتحاد" والدولة الاتحادية ، غير أن مصيرهما كان مختلفاً .

ففى الاتحاد ، تتحدد كل الجماعات محافظة على حريتها ، وتحل محل السلطة المركزية التى تمثلها ، لكن قاعدة الإجما ع تفرض نفسها على كل قرار عام ، ومنذ ذلك الوقت حافظت الصيغة على غموضها الخاص ساعية للتوفيق بين ديناميكيتين متناقضتين ولا يمكنها أن تجد الإجابات إلا داخل اجتماعية شاملة .

ولا يولّد الاتحاد إلا تواتراً وتناوباً ، أو ذلك الذى يوحد المتحالفين كونفيدرالياً ، ويتغلب على ذلك الذى يقسمهم ، وسيتحول الاتحاد إلى دولة فيدرالية ، أو ستنتهى خلافات

المصالح بالقضاء عليها ، ويتصدع الاتحاد وتستعيد كل جماعة حريتها ، ومن أجل ذلك أدان التاريخ الاتحادات ، ويشـهد على ذلك المثـال الأمريكى والسويسرى والهولندى .

وقد اختار ممثلو ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية سابقة بدايةً الصيغة الاتحادية عام 1777 ، وقد جعل غياب السلطة التنفيذية من الصعب عمل النظام الذى تتمتع به كل دولة بسيادتها .

وقد قاد فيلادلفيا لصالح إقامة وترسيخ دولة اتحادية ، وبالتأكيد لم يقاوم الميثاق الاتحادى الحرب الانفصالية .

وتوحدت ولايات الجنوب المستعبدة فى اتحاد كونفيدرالى ، ولكن انتصار الشمال سمح فى نفس الوقت بإلغاء العبودية بالإحياء القطعى للفيدرالية .

ويثبت الإشهار السويسرى "الهيلفى" "HELVETIQUE" المصير الضرورى المختصر للصيغة الفيدرالية . ولم تعرف تسمية الاتحاد السويسرى الخداع ، منضوية فى منطق مواجهة منذ عام 1832 ، وحوّل دستور 1848 سويسرا إلى دولة اتحادية حقيقية .

وتبعت هولندا سيناريو مشابها ، فولد الاتحاد عام 1576 واختفى عام 1795 ، بل وبهذه الحالة الخاصة منح الميلاد للدولة الوحدوية . وبالأمر الطبيعى ، يستدعى كل اتحاد للتحول أو يحكم عليه بالموت ، وبسبب شبه الحتمية التاريخية هذه فإنه من المدهش أن نرى البنية الأوربية ترعى صقل احتمالية تطورها نحو مأسسة للاتحاد .

وإن نقص الطموح الذى تشير إليه الموافقة الضمنية ، فإن الاتحاد الأوربى يريد ـ بدون شك – أن يكون مرسخاً للحكام والأمم المعنية . ولكن الخشية من أن الوهم الاتحادى لا يساهم فى حل الهدف الأوربى المثالى المستوى مسبقاً بشكل واسع بواسطة "أوروقراطية" مشوهة ومبلبلة .

وبقى من المؤسف أن الحصافة المدركة لسيرورة الوصول إلى تبرير الرفض لطموح موضح ، وعارف ، حسب كلمات" "SENEQUE" «أنه لا توجد رياح تهب من أجل ذلك الذى لا يعرف إلى أين يتجه" .

وإنها الفكرة الأوربية التى تخاطر بوجود نفسها غير مؤهلة .

وتنضوى الفيدرالية دفعة واحدة فى الديناميكية العلمانية ، كما أنها تأذن للسلطة

المركزية فى أن تحل بواسطة إرادة الدول المتحدة فيدراليا . وباتخاذ قراراتها بالأغلبية ، حتى ولو أنها تتناسب مع إقامة تمييز بين متطلبات الأغلبية البسيطة وضرورة الأغلبية المؤهلة .

وغالباً ، ما تعود لتقرير تعديل جزئى محتمل للميثاق الاتحادى .

ويحرر المبدأ الأعظمى الكفاءة الخلاقة للسلطة المركزية الجديرة بتجاوز الحواجز التى يمكن أن تنتج عن التناقض التنظيمى لهذه الدولة العضو أو تلك .

زد على ذلك ، وفى اللحظة التى يتكشف فيها الغموض المؤسساتى للاتحاد الأوربى، تكون المفاوضات فى سياق التوجه لتوسيع المجال الذى يكون متطلباً لقرارات أكثرية تقوم مقام الإجماع المدخل بدئياً .

وتؤكد هذه النقاشات الضرورات العملياتية لمنطق فيدرالى ، فى حين تتمسك بوهم الحل الكونفيدرالى .

وتمتاز الفيدرالية الخارجية "أو التكامل" - تقليديا - عن الفيدرالية الداخلية أو عن التفكك والانحلال .

وتترجم الأولى إرادة المشاركة ، بينما تتعلق الثانية بتحويل الدولة الوحدوية إلى دولة فيدرالية .

ويمكن لإسبانيا وإيطاليا وكذلك المملكة المتحدة أن تسلك هذا الطريق ، حتى لو كانت الفرضية المشكلة لهجر الصيغة الوحدوية المستبعدة نظرياً اليوم من قبل حكام هذه الدول.

وقد صنعت بلجيكا هذا الخيار ، ولكن فى سياق مقلق لديمومتها ، ويسمح وصف الصيغة البلجيكية بتأكيد متشابه مع الإنجازات الأمريكية والكندية ، وتدوم الاختلافات العميقة فيما وراء قبول النموذج الفيدرالى ، بل ومن المناسب مسبقاً تحليل الفيدرالية على الصعيد القانونى .

- ١ - التحليل القانوني للفيدرالية :

تشكل الفيدرالية صيغة تنظيم معقد تسعى للتوفيق بين التعددية والوحدة ضمن مفهوم احترام الواحد للآخر ، كرمز شعار الولايات المتحدة "التعددية فى الوحدة"

"EPLURIBUS UNUM" ويثير تحقيقها مجادلات قانونية محتومة ويتطلب عملها طرائق نوعية معقدة .

فكيف استطاع القانون أن يضبط الدولة الفيدرالية التى تفترض بها الديناميكية توفيقا بين الدول التى تخلت عن جوهر حريتها لصالح تنازل عام ، مؤسسة بذلك دولة واحدة تحافظ على صفات الدول ؟ .

بالنسبة لـ"كالهون" "CALHOUN" ـ أحد زعماء فيرجينيا الجنوبية أثناء حرب الانفصال ـ يكون هذا مستحيلاً قطعياً . وغير مرتبكة بالتفاصيل الدقيقة ، توصف كفرضية بين "فرضيات الإلغاء" حيث تنكر وجود ولايات فيدرالية وفقا لحجج بسيطة .

وحيث ترتكز الفيدرالية على اتفاق مبرم بين الجماعات العليا ، ولا يمكن أن توقع هذه المعاهدة إلا من قبل الولايات التى لا يمكن أن تتخلى عن سيادتها منطقياً ، فإنه يمكنها أن تبطل هذه المعاهدة فى أيه لحظة .

وبهذا الوضع ، يمكن لحالتين أن تتطابقا بشكل واضح ، فإما تستمر الولايات الأعضاء بالوجود وعلى الأكثر تبتكر اتحاداً ، وإما تتخلى عن سيادتها بواسطة معاهدة انتحار حقيقى وتؤسس حينها دولة وحدودية .

وأن يكون هذا التفكير القانونى ملائماً كذلك ، فإنه يصطدم بالحقيقة ، وتؤكد الأفعال العنيدة على وجود الولايات الفيدرالية ، ويدخل التساؤل الخاص بولادة الدولة الفيدرالية ضمن تعقيدها الذى يتزامن مع البحث عن أصول الدولة : الدولة المادية أم الدولة الحق ؟.

إن رصد تكوين الدولة الفيدرالية يسمح بتبيان مستويين للتقدير : بدايةً تكون الدولة الفيدرالية "حقيقة اجتماعية" ناجمة عن سيرورة تاريخية تتمسك بالتحام عدة قوى اجتماعية تسعى للتعايش معا على نفس الإقليم .

ويتغلب تلاحمها على أيلولة السلطة إلى واحدة من هذه القوى أو لا يمكن لأحدها أن تفرض نفسها على الأخرى . وقد تطلب نيل الاستقلال فى الولايات المتحدة اتحاد وتحالف المستعمرات الثلاث، ودفعة واحدة فرضت الديناميكية الجماعية نفسها .

وكان العكس فى بلجيكا ، حيث كان الخوف من الانحلال سيفضى إلى إثبات هوية جماعتين والاعتراف بهما "الغلاماند" و "الوالوان" فى ميثاق فيدرالى .

- أما فى الواقع الثانى ، فتكون الدولة "حقيقة قانونية" تتعلق بالتشكيل الأصلى الذى يتكوّن بالتحول الأساسى ، حيث يتحول الاتفاق الاستهلاكى إلى معيار آخر وحتمى وتصبح المعاهدة التأسيسية دستورا ، ويفسر اتفاق الدولة الشريكة المحرضة بصورة أوتوماتيكية مباشرتها وتنفيذها، ويتحول العقد إلى قانون .

ويحدث هذا ، وكأن الدولة المتحدة فيدراليا المتنازلة عن سيادتها تصبح شخصيات قانونية ذات حق عام، يمكن أن ينطبق عليها التقادم المصاغ فى المادة **1134** من القانون المدنى الفرنسى والتى تقول "إن الاتفاقات المُصاغة بشكل متكافىء تأخذ صفة القوانين بالنسبة لأولئك الذين أبرموها".

ويشكل هذا التحديد الذاتى للدول المتحدة فيدرالياً المسألة المركزية والسر المولد للفيدرالية، ويقترب من تحديد السيادة التى تبدو جميع الدول مُدانةً من خلالها .

وهكذا تشكلت الدولة الفيدرالية التى تقدم وجهاً معقداً مازجاً السمات الوحدوية الأكيدة مع السمات الأخرى ذات الطبيعة المركبة . وعلى معظم الصُعد لا يمكن لأى شىء أن يميزها عن الدولة الوحدوية، حيث تفرض تراتبية النظم واللوائح رؤية أحادية ، ويبقى احتكار سك العملات والنقد مركزياً ، ويتعلق الدفاع والشؤون الخارجية بالصلاحية المطلقة للدولة الفيدرالية .

وأفسحت الجنسية المجال لممارسات متنافرة يمكن أن تصل الى حد ازدواج الجنسية . وبهذا ، اشترط تعديل الدستور الأمريكى الرابع عشر المقر عام **1876** "أن كل شخص مولود أو متجنس فى الولايات المتحدة وخاضع لتشريعاتها يكون مواطناً من مواطنى الولايات المتحدة التى يقيم بها".

وتكون على صعيد آخر ولاية مركبة تمتاز بالتنوع وتحافظ كليا على وحدتها، وتنضوى وظيفتها ضمن مراعاة مبدأين أساسيين ، هما : مبدأ الاستقلال الذاتى ، ومبدأ المشاركة .

ويسمح الاستقلال الذاتى للجماعات الداخلية والولايات الفيدراليّة بأن تنتظم حسب القيم التى تمتاز بها وأن تشكل دستوراً يدقق فى النظم واللوائح المؤسساتية المتعلقة بالتنظيم وبوظائف سلطات الولاية المعنيّة .

لكن هذه الحريّة يمكن أن تجد نفسها مؤطرة كما فى الولايات المتحدة ، حيث تشترط المادة الرابعة من الدستور الفيدرالى فى قسمها الرابع "أن الولايات المتحدة ستضمن لكل ولاية فى هذا الاتحاد الصيغة الجمهوريّة للحكومة" . ويحقق توزيع الصلاحيّات هويّة دائرة حكم ذاتى وفق الطرائق النوعيّة لكل ولاية فيدراليّة .

وإذا استُوحيَت جميعها من نفس المبادىء ، فإن إخراجها يتلاءم مع ثقافتها النوعيّة بشكل ضرورى ، فعلى سبيل المثال : "اختارت الولايات المتحدة الصيغة المبدئية التى تريد نفسها ملائمة لازدهار الولايات الفيدراليّة" . وترقم المادة الأولى من دستورها فى قسمها الثامن ثمانى عشرة صلاحيّة مخوّلة للكونغرس الفيدرالى .

بينما يتكهن التعديل العاشر المقرّ منذ عام 1791 بـ «أن السلطات التى لم تكن مفوضّة فى الولايات المتحدة من قبل الدستور أو تلك التى لم تكن مرفوضة من قبله فى الولايات ستكون مصانة من قبل الشعب أو من قبل الولايات» .

وإن صيغة كهذه تريد نفسها أن تكون ملائمة بشكل يقينى غير قابل للجدل فى الولايات المتحدة فيدرالياً ، وإن الاختصاصات المحفوظة للولاية الفيدراليّة يجب أن تكون حسب اقتراحات "ماديسون" "MADISON" "محددة وبعدد قليل" .

وهكذا تابع "هاملتون" "HAMILTON" «السلطات المفوّضة فى الولايات المتحدة ذات العدد القليل والمحددة جيداً ، وهى التى تبقى لدى حكومة الولايات المتعددة وغير المحدودة» .

وكذلك تم استيحاء الفيدرالية الألمانية من نفس الإرادة ، بحيث يشترط القانون الأساسى المقرّ فى 23 آيار 1949 لجمهوريّة ألمانيا الاتحادية فى مادته الثلاثين أن "ممارسة السلطات المتعلقة بالدولة وإنجاز مهامها تتعلق بالمقاطعات "اللاندير" "LANDER" إلا إذا لم يتصرف بها القانون الأساسى الحالى بوجه آخر ، أو لم يقبل بتسوية أخرى» .

وإذ فضل الأمريكيون والألمان ، دفعة واحدة ، التعدديّة المحيطة ، فقد آثرت سويسرا نظاما معقداً أكثر . وبالتالى تبقى "الكانتونات" ذات امتيازات ، بحيث تكون فى عبارة المادة الثالثة من الدستور السويسرى "الهليفى" "ذات سيادة فى تحديد الحقوق التى لم تكن موكلة للسلطة المركزيّة ، ولكن سويسرا تمنح أهميّة نوعيّة للتشريع المنافس" .

وعلى العموم ، فإن مبدأ الاستطراد يصون الاستقلال الذاتى المهنى للدول الفيدراليّة، ماعدا الاستثناء الكندى الفريد الذى يقر صلاحية الحق العام للسلطة الفيدرالية ، ولا تتدخل المقاطعات إلا فى إطار صلاحيّة الاختصاص ، وتكون الحدود تطويريّة بشكل ضرورى بين ذلك الذى يرتبط بالسلطة المركزية وبين تلك التى يرّخصُ للجماعات الداخلية العمل بها .

وتخوّل الدولة تنازلات التنظيم بعناية تحديد المضمون وسعة الصلاحيات المتبادلة بين الدولة والولايات ، وتكون هذه عموماً السلطات الدستورية والقضائية التى توكل هذه المهمةإليها.

وكضامنة لاحترام الميثاق الفيدرالى ، تُكوّن هذه المحاكم آلياتٍ جوهريةً للتمسك بتوازن ديناميكى يتطابق مع الفكر الذى ينشط التعددية المُقرّة والمنظمة بشكل دستورى ومهنى. وهكذا تأطر الاستقلال الذاتى وأنجز بمبدأ المشاركة، والذى أشرك الدولة الفيدرالية فى مأسسة وعمل التنازلات الفيدراليّة، وتدخلت الدول وفق طرائق متنوعة فى تشكيل البرلمان الفيدرالى .

واختارت معظم الدول امتياز المساواة فى تمثيلية كل عضو ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك كل ولاية فيدرالية عضوين "سيناتورين" فى الانتخابات مهما كانت الكثافة السكانية والثقل الاقتصادى لكل ولاية .

وتم اتباع نفس الطريقة فى سويسرا حيث يشتمل مجلس الولايات على عضوين "لكل كانتون" أو عضو واحد لنصف "الكانتون" .

وعلى العكس ، آثرت ألمانيا تمثيلا متبادلاً حسب الكثافة السكانية لكل مقاطعة "LANDER"، وإذا عين الجميع ثلاثة أعضاء فى البوندسرات"BUNDESRAT" فإن أولئك الذين يشملون أكثر من مليونى نسمة يكونُ لديهم الحقُ فى أربعة ممثلين . وإذا تجاوز العدد ستة ملايين فيكون عدد المفوّضين خمسة، وإذا كان العدد ما فوق السبعة ملايين تمتلك المقاطعة سبعة مقاعد فى "البوندسرات".

وهنا يتغلب المنطق الاقتصادى على المنطق القانونى ، ويكون مبدأ المساواة أكثر احتراماً بصورةٍ جوهريّة صحيحة لكل عضو .

وتثبت الدول الفيدرالية هذا التمثيل داخل المجلس الأعلى بفضل وجود برلمان ذى مجلسين تشريعيين . وتشدد معظم البرلمانات ذات المجلسين التشريعيين على دور المجلس الأدنى على حساب ذلك الذى يمثل المظهر المركب للدولة الفيدرالية .

وقد قلّصت هذه "الثُنائية التمثيلية"(١) ناتج الفيدرالية ، وعلى هذا الصعيد شكلت الولايات المتحدة استثناء بحيث يمتلك مجلس الشيوخ اختصاصات أكثر امتداداً من مجلس الممثلين والنوّاب .

وبكونها مشاركة فى سيرورة الدولة الاتحادية ، دونت الدولة الفيدرالية أعمالها فى إطار ميثاق فيدرالىّ ساهمت من خلاله فى حماية التعديلات الدستورية التى تتطلب على الدوام أكثرياتٍ مؤهلةً مطابقة لأصوات انتخابات الدول الفيدرالية .

وينضوى تطور الفيدرالية فى احترام مزدوج لمبادىء الاستقلال الذاتى والمشاركة، وقد حدد تنفيذها تطوّرين أساسيين فى الديناميكيّة الفيدراليّة ، كتعزيز السلطة المركزية ، وتجديد الآليات الداخلية فى إطار الخطوات القرارية .

وكان التوفيق بين احترام التعددية واثبات الوحدة تطويرياً بطبيعته ، ويتأكد اليوم امتداد ثقيل يقود إلى تضخم مركزى مفرط على حساب الاستقلال الذاتى للمحيط والجوار، حيث تكون السلطات المركزية مخوّلة بالوظائف التى تؤكد عليها الدول الفيدرالية مبدئياً، وغالباً ما تكون متآمرة بالمشاركة مع هذه الأخيرة المدركة لضياع فعاليتها فى المواجهة ، كتحديات العولمة على سبيل المثال . بل إن الانزلاق المهنى لم يستخدم فى عملية المواجهة ، وكانت هذه السمة المميزة للتطور المعاصر للفيدرالية .

ففى عام **1995** ساهمت محكمة "كارلسروهى "**KARLSRUHE**" الدستورية فى تشكيل هذا التطور بواسطة "درس عظيم للفيدرالية" منبهةً دولة ألمانيا الاتحادية إلى أنها تمتلك الحقوق ـ بل وأيضاً الواجبات ـ فيما يخصّ المقاطعات الألمانية "**LANDER**" وحكمت حسب التوجيهات الأوربية "تلفزيون بلا حدود" أن الحكومة الفيدرالية كانت تبدو مُدافعاً تافهاً عن مندوبيها ، مفضلةً إغضاء مجحفا بمصالحهم ، ودخلت بالتزامات كل اتحاد بالدفاع عن دُوله الأعضاء .

(١) الثنائية التمثيلية "BECAMERATISME" مذهب سياسى يقضى بوجود مجلسين تشريعيين لتمثيل الشعب "المترجم"

وقد طور عمل الدول الفيدرالية الداخلى طريقة المفاوضات بالسعى الدائم للتسوية بين الأعضاء . وهذا هو "مبدأ التوافق والانسجام" الذى يُحدّدُ ما وصفه "موريس كروازا" "MAURICE - CROISAT" "بالفيدراليّة التعاونية" المتسمة بالتوجه نحو توحيد الحق و الناجمة عن المرْكزة التى تُثبتُ نفسها ، والسعى التنظيمى للتوافقات التى تعزز الترابط بين السلطة المركزية والدولة الفيدرالية .

٢- الفيدرالية فى أزمة:

يتساءل موريس كرواز ا "MAURICE - CROISAT" : هل يجب الكلام عن "هلاك الفيدرالية" اليوم ؟

إن هذا التساؤل يفرض نفسه على مرأى من تطور الدول الفيدرالية فى سياق القرن العشرين ، ولا يتعلق هذا السؤال بتطبيق الفيدرالية فى البلدان المستوحاة من الماركسية ، والتى لم تكتسب إلا مصلحة ً ومنفعة شكلية وتقديرية ، وهى السلطة الحقيقية الممتزجة بتراتبيّة الحزب الشيوعى ، بل يتعلق هذا التساؤل بحالة البلدان المستوحاة من الديمقراطية التعـددية التى عاشت فيدراليتها ، وبهذه الحالة يبدو اعوجاجان متناقضان ظاهرياً ، أغشيا بها ـ بما لا يقبل الجدل ـ الصورة المُتاحة مع التوازن الأصليّ النوعيّ الناجم عن مباشرة مبدأيها المؤسسين : الاستقلال الذاتى والمشاركة .

وبكونه فارضا نفسه تدريجيا ـ ولكن بصورة واقعية ـ أزال مبدأ المشاركة النسيج الحيوى عن الاستقلال الذاتى للدولة الفيدرالية ، وفرض تعزيز السلطة المركزية على السلطات المحلية بواسطة التأطير المُثار من مبادرتها .

وكان مبدأ الاستطراد الذى يُديرُ فى أغلب الحالات طريقة عمل الدول الفيدرالية معكوساً وبصورة بدئية ، وكان يُخوّلُ الأعضاء صلاحية المبدأ فى عدة مجالات ويحصر السلطات المركزية فى حيّز مهمّ بالتأكيد ، و لكنه مُفسر بصورة محدودة .

وقد برر السعى المسّبق لفاعلية مفضلة تدخلاً ينمى الحكومات الفيدرالية على حساب حرية عمل الدول الفيدرالية .

ويؤكد مارك جيدارا "MARC GJIDARA" أن" اتحاد الدول سيُخلى المكان لبيروقراطية مركزية" . وتقترب الطريقة العلمانية للدول الفيدرالية بشكل محسوس من تلك التى كانت للدولة الوحدوية .

إنّ التلف المؤسف لمبدأ الاستقلال الذاتى ساهم بدون شك فى اشتداد وحدة الهويات المحليّة، وأصبح التعاون الضرورى للتوفيق بين العقليات المختلفة أكثر صعوبة بشكل كبير .

وتنقسم الوحدة إلى موزاييك من المصالح المتباعدة والمتناقضة . وتكون هذه الظاهرة مُدركة بشكل خاص فى الولايات المتحدة وكندا ، وتقدم كثافةً فرديةً ملتهبةً ومُحرِقة فى الحالة الغريبة الشاذة لبلجيكا .

وساهم هذان التطوران فى خلخلة التوازن الهش الذى تقدر به الفيدرالية، وأقام مبدأ المشاركة استراتيجيةً وحدودية ، وتاه الاستقلال الذاتى فى انبثاق وانبعاث القوميات .

وفى عام 1863 تنبأ "برودون" "PROUDHON" بأن القرن العشرين سيفتح عصر الاتحادات وستبدأ الإنسانية بتطهير ألف عام .

وقد أثار الاتهام العميق لمبدأ الاستقلال الذاتى ـ الذى هو أساس مفهوم "برودون"فى الفيدرالية ـ الخشية من ألا يكون التطهير منقّذاً إلا إذا تشكلت نظريات جديدة بين المتطلبات المتناقضة للوحدةِ والتنوع والاختلاف.

واستطاع الاتحاد الأوربى اجتياز هذا المختبر التجريبى للفيدرالية المعادُ ابتكارُها . بل ويجب أيضاً أن يتغلب الخيال على الأفكار التكنوقراطية وتشنجات البلاد – الأعضاء. واستطاع تطور التضامنات الإقليمية الانتقالية أن يعدّل – وبشكلٍ عميق – البنية التى ستهمّش الدول – الأمم لصالح هذه التضامنات .

وأنشأت معاهدة روما القائمة عام 1957 جماعة اقتصادية أوربية تحولت إلى اتحاد أوربى منذ معاهدة "ماسترخت" "MAASTRICHT" الديناميكية القائمة على إرادات الدول .

فهل يستطيع تعميقُ البُعدِ الأوربى أن يكتفى بها ؟

المثال الأمريكى :

ولايات متحدة فى دولة غير موحدة :

– باختيارها الصيغة الفيدرالية ، حرصت الولايات المتحدة أن تمنح الفرصة فى دستورها لمبدأ الاستقلال والمشاركة ، حيث تنتظم كل ولاية فى الاتحاد حسبما تريد ، أى

أنها تحترم الشكل الجمهورى لحكومتها ، وتضع كل واحدة منها "تشريعاتها" و "حاكمها" فى المكان المناسب وتلجأ محاكمها إلى تفضيل المبدأ الانتخابى.

وقد أقر التعديل العاشر لها صلاحية مبدأ مفسر بشكل متناقض من قبل محكمة عُليا. وفى عام 1819 قدم رئيسها فى الدستور تفسيراً محدداً ، مجُدداً تأكيد السيادة العليا للسلطة المركزية .

ثم منعت نظرية السيادة المزدوجة؛ فقد كانت كلّ واحدة من الولايات المتحدة فيدراليا والولاية الفيدرالية تمارس صلاحيتها على إقليمها ، قبل العودة به عام 1941 إلى الاعتراف بالتفوق للسلطة المركزية .

وفى عام 1976 ، وبواسطة قرار خاص بتنظيم التجارة بين الولايات، أعيد التأكيد على سيادة الولايات فى هذا المجال قبل فرض قراءة جديدة للتعديل العاشر الملائم للسلطة المركزيّة ، وحددت هذه الترددات حالتى إثبات ، حيث بينت أهمية التشريع الدستورى المخول بتقدير التوازن بين درجة الاستقلال الذاتى للولايات الفيدرالية والسيادة العليا للنظام الفيدرالى .

كما ترجمت أيضاً ، هشاشة هذا التوازن المُجابهُ للتعديّات المتلاحقة للسلطة المركزية منذ أزمة 1929 .

بيد أنه على صعيد المبادىء ، فقد تشكل الميثاق الفيدرالى فى النص الدستورى الذى لا يمكن للتعديل أن يصنع نفسه دون موافقة أكثرية مؤهلة للولايات الفيدرالية، وقد منحتها المادة الخامسة من الدستور الأمريكى حق المبادرة بشأن المراجعة الدستورية. ويتشكل هذا التعديل إذا وافق عليه ثلثا مجالس تشريعات الولايات .

ولا يُمكن لأىّ تعديلٍ أن يكون مقراً فى إطالة هذا الإجراء على الرغم من عدّة محاولات أكيدة .

ودائماً ، ما يكون الكونغرس هو المبادر بالمراجعات التى تفضى إلى ثلثى أعضاء المجلسين قبل إيضاح فكرته مراعاة لاقتراح التعديل .

وبما أن المجلس الأعلى يمثل جميع الولايات ، ففى هذه الأثناء يعنى هذا أن أية مبادرة تكون غير ممكنة دون أكثرية مؤهلة للولايات ، وتكشف أن حق مبادرة الولايات غير ناجح ولكنها ـ بشكل غير مباشر ـ تحتفظ بحق النقض "VETO" مع الأخذ بحسبان

كل اقتراح . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الولايات لا تكون فى أساسات المراجعات المقرة أبداً. وبالمقابل، تكون وحدها فقط التى توافق أولاً على التعديلات المقترحة .

وتجتمع الهيئات التشريعية للولايات والاتفاقات بصدد هذا الفعل فى كل ولاية ، ويجب أن توافق ثلاثة أرباعها على التعديل المأمول . وتمّت المصادقة على جميع التعديلات ما عدا التعديل الحادى والعشرين من قبل الهيئات التشريعية للولايات الفيدرالية. ويجب أن تظهر 38 ولاية من 50 ولاية ـ هى تعداد ولايات الاتحاد ـ موافقتها من أجل تكون المُراجعة الدستورية معتمدة .

ويصون هذا المتطلب الميثاق الفيدرالى دون منع ملاءمته، وتكون هذه أصالة الخيار الفيدرالى بالنسبة للمنهج الكونفيدرالى الذى يتطلب موافقة وإجماع الولايات الخمسين بمخاطرة منع كل تطور .

ويعبر احترام مبدأ المشاركة عن نفسه جوهريا بواسطة التمثيل المتكافئ لكل ولاية فى المجلس الأعلى الذى يكون مجلس الشيوخ (SENAT) فى هذا البرلمان ذى المجلسين التشريعيين بسبب وجود "سيناتورين" .

وفى حالة الولايات المتحدة يحتل مجلس الشيوخ المكان المتميز عن مجلس النواب ، وبالتأكيد يمتلك المجلسان سلطة تشريعية وسلطة ميزانية بالنسبة للجوهر المتجانس. ولكن مجلس الشيوخ يمتلك أوراقاً نوعية رابحة، حيث تتأتى هذه الفائدة من مدة انتخاب الشيوخ والتى تكون "ست سنوات متجددة بواسطة الثلث عن كل سنتين" .

بينما لا يدوم مجلس النواب إلا مدة سنتين، وفى هذه الحالة يستطيع الشيوخ أن يرسخوا عملهم بسهولة خلال هذه المدة، بينما يجب على النواب أن يكرسوا بشكل مسبق طاقاتهم لحملة انتخابية. وينجم مجلس النواب ثانياً عن طبيعة سلطاته النوعية ويمكن له أن يقرر اتهام رئيس الولايات المتحدة (برلمانياً) (١)، ويوافق بصورة محتملة على عزله وإقالته عقب هذا الإجراء الذى يتخذ فيه مجلس النواب دور المدعى والمتهِم .

وفضلاً عن ذلك يجب أن يوافق على الترشيحات المقررة من قبل الرئيس التنفيذى

---

(١) الاتهام البرلمانى (INPEACHMENT) إجراء يتم بموجبه اتهام الرئيس الأمريكى أو مجموعة أشخاص بالتقصير أو الخيانة أمام البرلمان أو الكونجرس.

والمتعلقة بالوظائف الإدارية ذات المناصب العليا، والتى يختار بها قضاة المحكمة العليا الوزراء والرئيس . ومن جهة أخرى يصل إلى رفض مثل هذه الترشيحات ، وأخيراً يحتفظ بسلطة التصديق على المعاهدات .

وإذا قلص تطوير عدد الصلاحيات (EXCUTIVES - AGREMENT) تدخله إلى دور اعلامى بسيط ، فإن الحادثة المزعجة للرئيس ويلسون (WILSON) عام 1920الذى لم يسمح للولايات المتحدة بأن تكون من الأعضاء المؤسسين لعصبة الأمم ''التى كانت ترغب الأمم فى ابتكارها'' تكشف حقيقة هذه السلطة على المصادقة فيما يخص النصوص الأكثر أهمية .

وهكذا ساهم مجلس الشيوخ الممثل للولايات المتحدة فى تأكيد مشاركة هذه الولايات فى تحديد السياسات الفيدرالية .

وفى عام 1978 تساءل سياسى أمريكى عن تطور الفيدرالية فى بلاده ، ولم يتردد فى الكلام عن تحول ''الولايات المتحدة''إلى ''دولة متحدة'' . وانطلاقا من عدة أعراض يحدد تقدير موقفه المرْكزة التى استفاد تطورها من السلطة الفيدرالية على حساب التعددية الفيدرالية . وفى الحقيقة ، فإنه منذ الثلاثينات لم يتوقف نمو السلطة المركزية عن التضخم .

وقد شوش تطوير الاتفاقات (البيْحكوماتية) (بين الحكومات) توزيع الصلاحيات . وقد ولد تعدد الإجراءات المنطوية على حشد متنام للمعونات الفيدرالية من كل نوع لخدمة البرامج التى لا تهتم إلا بواحدة أو عدة ولايات ، رقابات جديدة على رؤوس الأموال .

كما ساهم وضوح المعايير الفيدرالية الذى يجب أن تحترمه الولايات التى ترغب بمساعدة واشنطن فى توحيد القانون . وقلصت علاقات التبعية بشكل محسوس هامش الاستقلال الذاتى للأعضاء، وشجعت العملية تكامل واندماج السياسات المتعلقة بالدولة مع السياسات المحلية انطلاقا من معايير قومية محددة بواسطة الفيدرالية فقط .

وكان التعديل السادس عشر المصادق عليه عام 1913 يشتمل على جينة عناصر تلك المرْكزة، والذى يقضى بأن ''الكونجرس له سلطة إقامة وجباية الضرائب على عوائد بعض المصادر التى يجريها دون التفريق بين الولايات المتعددة ودون مراعاة سكان كل ولاية . وخول السلطة الفيدرالية فى احتكار جباية الضرائب على العوائد .

ويكوّن الاحتفاظ بالسيطرة على هذا المصدر ـ الاستئثار الوحيد ـ بساطة القرار المعتبر والمقدر. ومن دون شك يجب التدقيق بهذه السيرورة الحتمية نحو دولة وحدوية بواسطة رصد تداخلات النخبة السياسية المحلية والفيدرالية، وإثبات حالة المشاركات المتعددة بين الولايات الفيدرالية والسلطة المركزية .

ولكنه ، ومن أجل أن تكون فعالة وناجحة ، فإن كل صفة تعاقدية للعلاقات بين الولايات والدولة تفترض علاقة قوة متوازنة نسبياً بين المتعاقدين . ولن يعرف الثقل المتبادل بين بعضها البعض مصداقية هذا التوازن .

وبهذه الحالة يبدو أن الولايات المتحدة تتطور نحو "دولة موحدة" فارضةً رؤية مركزية على تنوّع محدد بضوابط ، ولكنه بالانشقاق مع تطور كهذا، تكون الولايات المتحدة في طريقها إلى دولة غير موحدة ؟.

وقد قاد تباين الدلالات المقلقة (إدوار - إن - لوتواك)(EDWARD. N. LUTTWAK) إلى تشخيص المرض قطعياً "متى ستصبح الولايات المتحدة بلداً من العالم الثالث ؟" ويؤكد بجوابه أنها ستصبح كذلك بحلول عام 2020 .

وإذا أراد هذا التشخيص أن يكون محرضاً ، فإنه سيرتكز على إثبات حالة حتمية بأن الولايات المتحدة كانت بلاد الهجرات وعمّرها المهاجرون بالسعي والبحث عن الحرية، لذلك أخفقت في إعطاء العالم مثال الاندماج المتكامل تحت تسمية (الامتزاج الاجتماعي) (MELILING - POT) وتحول الحلم الامريكي بالتمثل المتعدد الأعراق إلى كابوس، وأصبحت الأرض الأمريكية موزاييكاً مقلقاً من الجماعات العرقية التي تمارس النفي والإبعاد.

فاليوم تمثل الجماعة السوداء 12 % من عدد السكان، وما يقارب ثلاثين مليونا من أصل أمريكي لاتيني (LATINOS) أو من الناطقين بالإسبانية، وسيتجاوزون هذا الرقم بكثير عام 2000.

وتسمح اللوحة التالية بقياس اتساع المشكلة .

توزيع الشعب الأمريكي

أصول السكان	عام ١٩٩٦	عام ٢٠٥٠
البيض غير الناطقين بالإسبانية	٪٧٣,١	٪٥٢,٨
السود	٪١٢	٪١٣,٦
الناطقون بالإسبانية	٪١٠,٧	٪٢٥
آسيويون	٪٣,٥	٪٨,٢
آخرون	٪٠,٤	٪٠,٧

وفي حوالى عام 2050 سيصبح ربع الشعب الأمريكى من الناطقين بالأسبانية . وكما كان سابقاً ، تفرضُ الاسبانية الآن نفسها كلغة مهيمنةٍ وسائدةٍ فى الولايات الجنوبية . وإذا كانت نسبة مواليد السود والاسبان اليوم أقلية لكنها ستندفع خلال بضعة عقود أمام الأنغلو - ساكسون البروتستانت الذين أصبحوا منذ ولادة الولايات المتحدة ممتزجين بتاريخها ويمثلون اليوم 73% من الشعب الأمريكى، وفى العام 2050 لن يشكلوا سوى (52.8%) من أصل السكان . وفى هذه الحالة يكون تمثيل الجماعاتٍ واضحاً للعيان .

ففى العام 1990 كان يعيش (31.9%) من السود تحت مستوى خط الفقر، وكان (10.7%) من البيض يعانون من شروط حياة بائسة . وفى العام 1991 بلغت النسبة (11.6%) من السود مقابل (6%) من البيض ولم يطور النمو المُستعاد إلا عدم المساواة البنيوى المحتوم بين الجماعات العرقية المختلفة .

وكان يجب على سياسة العمل الإيجابى (AFFIRMATIVE-ACTION) التى فرضت (كوتا) (QUOTA) «امتيازاً للأقليات العرقية وخاصة فى المنشآت التعليمية» أن تساهم فى امتصاص التمييزات العرقية والعنصرية.

(*) المصدر: صحيفة اللوموند/26 ايلول/.1997

واليوم، قررت كاليفورنيا أن تتهم هذه السياسة، مقدرةً أن العرق يجب ألا يشكل هدفاً لأى تمييز عنصرى إيجابى أو سلبى، ومن الجدير بالذكر أن كاليفورنيا تستبق دائماً جميع التطورات التى تعمم فيما بعد على جميع الولايات الأمريكية.

إذاً، فالعودة إلى الحتميات الطبيعية تجازف بتعزيز وتشجيع الظلم وعدم المساواة بصورة مريرة على حساب الاندماج العرقى الذى يتفسخ ويضمحل.

كما انحط التعليم الذى يمكن أن يكون أداةً جبارة للتكامل الاجتماعى، فَحسبَ احصاءٍ مُنفَّذْ عام 1990 تبين أن 7٪ من الأمريكيين من عمر 16 ـ 19 عاما لم يرتادوا المؤسسات التعليمية، وتحوّلوا إلى هامشيين وأحسوا بخطأ العيش على الطريقة الأمريكية .

وقد نمّى شعور الأقليات بتهميشها الاجتماعى متطلبات ادعاءاتها ، وتكشف ذلك من خلال الحملة الرئاسية الأخيرة حيث طالبت جماعات (اللاتينو) (LATINOS) بموقعها فى الحلبة السياسية، وفى اللحظة التى شعر بها السود والإسبان بقوة تبايناتهم واختلافاتهم فى (أمريكا تعتقد نفسها) دولة متعددة الثقافات ، عرفوا أن المجتمع المدنى يتمزق فى مواجهات قانونية تشوه العلاقات الاجتماعية بحرفيات القانون المتخاصمة والمتنازعة .

ويمكن لجميع هذه العوامل أن تصنع الخشية من تشظِ المجتمع الأمريكى إلى قبائل وعشائر ادعائية متنافسة .

إن وحدة الدولة المشكّلة للفيدرالية التى يجب أن تحافظ على التنوع ، لن تعيش بعد اهتراء نسيج اجتماعى هش .

ولأنها مشوهة قانونياً بسبب المركزة الثابتة والراسخة ، ستشكل الفيدرالية فشلاً اجتماعياً ذريعاً فى هذه الفرضية .

هل تكون المسألة (الكيبيكية) الطريق نحو تفتت الفيدرالية الكندية؟

فى فندق بمدينة مونتريال ، وفى 24 تموز 1967 ، أنهى الجنرال شارل ديغول خطابه المرتجل بصرخة راعدة (تحيا الكيبك حرة) ، فهيجت هذه الصيحة الحماس المُعد للجمهور وأثارت السخط العميق لدى الحكومة الفيدرالية بحيرة تفسيرات الأفكار الديغولية.

إن كلمة (حرام) (TABOU) كانت مدوية على الامتداد العالمى ووجدت حرية الكيبك نفسها ساخنة فى وطيسها .

فقبل قرن من الزمان ، تشكل الاتحاد الذى تبنّى القرار الفيدرالى بسرعة فائقة ، وبهذا القرار وحدت الكيبك مصيرها مع تسع مقاطعات أغلبيتها ناطقة بالإنكليزية بشكل كامل، ولكى تؤكد اختلافها انطلقت الكيبك ـ التى يتشكل (84.5 %) من سكانها من الناطقين بالفرنسية – لتعيش تجربة الفيدرالية المركزية بصورة مؤلمة .

وفى خضمّ تفاقم المزايدات ، انطلقت الجماعتان للتجاور متحرزتين من بعضهما بغاية قصوى دون السعى لتطوير ديناميكية متبادلة ومتكاملة . ولم يتحوّل التواجد المؤسساتى أبداً إلى تعايش مهنى نقى وصاف .

ففى السادس والعشرين من آب عام 1977 أقر البرلمان الكيبيكى الميثاق الفرنسى الذى يفترض (فَرْنسة) الإدارة وإصدار الأحكام. وكجزيرة "فرانكوفونية" ناطقةٍ بالفرنسية فى خضمّ محيط "أنغلوفونى" ناطق بالانكليزية كانت الكيبك تمثل رمز المقاومة .

ولأنها قدرت نفسها ضحية "لإمبريالية أنغلو – ساكسونية" ناجمة عن تنكيدات مُهينة، حرّضت الكيبك اختلافها وحوّلت نضالها من أجل الاعتراف بها إلى صراع من أجل السيادة .

وبعد أن امتنع (59.5%) عن التصويت فى العشرين من أيار عام 1980 ، اعترف المشروع الفيدرالى لها "بسيادة الانضمام" واتسع استقلالها الذاتى واكتمل برابطة اقتصادية مع كندا .

وسعى الكيبيكيون إلى مناقشة مراجعة الميثاق الفيدرالى مطالبين بالاعتراف بهم "كمجتمع مميز"، وحصلوا فى آن واحد على سلطة تُحافظُ على سياسة الهجرة النوعية . وانسحبت الكيبك من البرامج الفيدرالية للنفقات المقتسمة واستفادت من ثلاثة قضاة من أصل تسعة فى المحكمة العليا وامتلكت حق النقض الدستورى .

وأصبح هذا الاتفاق لاغياً ، بعد أن تم إبرامه فى 30 نيسان 1987 لعدم المصادقة عليه فى المهلة المحددة من قبل المقاطعات العشرة . وتراجعت "الأرض الجديدة" نفسها عن اتفاقها المبدئى، وأقر هذا الاتفاق السمة المميزة للكيبك المحددة بلغتها وثقافتها وقانونها

المدنى المستوحى من ''النابليونية'' . وكونه مُطابقاً للخصوصية الكيبيكية منحها هذا الاتفاق الفرصة وأحاطها بمظاهر قانونية وثقافية .

وبنفس الوقت اعترف هذا الاتفاق بالحق اللازم للشعوب الهندو - أمريكية فى الاستقلال الذاتى الحكومى .

وهكذا وجدت الخصوصية الكيبيكية نفسها ماثلة ، ورفضها ٥٤٪ من الكنديين أثناء اقتراع 26 تشرين أول 1992 واعترض عليها (55٪) من الكيبيكيين .

وبالنتيجة كانت المحاولة الأخيرة ، وليس الأقل شأناً باقتراع ثاثيتن تشرين أول 1995 الذى دعا الكيبيكيين إلى قبول أو رفض سيادة كيبيكية مكتملة من جديد بشراكة اقتصادية وسياسية مع كندا .

فكاد الانتصار القصير لـ ''اللا'' ''الرفض'' وهو نسبة (50.60 ٪) أن يزعزع الاتحاد الكندى فارضا التراجع على سلطة أوتاوا ......

فما الذى جرى فى فرضية الاقتراع الثالث بعد فشل 1992 والهزيمة القصيرة لعام 1995 ؟ لقد طوّرت مسألة السيادة بشكل محتوم سريان العدوى الانفصالية التى تفاقمت على أنقاض الامبراطورية السوفيتية ، وكان يمكنها أن تمتلك قيمة المثال الشهير .

ومن أجل ذاك الذى كان مُمكناً فى الحالة المُمثّلة للانفصال السلمى لتشيكوسلوفاكيا ، ألا يكون مُمكناً فى القارة الأمريكية ؟

بالتأكيد هذا ممكن كما أكد (دون دوكلو) (DENIS -DUCLOS) بأن الفكرة الكندية ستكون مهتزة برحيل وانفصال الكيبك . بل ويضيف أيضاً أنه فى عشية اقتراع 1995 ''من الآن فصاعداً ، لن تكون هذه الصدمة إلا واحدة من الهزات الأرضية الكثيرة التى شظّتها منذُ أكثر من عقد'' .

وفى 14 آيار 1990 لم يتردد وزير العدل والشؤون الحكوماتية الكندّيان للكيبيك فى بتأكيد ''أنه من الشعب الكندى - الفرنسى ومن الشعب الكندى - الانكليزى اللذين أسسّا الاتحاد الكندى ، انبثقت الأمة الكيبيكية'' .

فهل نستطيع على الدوام منع أية أمة من أن تتسم بشكل دولة ؟

هذا ما كان واضحا وجليا عندما حاولته الحكومة الكندية عن طريق العرض على المحكمة العليا فى 26 ايلول 1996 ، بغية معرفة ما إذا كانت الحكومة الكيبيكية تمتلك الحق الدستورى لاعلان انفصال المقاطعة من طرف واحد ، مع معرفتها أنّ حق الانفصال لم يكن معترفا به دستورياً .

وكان هذا أيضاً من أجل أن تقى الحكومة الكندية نفسها من أية محاولة اقتراع جديدة، التى اعتقد رئيس الوزراء الكندى إجراءها فى 26 أيار 1997 والذى رفض أن يعترف بحق اقتراع الأغلبية الكيبيكيّة لصالح سيادتها .

وليس فقط من هذه الغايات والمقاصد تبدو الأمور مقلقة ديمقراطياً ، بل تركت التفكير أنّ انذار 1995 لم يبدل شيئاً من الموقف الفيدرالى . ويجب ألا يتشابه الحكام الفيدراليون الذين يصرون على فرض فيدرالية غير مقبولة مع المهاجرين الملكيين الفرنسييّن الذين لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً .

وبالنسبة للمُنادين بسيادة الكيبك لا تكمنُ الصعوبةُ بشكل رئيسى فى التشنج "الأنغلوفونى" بل فى ادراك الأقليات العرقية الأخرى التى تشعرُ نفسها بأنّها مستبعدة من النقاش، وخاصة الهنود الذين يعيشون فى الكيبك ، ولا يُمكن لهذه الأقليّات أن تقبل سوى "سيطرة أنغلوفونية" "تعقب" سيطرة فرانكوفونية" وتنفتح كل واحدة قليلاً على أن تؤخذ خصوصياتها بالحسبان .

وبدون شك لم يكن الأمريكيون متعارضين مع سيادة الكيبيك ويمكنهم أن يحصلوا منها على الفائدة بشكل سرى . ويُحدد (خوسيه – ويهرلنغ) (JOSE - WOEHR-LING) أستاذ القانون الدستورى فى مونتريال "أن انشطار كندا سيؤدى إلى ذوبان وانصهار المقاطعات الكندية الباقية بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك باتحادها معها" .

وفيما وراء خصوصيات الفيدرالية الكندية التى كانت موضوع الخلاف يظهرُ من جديد عدم كفاءة وأهلية أية فيدرالية فى الاضطلاع بشكل دائم بنظريةٍ متوازنة بين الحق والتنوع واثبات وحدة الدولة.

- هل ستكون الفيدرالية البلجيكية رهان الفرصة الاخيرة؟

فى عام 1912 انذر السياسى الاشتراكى (جول ديستريه) (- JULES

DESTREE) ملك البلجيكيين قائلا "سيدى . لا يوجد بلجيكيون وإنما تحكمون شعبين" ، ومن جهةٍ أخرى لم يخطر علَى بال أحد الكلام عن "ملك بلجيكا" بل إنها صيغة "المفرد - الجمع" التى يُنادى بها ملك البلجيكيين .

وهذه هى المشكلة الحياتية لبلجيكا المنقسمة بين جماعتين متنافستين .

إن بلجيكا دولة وحدوية منظمة وفق المبادىء المحددة فى دستور 7 شباط 1831 . واختارت فى 5 أيار 1993 أن تمنح الفرصة لدستور جديد يحولها إلى دولة فيدرالية ، ويتوجه هذا الرهان لتحاشى تفكك دولة ممزقة تحقق هويّة فيدرالية داخلية أصيلة . ولا يتعلق الأمر ، كما فى الفيدرالية الخارجية ، بديناميكية مدفوعة ومُصانة من الجماعات الموجودة سابقاً والتى أرادت التوّحد من أجل البقاء والديمومة ، بل يتعلق الأمر هنا بفيدرالية (الحيطة والحذر) التى تنوى بواسطتها دولة موجودة مُسبقاً أن تثبت نوعها كى لا تموت . وفى بلجيكا يتوجه الرهان الفيدرالى لتأمين بقاء وديمومة الدولة .

إن هذا الرهان المُخاطر به لهذه الخطوة الإرادية والجريئة لتحاشى الأسوأ ، هو التنوع الذى يكون فى خدمة الوحدة . ولكن الأسوأ هو انشطار الوحدة ، فهل يمكن تجنبه بواسطة هذين الحاجزين الدستوريين الجديدين ؟ .

بما أنها مُكونة من ثلاث جماعات ذات كثافة سُكانية متباينة جداً ، حيث يبلغ تعداد جماعة (الفلاماند) (5,7) مليون نسمة والجماعة الفرانكوفونية الناطقة بالفرنسية (4,2) مليون نسمة والجماعة الجيرمانوفونية الناطقة بالألمانية 60000 ألف نسمة ، عرفت بلجيكا منذ الأزل أزمة هوُية جسيمة قادت مُعظم المراقبين إلى طرح السؤال التالى بشكل واضح وجلىّ :

(هل بلجيكا موجودة ؟)

إن هوّيتها الاجتماعية تتطابق مع موزاييك متناقض أكثر مما هو منسجم "التلاحم الضبابى" ، حيث تتجابه الجماعتان العرقيتان اللغويتان الأساسيتان بها بلا هوادة ، إذ يدعم الفلاماند الممارسون للمذهب الكاثوليكى - تحت اسم التضامن - تأمين إعاشة فرد من جماعة (والون) يقطنُ فى مجال الفرانكوفونية . ويسعى إحلال الفيدرالية العسيرة والمعقدة إلى نزع فتيل المزايدات المتبادلة التى تدفع جماعة الفلاماند للمطالبة باستقلال

ذاتى واسع جداً، وتندفع جماعة (والون) إلى التقرب من فرنسا، وهكذا تتأثر الصيغة المعتدلة بفساد نوعها وانحلالها .

وترى الجماعات الثلاث نفسها أنها تتمتع بصلاحيات مُطلقة بالنسبة للتعليم والثقافة والسياسة الاجتماعية فى إطار دولة متعددة التشريع . وبآن واحد، ابتكرت ثلاثة أقاليم (فلاماند) (والون) (بروكسيل) اضطلعت باختصاصات واسعة إلى حد تنظيم إقليمها أكثر من المصلحة العامة و المحيط والجوار .

ولكن هذه الهندسة المعماريّة المعقدة والمتنوعة ، أثارت بعض القلق ، حيث لا تتطابق الحدود بين الأقاليم والجماعات .

فلم يحل مصير "بروكسل" التى يتكلم 8% من سكانها الفرنسية ، وتطالب بها جماعة "الفلاماند"، وترغب مقاطعة "فورون" "FOURONS" ذات الأغلبية الفرانكوفونية أن تبرح "لامبورغ" "LIMBOURG" كى ترتبط بمقاطعة "لييج" (LIEGE)، وتندم الأقلية الناطقة بالألمانية "الجيرمانوفونية" على الدولة الوحدوية .

وفى هذه الحالة ، تطرحُ المسألة نفسها لمعرفة ما إذا كان اتحاد بلجيكا سيؤدى بشكلٍ دائم إلى تهدئة العواطف والأهواء، أم العكس: إلى تحريضها وإثارتها .

ويستمر "الفلاماند" فى الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال الواسع الذى يرونه متشكلاً بصورة جيدة ، فى إطار كونفدرالى ، بينما تناضل "حركة" "والون" من أجل العودة إلى فرنسا، وتشدد على اندماجها مع الشعب الفرنسى المتاخم والمجاور لها،كما يشهد على ذلك البيان الذى وزّعته هذه الحركة فى الثلاثين من نوفمبر عام 1991، وحتى لو كانت صفتها التمثيلية متنازعاً بها ، فإن هذه المطالبة لم تثر أدنى شك فى ذلك .

ويمكن أن نقرأ فى هذا البيان :

"نفس الأصل ، نفس اللغة ، نفس الشعور ، جميع هذه السمات الجوهرية لأمةٍ واحدة تظهر أنّنا فرع من الشعب الفرنسى ، فرع فصل عن الجذع بسبب أحداث التاريخ".

وأعلن المنادون بإعادة الارتباط بفرنسا أن إرادتهم ستصبح من جديد تحت إدارة فرنسية كما كانت سابقا فى ظل الامبراطورية الأولى ، ويمكن أن يكون هذا أمراً أكيداً .

لكن، أن يحتذى رجل سياسة فرنسى هذه الخطوة ويوافق عليها ، فإن هذا يبدو مدهشاً، وهذا ما فعله "جان بيير شوفينمان" (JEAN - PIERRE - CHEVENEMENT) فى 11 تموز 1996 عندما قال "إذا أراد "الفلاماند" أن يتخلوا عن بلجيكا ، وإذا رغب بذلك الـ" والون" قليلاً ، فإن هذا سيكون واجب فرنسا الواضح والجلى بقبول انضمام "الوالون" لها .

وتبعاً لهذه المعطيات ، يمكننا أن نتساءل : هل مازال لبلجيكا مستقبل أم لا ؟ وينقسم رجال السياسة البلجيكيون ، ففى حين يقول "جان غول" (JEAN-GOL) الوزير الليبرالى السابق «إن القانون الذى ينظم الفيدراليه فى بلاده هو الذى أدخل الفيروس الانفصالى فى مؤسساتها» ، يرى به «جيرارد دوبرى» (GERARD-DEPRAZ) رئيس الحزب الاجتماعى المسيحى الفرانكوفونى "نصراً للفيدراليين" ، وتعلن الوزيرة" لوريت - أونكيلنكس" (LAURETTE. ONKELINX) رئيسة الجماعة الفرنسية فى بلجيكا "رفض تدمير السلطة الفيدرالية وتخريبها» .

وسيكون الخيار واضحاً ، فبعد مرحلة ترويض لا يمكن تحاشيها ، ستسمح الفيدرالية - كيفما كان ـ بحياة مشتركة ، أو ستتضخم الصدامات ويصبح الطلاق والانفصال محتومين .

فهل يمكنا تصور جماعتين يمكنهما الاستمرارية فى العيش سويا، فى ظل نظام فصل الخيرات والمنافع ؟ .

إدا ما تغلبت عليه الوحدة ، فستكون بلجيكا قد عرفت كيف تُغلّب العقل على العاطفة، وإذا أفضى التعارض والاختلاف إلى التفكك والانحلال ستكون نهاية الدولة التى كانت تعتقد أن الفيدرالية حماية لوجودها .

وفى الإجراء الذى غالباً ما تُفضل فيه الدول العواطف والأهواء على الحسابات الحقيقية، لا تستطيع أن تكون سوى وجودٍ قلقٍ على فاعلية الصيغة المقدمة فى بلجيكا، التى يجب أن تكون الرهان على الفرصة الأخيرة .

إن الفيدرالية تتجه نحو الأسوأ ، وكونها متحيزة ومنقسمة بواسطة ديناميكيّات متناقضة، فإنها لن تتوصل إلى تأمين التوازن الذى صنع نجاحاتها .

وتوضح المانيا الاتحادية توترات الفيدرالية التى هدمت نفسها تحت الفعل المقترن بالاتجاه نحو مركزية معززة ونحو إرادات مستقلة ذاتياً .

فمن جهة كانت الفيدرالية مقدمة "كمانع وحاجز للتطور والتحديث" ، ومن جهة أخرى كانت المقاطعات الألمانية تدافع بضراوة عن استقلالها الذاتى .

وقد وجّه مناصرو المركزية النقد إلى ثقافة الإجماع والموافقة ، ورغبوا أن تكون سلطات المجلس الأعلى مُحددة بشكلٍ جذرى وحاسم ، حتى لو تم التوصل إلى "إلغائه" تماما بضرورة إقرار قوانين وطنية من قبل "البوندسرات" (BUNDESRAT) إنه مبدأ المشاركة الذى يشكل إحدى ركائز الفيدرالية ، التى تجد نفسها اليوم فى حالة اتهام.

إن مثل هذه المطالبة تكون خطيرة أكثر فى حالة ألمانيا التى يتألف فيها "البوندسرات" من ممثلين لحكومات المقاطعات (LANDER) . وبآن واحد تظهر هذه المقاطعات علناً "إرادة تدخل متنامية فى شؤون البلاد" .

مثال "بافاريا" (BAVIERE) غير المترددة والعازمة على قيادة وإدارة سياستها الخارجية ، وعلى الاعتراف بها بصفة "الدولة داخل الدولة" .

إنه مبدأ الاستقلال الذاتى ، الركيزة الثانية للفيدرالية التى تجد نفسها فاسدة بسبب هذه الغارات على أقاليم الصلاحية الفيدرالية .

وكونها مصابة بمرض هويتها ، لا يمكن للفيدرالية أن تصمد أمام هذه الهجمات ، أو على الأقل أمام مُغالات الإدعاءات المتناقضة التى لم تتوصل إلى تبرير وجودها ، اذا لم يكن هناك ما هو أفضل.

"العالم تبديل والحياة استبدال "

ديموقريط DEMOCRITE

الخاتمة

إن حال الدولة - الأمة سيئ جداً "إن الدولة تنازع وتلفظ أنفاسها الأخيرة تحت أنظارنا".

هكذا ، يفسرّ غسان سلامة (GHaSSAN - SALAME) مبيناً أن التقهقر الإرادى للدولة فى المجتمعات الغنيّة ، يطابق انحطاط الدولة فى مجتمعات الجنوب.

"التقهقروالانحطاط" : هاتان العبارتان اللتان أعلنتا نعى آمال الدولة .

"العالم ينتهى والمعالم تختفى"هكذا يحدُد "نويبل بورجى" (N.BURGI) موّحداً مُختلف المؤلفات التى تثير فيما بينها مفاهيم بليغة عن انكسار الدولة - الأمة "كعالم لامركزى" و "دولة تائهة وضالة".

فهل ستكون العلة التى ستشير إلى نهاية المُغامرة المتعددة القرون والأجيال للدولة ؟ ربما لا ، ففى المعيار الذى حدده مؤلفو الفكر "الجيواستراتيجى" فى المقياس الذى عنونته صحيفة اللوموند "بالأمكنةوالأنظمة" يقول المؤلفون :

"بدون انقطاع النقاشات ، بل بدون إنهائها وبدون خيار حقيقى، ستبدو الدولة عنيدةً ومثابرةً أكثر منها مهجورة ومهملة» .

وستفرض ثلاث حقائق نفسها على مرأى من التطور الهش المشوش لعالم يسعى لابتكار طرائق عيش وحياة من جديد .

فإن عدم ملاءمة الدولة يثبت نفسه ، وحتى اللحظة لم يُفض أىّ تفكير إلى إعادة

تركيزها الآلي المتوقع ، ولم تتضح أية حقيقة استبدالية مع الحد الأدنى للترابط والتماسك والفاعلية المعززة الظاهرة .

و لم يترك التشخيص المرضى مكاناً لأدنى شك ، بأن التوعك كان عميقاً بالنسبة للدولة ، التى لم تعرف ما تكون أو ما يجب أن تكون ، ولم تعرف ماذا تصنع أو ماذا يجب أن تصنع ، إنه فصام الشخصية الذى مرت به كى تصبح انطوائية علي نفسها . وتشير هذه الأعراض المرضية إلى المجازفة الخطيرة للانفصال الثنائى بين"الدولة" و "الأمة" .

إن خط الوصل الذى صنع قوته وحقق هويتها بصورة نوعية سوف يتلاشى بشكل مؤلم جداً، وسوف ينفجر نظام الدولة محرراً الطاقات المسيطرة عليها بشكل سيىء، والتى ستؤدى إلي نتائج متوالدة وهدّامة .

وبتركها نفسها لغرائزها وأهوائها ، ستنشّط الأمة النزعات القومية الخطيرة التى سيؤدى حشدها إلى نتائج غير متوقعة . وحول هذا المعنى يتراكم الكثير من الدالات المقلقة .

فقد أدت الانتخابات البلدية البوسنية الجارية فى 13 و 14 أكتوبر 1997 والاقتراع الرئاسي و الشرعى المنظم فى 21 أيلول 1997 فى جمهوربة الصرب ، إلى المواجهة المقلقة للتيارات العرقية المتجهة نحو نزعات قومية مفرطة غير دقيقة وغير منتظمة .

وبانفتاح الجميع على الرأسمالية ، تحجّرت الصين بتراصيّة أيديولوجية مغذية لأعصاب وطنية مُنعشة من جديد .

وأغرقت إعادة إحياء الهويات العرقية أفريقيا فى رعب نزعة قومية وعشائرية وقبلية من جديد، وحوّلت هذه الاندفاعات للحُمّى القومية الدول المعنيّة إلى رهائن بين يدي مطالبها وادعاءاتها المتباينة .

وكونها مصابة بمرض تضخم طموحاتها المميتة دعمت الأمم وشجعت المزايدات التى غالباً ما كانت تثار من أجل حكامها .

وأدى الوهن القومى إلى اختلالات أخرى مُحققا بناهُ القومية المُتعلقة بالدولة والمقتطعة من بُناها التحتيّة المجتمعية .

وهكذا كان التنادر الأوربى ، الذى أشاد وأسس تحت اسم الاتحاد الأوربى "برج بابل" "التكنوقراطى" الذى كانت هشاشة أركانه وأساساته مُدركة بخيبة الشعوب الملتزمة بالطريق التى خيّبت آمالها .

وكونها باقية فى الحالة الافتراضية ، ترددت الدولة الأوربية المُحتملة حول مصيرها الذى لا تكمن فيه أيه عاطفة قومية .

وبواسطة التعسفات و التجاوزات المفرطة والعيوب و النواقص ، خلخلت الأمم توازن الدول فى السيادة المتلاشية .

ولم تبدُ المعايير التى كانت تسمح بشكل تقليدى بتحقيق هوية الدولة ، ملائمة بشكل كبير .

وإضافة لهذه المعايير ، يحث (جوزيف سترايبه) (JOSEPH STRAYER) على استمراريّة مكانيّةً نسبيةً غير مطلقة بالنسبة للجماعة الانسانية .

لكن الحيّز لم يعد يقبل الحدود ، فالعالم قرية صغيرة تتقاطع بها بشكل مستمر شبكات محبوكة ومعقدة ، وأخلى الإقليم المكان لهذه الشبكة ، وأخلت البنى الداخلية أيضاً المكان لكثافة المواصلات المترابطة بشكل جيد .

إن هذا التطور الفعال الذى لا يمكن علاجه ، يشير إلى "نهاية الأقاليم" الذى وصفه "بيرتران - بادى " (BERTRAND - BADIE) آخذاً طرائق تنظيم النقل الجوى كمثال شهير حيث يقول : "ان المنظمة الدولية للطيران المدنى "O.A.C.I" التى تضم 146 دولة ستكون من الآن فصاعداً متفوقة بواسطة الجمعية الدولية للنقل الجوى"i.A.T.A" التى توحد 175 شركة جويّة ، وبهذا لن تعيق الحدود الإقليمية "المافيا" بكل أنواعها والإرهاب بكل طبائعه من تنفيذ أعمالهما ، وستفرض حرب الحركة نفسها مرة أخرى على حرب الخنادق» .

ولن يعود هناك "خط ماجينو" (MAGINOT) الذى يمكنه أن يعترض مدرعات الحرب الاقتصادية والمجتمع الاستهلاكى .

وبكونها غير مستقرة بشكل أساسى ، لن تعرف الدولة الأمة توليفة قطعها الموسيقية وسوف تدمن على موسيقى مرتجلة محسوسة بشكل متناقض، وسوف تتهمش وظيفة نظامها بحيث لا يمكنها أن تسيطر أكثر على النظام الاقتصادى الذى يتفلت جوهره ويهرب .

وستبقى وظيفة أدائها فعالة ، ولكن على الهامش ، بما أنها ستتبع المنطق التجارى الذى يمكن أن تتماسك بوجوده .

وسوف تنقسم وظيفة "تكيفها" بارتجال لأجلٍ قصير .

ويمكن أن تُختبر كى تنذر نفسها للوهم العابر ، وكى تنكمش على نفسها موقظة بذلك الأنانيات المقدسة .

لكن هذه "الفوواقعية" الاستراتيجية ستصطدم بسرعة بمبدأ الواقعية ، وكذلك ستتبدل طريقتها العملياتية بشكل عميق .

وستصنع الطريقة الأحادية الجانب لدولة القوة زمنها ، وسوف يفضح تكاثر السيرورات المعقدة للمفاوضات ــ والذى يسعى لتحقيق هوية قبول متبخرّ ــ عجز الدولة وضعفها ، وسوف يقتات فقدان النفوذ الذى يعانى منه "السياسى" من هذا العجز الملائم لجميع هذه التحقيرات . وبكونها متجابهة مع الاستراتيجيات العالمية ، ستكون أمراً مُتنازعاً به من الداخل ، وإن الأمثلة الشهيرة السابقة المكرسة ــ المختلفة للدولة ، يمكن أن تُفضى إلى سيناريو كارثة مطلع وخبير بواسطة اختصام وحدة الدولة .

وربما ستكون ، ايكوسيا ، وبلاد الغول والفلاندر ووالون وبلاد الباسك وكاتالونيا والكيبك وبادانيا وباڤاريا ، ستكون هذه كلها دُولا فى الغدِ القريب .

إن هذه الفرضية لا يمكن أن تمنع سريان العدوى الانفصالية من ادخار فرنسا وعدد غير قليل من الدول . وبدون شك ، سيساهم هذا التطور فى اشباع الادعاءات والمطالبات القومية التى كانت فى ظروف معينة متعددة القرون والأجيال .

ولكن ، كيف ستكون الفاعلية المميزة لهؤلاء القادمين الجدد ضمن الجماعة

الدولية؟.. إنهم سيكونون كسلفهم ، خاضعين لإرغامات مقلصة بشكل كبير لحرية عملهم إلا إذا أجاز تصور بنيان التضامنات المتعددة القوميات الجديدة تخفيف السرعة وتحويل حركة فاعليتها المناسبة .

وإذا كانت الدولة – الأمة مثلما تقدم نفسها اليوم بمظهرها التاريخى ، فإنها ستكون "صغيرة جداً بالنسبة للأشياء الكبيرة ، وستكون كبيرة بالنسبة للأشياء الصغيرة" ، وان إعادة اكتشاف بُعد جديد للمحيط و الجوار بواسطة تحويل الأقاليم لدول ، يمكن أن يسمح بتجديد فيدرالية مؤسساتية .

لقد سمح البناء العسير والشاق للدولة – الأمة باستقرار المجتمعات السياسية بالتوق والاعتراف .

وشجعت الخطوة القاسية والصعبة نحو دولة الحق الحماية والدفا ع عن الحقوق الفردية .

وبالتأكيد لم يكن التطور منتظماً ووفيراً ، بل كانت غزيرة جدا تلك الأنظمة السياسية التى داست الحُريّات بأقدامها ، وسحقت بشكل دموى ذبذبات التعبير النقدى تحت اسم المفهوم الشامل ، وكى لا يُقال عنها شمولية وتوتاليتارية رفعت ثمن تضخم الدولة الذى استفادت منه النرجسية المفرطة لحكامها.

إن هذه الدول "الكاريكاتورية" تطابق وتماثل ثلاث خد ع ، ويمكن أن تتصف الأولي "بالدولة المزيّفة" ، فبالمعنى الأصلى للكلمة حسب معجم "بوتى – روبير" (- PETIT ROBERT) "المزيف هو الشيء الذى نستبدله بشيء مصطنع".

وتنضوى تحت هذا التصنيف غالبية دول أفريقيا السوداء ، التى استفادت من التنكر بهيئة الدولة لتمويه حقائقها مستوحية من ثقافات غريبة لسماتها الأوربية .

ثم تأتى ثانياً "الدول الفخريّة" التى استوحت العقيدة «الليبرالية» فاحتلت مكاناً فخريا دون أى دور عملى فعال ، فكان النموذ ج الأنكلوساكسونى قريباً من هذا التصنيف ، وأخيراً تأتى "الدول المؤلفة" وهى التى انتحلت نموذ ج الدولة دون الإيمان به .

وينضوى تحتها العديد من دول أمريكا اللاتينية .

إن هذا التقليد المتذرع يُحدد حقيقة أكيدة ويطرح تساؤلين مهمين ، فقد ولدت الدولة - الأمة فى أوربا ، ولم يكن تصديرها مُقنعاً ، واتسعت هويتها كى تمحى وتتلاشى حتى فى أوربا نفسها .

وتتعلق التساؤلات بطريقة تنظيم الجماعات. فإذا سلمنا كشىء مُكتسب بأن الانسان حيوان اجتماعى فغالباً ما تفرض ردته الوراثية ـ بوحشيتها وغرائزها الهدّامة - نفسها على ألفته الاجتماعية.

فهل يبلغ الانسان مرحلة الكمال ؟

وهل ستتوصل الدولة القائمة كأسوأ الأنظمة ـ باستثناء جميع الأنظمة الأخرى ـ يوما إلى إعادة اتهام التمييز بين الحكام والمحكومين الذين سيشكلون قوام الدولة ؟..

إن هذ ا التساول الحياتى يطرح المشكلة العسيرة الحل للسلطة التى يبدو فسادها الطبيعى مُتعذراً لجمه ولا يمكنُ كبح جماحه.

المـراجـــع

اسم المؤلف		اسم الكتاب	دار النشر والعام
- مارك آبيليه :	- ABELES-MARC	انتربولوجياالدولة	A-Colin 1990
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	علم اجتماع الدولة	Grasset 1979
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	الدولة المستوردة وغربوية النظام السياسى	Fayard : 1992
- بيرتراند بادى :	- BADIE-BERTRAND	نهايةالأقاليم	Fayard : 1995
- جان بيشليه	- BAECHLER JEAN	السلطة النقية والظاهرة	Calmann-Levy 1978
- بنجامين باربيه	- BARBER. BENJAMIN	الجهاد ضد ماك وورد	Desclee de Brouwer 1996
- كريجل بلاندين باربيه	- BARRET-KRIEGEL-BLANDINE	الدولةوالعبيد	Calmann - Levye 1986
- جان فرانسوا بايار :	- Ayard-jean-Francois	الدولة فى افريقيا	Fayard 1989
- دانييل بيل	- Bell - Daniel	تناقضات الرأسمالية	P. U. F. 1979
- كريستان بيدغارى	Bide GARAY - Christian	الدولةالذاتية	Economica 1994
- بيير بورديو	Baurdieu - pierre	نُبل الدولة	Minuit 1989
- بيير بورديل ايف	Bourdil - Pierre - Yves	من هى الدولة ؟	Ellipses 1996
- برود فيليب	BRAUD - Philippe	علم الاجتماع السياسى ـ الطبعة الثالثة	L. G. D. J. 1993
- برود فيليب	BRAUD - Philippe	الدولة	Seuil 19997
- جورج بوردو	Burdeau Georges	بحث فى العلوم السياسة ـ المجلد الثانى	L. G. D. J. 1979

المؤلف	Author	العنوان	الناشر
- جورج بوردو	Burdeau Georges	الدولة	Seuil 1993
- نوييل بورجي	Burgi Noelle	انكسارات الدولة – الأمة	Kime 1994
- اندريه بورغويير	Burguiere - Andre	تاريخ فرنسا – الدولة و السلطات	Seuil 1989
- ايف كاناسي	Cannacy - Yves	السلطة العادلة ، محاولة على طريق الديمقراطية	latte's 1983
- جاك شوفالييه	Chevalier - Jacques	دولة الحق	Montchrestien 1992
- بيير كلاستريه	Clastres - Pierre	المجتمع ضد الدولة	Minuit 1982
- كاترين ثيلين كوليو	Colliot-Thelene-Catherine	خيبة أمل الدولة من هيجل إلى ماكس دبير	Minuit 1992
- موريس كروازا	Croisat Maurice	الفيدرالية في الديمقراطيات المعاصرة	Montchrestien 1995
ميشيل كروازيه	Croisier michel	الدولة الحديثة ، الدولة المتواضعة	Fayard 1979
- شارل ديباش	Debbasch - Charles	الدولة المتحضرة	Fayard 1987
- مارى فرانس دوران	Durand - Marie France	"الأمكنة والأنظمة"	صحيفة اللوموند ١٩٩٣
وجاك ليفي	Levy-Jace		
ودونس روتيل :	Retaille Denis		
فيليب انجيلهارد	Engelhad - Phillippe	الانسان العالمي	Arle'a 1996
بيير فوجيرولاس	Fougey rollas - Pierre	الأمة	Fayard - 1987
جون كينيث غالبريث	Galbraith - John - Kenneth	الاستقلال الذاتي للسلطة	Seuil-1985

توماس هوبس	Hobbes Thomas	ليڤياثان	Tiroud - Vrin - 1977
جان وليام لابيير	Lapierre - Jeam - William	السلطة السياسية واللغات	P . U. F.1988
ايف ماري لولان	Laulan yves Marie	الكوكب المبلقن	Economica - 1991
ديميترى جورج لافروف	Lavrof F Dimitri georges	المراحل الكبري للفكر السياسى	Dolloz 1993
بيير لوجاندر	Legendre - pierre	التمتع بالسلطة	Minuit 1978
بيير لوميو	Le mieux - Pierre	الفوضوية الرأسمالية	Que Sais - Je 1988
رونيه لونوار	Le noir Rene	إلي أين تمضى الدولة	demonde1993
برنار هنرى ليڤى	Levy - Bernard - henri	الوحشية ذات الوجه الانسانى	Grasset 1977
إدوار .إن لوتواك	Luttwak - edward - N	الحلم الأمريكى فى خطر	Odile - Jacob 1995
سيرج موسكوڤيس	Moscovici Serge	الآلة ، لصناعة الآلهة	Fayard 1988
جان مارى بونتو	Pontaut Jean Marie	الدولة خارج القانون	Fayard 1989
سيلڤيان ريمى – جيرو	Remi Giraud - Sylvianne	كلمات الأمة	P . U. L.1996
أوليڤيه روى	Roy Olivier	آسيا الوسطى الجديدة أوصناعة الأمم	Seuil 1979
جان تامينو	Taminiaux - Jacques	ولادة الفلسفة الهيغلية للدولة	Payot 1984
غسان سلامة	Salame - Ghassan	نداءات الامبراطورية	Fayard1996
جوزيف سترايه	Strayer - joseph	أصول العصور الوسطي للدولة الحديثة	Payot 1979
ڤانسان رايت	Wright Vincent	إعادة تركيب الدولة فى أوربا	La Decouverte 1996
جاك زيليه	Ziller - Jacques	الإدارات المقارنة	Montchrestien 1993

المحتويات



عـربيـة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

الدّولة...
مغامرة غير أكيدة

. . . وانقسمت تشيكوسلوفاكيا سلمياً إلى دولتين ذاتى سيادة ، وانطلقت يوغسلافيا بانفجارات مريعة تحت الإشراف الجاحد والجرئ للجماعة الدوليّة التى تظاهرت لزمنٍ طويل بضميرٍ متيقظ بواسطة تدفق المساعدات الإنسانية ، فتمزقت شعوب وتنظّمت إباداتٍ جماعيّة عنصريّة وطائفيّة ، ولمرّةٍ جديدة تنشر التصفية العرقيّة خساستها وانحطاطها فى أوربا .

وأدمى تفاقم المنافسات القبليّة التى نُسيت منذ رمنٍ طويل القارة الأفريقيّة من جديد ، وانبثقت الصراعات العرقيّة ثانيةً فى آسيا ، تحت وقاحة وصفاقة «الخمير الحُمُر» ، وفرض تحدى المخدرات نفسه على السلطات المتذبذبة والمشبوهة على عدة دول فى أمريكا اللاّتينيّة ، وأضنيت السلطة الفلسطينيّة وشقيت كى تتحول إلى دولة .

ولم تكن أيّة قارة بمنأى عن هذه الأحداث التى كانت النقطة المشتركة لتحويل الدولة لهدف أو العمل منها رهان .

وقد عانى تعميم « الدولة ـ الأمة » تحت الشكل المقولب من انقضاضات رهيبة وهدّامة . وبدأت الدول ـ الأمم ضيّقةً بنظر المنطق التجارى الذى فرض نظرة كوكبيّة وأحداث عدم تموضع تحت اسم العولمة والترجمة الميركانتيليّة الجشعة لعالميّةٍ فاسدة . وفى آنٍ واحد بدت هذه الدول الأمم كبيرة جدًا للاستجابة بفعاليّة لحاجات التماهى والتطابق وللتعطش بالاعتراف الذى يتطلبُ كلّ مواطن بصورة مشروعة ، ولم تبدُ هذه الدول ملائمة للحلول فى « كل مكان » بالنسبة للبوتقات الموّحدة للثقافاتِ المتناقضة والمتغايرة الخواص أحيانًا ، والمتنافرة بسبب المنافاة السلفيّة .

من المقدمة